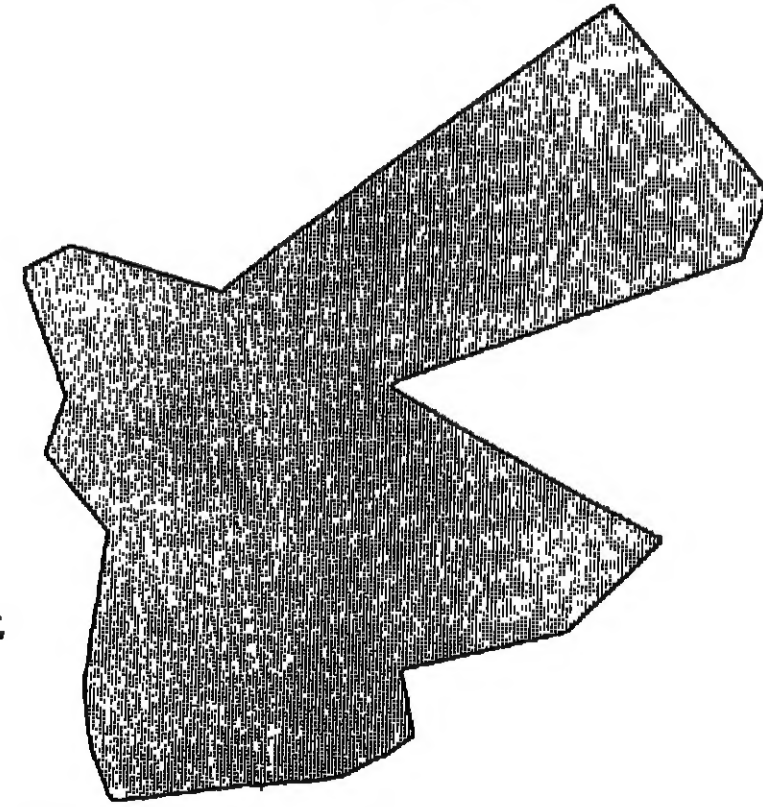


مكتبة من الأصل



عمان: الاحد ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٥هـ، الموافق ١ آب سنة ٢٠٠٤م.

رقم العدد: ٤٦٦٩

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm. gov. jo](http://www.Pm.gov.jo)

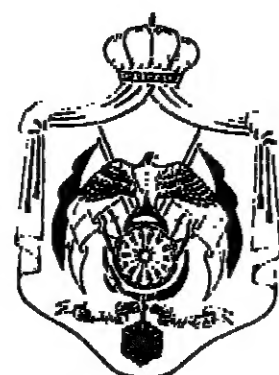
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً اردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً اردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار اردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٦٦٩ *** الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١

القسم الأول

رقم الصفحة	المحتويات
٣٧٠٧	* فض الدورة الاستثنائية لمجلس الأمة
٣٧٠٨	* إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
٣٧٠٨	* إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
٣٧٠٩	* قانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٤ - قانون المجلس الاعلى للاعلام
٣٧١٦	* إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
٣٧١٧	* قانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٤ - قانون معدل لقانون ضريبة الأبنية والاراضي داخل مناطق البلديات
٣٧١٩	* قانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٤ - قانون تصديق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد
٣٧٧٤/١	* استدراك متعلق بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٤ - قانون معدل لقانون التقاعد العسكري
٣٧٧٥	* نظام رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠٤ - نظام معدل للنظام كادر ضباط القوات المسلحة الأردنية
٣٧٧٧	* قرار رقم (٢٠٠٤/٣) صادر عن مجلس التخصيص
٣٧٧٨	* مؤتمرات التعليم العالي في جمهورية قبرغستان التي تعترف بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٣٧٧٩	* قرار رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٤ - صادر عن نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة استناداً لقانون المنافسة المؤقت رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٢
٣٧٨٢	* تعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤ - تعليمات المصالحات الارشادية الخاصة بنقل المواد الخطرة أو المواد الغابلة للانفجار

مكتبة من الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٨٢) من الدستور
نصدر اراءتنا بما هو آت :-

تقضى الدورة الاستثنائية لمجلس الامة اعتبارا من يوم الأربعاء الواقع
في الحادي والعشرين من تموز سنة ٢٠٠٤ .

٢٠٠٤/٧/١٩

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
فخيل عاكف الفايز

وزير الداخلية
المهندس سمير المباشنة

المقسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٣٧٩١	* الأوسمة
٣٧٩٢	* وكالات الوزراء
٣٧٩٣	* التمثيل الدبلوماسي
٣٧٩٤	* المواظفون
٣٧٩٩	* الجنسية الأردنية
٣٨٠٠	* الاستملاك
٣٨٠١	* الشؤون البلدية
٣٨٨٠	* المواصفات القياسية
٣٨٨١	* البنك المركزي الأردني
٣٨٨٢	* الاعلاات
٣٩١٥	* المطالبات

مكتبة
الأصل

إعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٧٨) لسنة ٢٠٠١ قانون معدل لقانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥٢٢) تاريخ ٢٠٠١/١٢/١٣ الى مجلس الامة فنال منه قبولا ويات بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المشار اليه قانوناً دائماً .

رئيس الوزراء
فيصل الفايز

* * * * *

اعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠١ (قانون المجلس الاعلى للاعلام) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥٢١) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٩ إلى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠١ المشار اليه .

رئيس الوزراء
فيصل الفايز

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٤
قانون المجلس الاعلى للاعلام

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون المجلس الاعلى للاعلام لسنة ٢٠٠١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
المجلس : المجلس الاعلى للاعلام المنشأ بموجب هذا القانون .
الرئيس : رئيس المجلس .

المادة ٣- ينشأ في المملكة مجلس يسمى (المجلس الاعلى للاعلام) ، مقره عمان ، يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري وله بهذه الصفة تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق اهدافه بما في ذلك ابرام العقود وقبول المنح والهبات والتبرعات والمساعدات وفقاً لاحكام هذا القانون ويكون له حق التقاضي وان ينيب عنه في الاجراءات القضائية محامياً او اكثر .

المادة ٤- أ- يشكل المجلس من تسعة اعضاء ، بمن فيهم الرئيس ، يعينون بأرادة ملكية سامية بتنسيب من رئيس الوزراء من الاردنيين ذوي الكفاءة والخبرة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويجوز بالطريقة ذاتها تغيير الرئيس او أي من اعضاء المجلس بتعيين عضو يحل محله للمدة المتبقية من عضويته .

ب- يختار المجلس من بين اعضاءه نائباً للرئيس يقوم مقامه في حال غيابه .

محكمة من الأصل

ج- يحدد راتب الرئيس وحقوقه او مكافآته ومكافآت الاعضاء وسائر حقوقهم المالية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء .

المادة ٥- يؤدي الرئيس واعضاء المجلس امام رئيس الوزراء وقبل مباشرة مهامهم القسم التالي :-

(اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للملك والوطن وان التزم بالقوانين والانظمة المعمول بها وان اقوم بالمهام والواجبات الموكولة الي بامانة) .

المادة ٦- يحظر على الرئيس او أي من اعضاء المجلس ان تكون له منفعة شخصية ، مباشرة او غير مباشرة ، في أي مشروع اعلامي تجاري او استثماري طوال مدة عضويته في المجلس ويلتزم قبل مباشرة عمله بتقديم تصريح خطي للمجلس يؤكد فيه انتفاء هذه المنفعة ويكون تحت طائلة المسؤولية القانونية بما فيها اثناء عضويته في المجلس اذا ثبت عكس ذلك .

المادة ٧- يستند الاعلام الاردني الى المبادئ والثوابت التالية :-

أ- الايمان بالله .

ب- الانتماء للوطن والولاء للملك .

ج- الالتزام بقيم الاسلام والعروة ومبادئ الثورة العربية الكبرى والرسالة الهاشمية وتوعية المواطنين بتراثها ودورها الحضاري .

د- الالتزام باحكام الدستور والقوانين والاسترشاد بمبادئ الميثاق الوطني في ضمان حرية التعبير عن الرأي وتعزيز النهج الديمقراطي والتعددية السياسية .

هـ- تعزيز مبادئ العدل والمساواة وسيادة القانون .

و- توفير المناخ للابداع الفكري والفني والعلمي والثقافي .

ز- احترام عقل الانسان وكرامته وعدم المس بحريته او التعرض لحياته الخاصة .

ح- تأكيد حرية تداول المعلومات والحرص على المتداقية في اظهار الحقيقة ونقل الاخبار بما لا يمس امن الوطن وسالحيه العليا وفقا لاحكام القوانين المعمول بها .

ط- تنمية الحس الوطني والانساني لدى المواطن وتوعيته بحقوقه وواجباته .

المادة ٨- يهدف المجلس الى تحقيق ما يلي:-

أ- تنمية القطاع الاعلامي بصورة تراعي المبادئ الرئيسية التالية :-

١- تعزيز الخطاب الاعلامي في التأكيد على دور الاردن الاسلامي والقومي والانساني .

٢- التأكيد على الاستخدام الامثل لوسائل الاتصال المتعددة في المجالات كافة مع مواكبة روح العصر بما فيها من مستجدات ومتغيرات .

٣- ترسيخ قيم المجتمع الاردني المعبر عن اصالة شعبه كجزء من الامة العربية الاسلامية ، والتعبير عن هوية الوطن بجميع فئاته واطيافه وبما يعكس ارادته وتطلعاته .

٤- خدمة اهداف الدولة اعلاميا في المجالات كافة .

٥- تعزيز دور الاعلام وبخاصة في مجال بناء الاسرة وترابطها ، وارساء القيم التي تحترم العمل ، وتقدر الانجاز وتحمي مصالح الوطن والمواطن ، وتوثق الصلة بين الاردنيين المقيمين خارج المملكة ووطنهم .

٦- تعزيز القدرة التنافسية لوسائل الاعلام الاردنية مع وسائل الاعلام الاخرى في ضوء المتغيرات التقنية والفنية التي يشهدها العالم .

ب- مساعدة مؤسسات الاعلام على القيام بدورها الرقابي في المجتمع في مناخ من الحرية المسؤولية والاستقلالية وعلى اساس مهني متطور .

ج- تشجيع تعدد الهيئات والمؤسسات الاعلامية ، وتأكيد استقلالية اداراتها واحترام حرية الرأي والتعبير ، وتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار لاسقطاب القطاع الخاص في سائر الانشطة والمجالات الاعلامية .

د- تنمية الموارد البشرية في قطاع الاعلام والمحافظة عليها وتحفيزها وبما يكفل بصورة رئيسية مايلي :-

١- تطوير الاداء الاعلامي ليقوم على المهنية والتميز والابداع والحرية المسؤولية .

مكتبة من الأصل

٢- التقيد بأخلاقيات المهنة واحترام حقوق الآخرين .

٣- مواكبة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعاصرة .

المادة ٩- يمارس المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

أ- الاسهام وبالتعاون مع الجهات المعنية في رسم السياسة الاعلامية وفي وضع الخطط المنظمة للقطاع الاعلامي بما يتفق مع اهداف المجلس ، ومراجعة هذه السياسة وتلك الخطط وتقويمها على ضوء المستجدات في مجال الاعلام .

ب- وضع خطط وطنية لقطاعات الاعلام المتعددة تراعي المتغيرات الحديثة وبصورة تتيح اسهام الاعلام بانفتاح ومصداقية في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ج- الاسهام في وضع موائيق شرف بالتعاون مع الجهات المعنية تنظم المسؤولية الذاتية لوسائل الاعلام والعاملين فيها ومتابعتها وبصورة تعزز المهنية وتحمي حقوق الافراد وتحافظ على المسؤولية الاجتماعية لوسائل الاعلام .

د- المشاركة مع الجهات الحكومية المعنية لوضع تصور مشترك ومتكامل فيما يتعلق بأجهزة الاعلام ومراجعة ذلك وفقا للمتغيرات والمستجدات . هـ- تنفيذ الخطط الوطنية اللازمة لتدريب وتأهيل العاملين في قطاع الاعلام وتنظيم الدورات والحلقات الدراسية وعقد المحاضرات والندوات في المجالات الاعلامية المتعددة بما يتفق مع اهداف المجلس وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة .

و- متابعة الانشطة الاعلامية المتعددة للتحقق من :-

١- اتاحة الفرصة لحرية التعبير عن سائر التيارات والآراء في المجتمع .

٢- الحفاظ على استقلالية اجهزة الاعلام .

٣- توفير التاهيل المهني المناسب للصحفي والاعلامي .

٤- عدم تعرض الصحفي والاعلامي لاي ضغط يؤثر على نشاطه المهني .

ز- اقتراح مشروعات القوانين والانظمة المتعلقة بقطاع الاعلام بالتنسيق مع الجهات المعنية .

ح- النظر في أي شكاوى ترد الى المجلس والعمل على تسويتها في ضوء موائيق الشرف الاعلامية المعتمدة .

ط- اجراء المصالحة بطلب من الاطراف المعنية في حالات النزاع المتعلقة بالقضايا الاعلامية .

ي- اجراء الدراسات والبحوث واعداد التقارير المتعلقة باهداف المجلس ونشرها .

ك- تبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات العربية والدولية المماثلة .

ل- انشاء المراكز وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة والمؤقتة لتحقيق اهداف المجلس .

م- اصدار التعليمات والقرارات التنظيمية اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٠- أ- تنتهي العضوية في المجلس في أي من الحالات التالية :-

١- الاستقالة .

٢- فقدان الاهلية للعضوية .

٣- التغيب ، من غير عذر مشروع ، عن حضور اجتماعات المجلس ثلاث مرات متتالية أو أكثر من خمس مرات خلال السنة .

ب- اذا التهمت عضوية احد اعضاء المجلس لاسباب المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة يعين من يحل محله بطريقة التعيين ذاتها المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٤) من هذا القانون للمدة المتبقية من عضويته .

المادة ١١- أ- يجتمع المجلس مرة واحدة على الاقل كل شهر وكلما دعت الحاجة بدعوة من الرئيس أو نائبه عند غيابه أو بناء على طلب يقدم الى الرئيس من ثلث اعضاء المجلس على الاقل لبحث الامور المحددة فيه .

ب- يكون الاجتماع قانونيا بحضور ما لا يقل عن ثلثي اعضاء المجلس على ان يكون من بينهم الرئيس أو نائبه ، وتتخذ القرارات بأكثرية ستة من اصوات الاعضاء الحاضرين على الاقل .

ج- لا يجوز الامتناع عن التصويت على قرارات المجلس ، وعلى العضو

مكتبة من الأصل

- المخالف تسجيل مخالفته خطيا في محضر الاجتماع والتوقيع عليها .
د- للمجلس دعوة أي شخص من ذوي الاختصاص والخبرة لحضور اجتماعاته من غير أن يكون له حق التصويت عند اتخاذ قراراته .

المادة ١٢- أ- تبدأ السنة المالية للمجلس في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها .

ب- يكون للمجلس موازنة مستقلة يقرها المجلس ويرفعها لمجلس الوزراء للمصادقة عليها .

ج- يتمتع المجلس بجميع الامتيازات والاعفاءات والتسهيلات المقررة للوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ١٣- تتكون الموارد المالية للمجلس مما يلي :-

- أ- المبالغ السنوية المخصصة له في الموازنة العامة .
ب- المنح والتبرعات والهبات والمساعدات التي ترد اليه على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء على قبولها .
ج- أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء .

المادة ١٤- أ- يكون للمجلس امانة عامة ويعين الامين العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الرئيس ويحدد في القرار مقدار راتبه وسائر حقوقه المالية ، على ان يقتزن القرار بالارادة الملكية السامية ، وتنتهي خدماته بالطريقة ذاتها .

ب- تتولى الامانة العامة المهام والواجبات التالية :-

- ١- تنفيذ قرارات المجلس بالتنسيق مع الجهات التنظيمية ذات العلاقة .
٢- اعداد تقارير دورية عن سير العمل في الجهات التنظيمية ومدى التزامها بتطبيق السياسة الاعلامية المقررة ورفعها الى المجلس لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
٣- القيام باستطلاعات الرأي العام عن السياسة الاعلامية المطبقة ورفع تقارير نتائجها الى المجلس .

- ٤- اعداد الموازنة السنوية للمجلس ورفعها الى المجلس لقرارها .
٥- أي أمور أخرى يكلفها المجلس بها .

المادة ١٥- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة المتعلقة بشؤون الموظفين والشؤون المالية في المجلس .

المادة ١٦- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٤/٦/٨

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع فيصل عاكف الفايز	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحلاق	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر
وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية محمد داودية	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزير التنمية الإدارية الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التخطيط والنعاون الدولي الدكتور باسم عوض الله
وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صلاح الدين البشير	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور احمد هليل
وزير المياه والري وزير الزراعة الدكتور حاتم الناصر	وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور	وزير البيئة وزير السياحة والآثار الدكتور علياء خاتوغ بوران
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير التنمية الاجتماعية رياض أبو كركي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عصام زعبلوي
وزير شؤون البلدية الدكتور امل حمد الفرخان	وزير دولة/ الناطق الرسمي باسم الحكومة اسمي خضر	وزير الصحة المهندس سعيد دروزه

مكذبا من الأصل

اعلان
صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠١ (قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥١١) تاريخ ٢٠٠١/١٠/١٦ إلى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠١ المشار اليه .

رئيس الوزراء
فيصل الفايز

المادة ٢٧-

أ- على الرغم مما ورد في الفقرة (٣) من المادة (١٣) من القانون يمارس أمين عمان الصلاحيات المسندة الى وزير المالية في هذا القانون وذلك باستثناء الصلاحيات المنصوص عليها في البند (د) من الفقرة (٢) من المادة (٧) منه . كما تمارس امالة عمان الكبرى صلاحيات تحصيل الضريبة والغرامات ضمن بلديات محافظة العاصمة وتقوم الامانة بدفع حصة كل بلدية من تلك الضريبة والغرامات .

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ولأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٤
قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لسنة ٢٠٠٤) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعدل القانون الاصلي باضافة المادة (٢٧) التالية اليه ويعاد ترقيم المادتين (٢٧) و (٢٨) الواردين فيه لتصبحا (٢٨) و (٢٩) على التوالي :-

المادة ٢٧-

محكمة من الأصل

ب- ويجوز تفويض الصلاحيات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إلى رئيس أي بلدية وذلك بالاتفاق بين وزير المالية ووزير الشؤون البلدية .

٢٠٠٤/٦/٨

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء وزير الدفاع فيصل عاكف الفايز
وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور باسم عوض الله	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزير التنمية الإدارية الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية محمد داوودية
وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور احمد هليل	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صلاح الدين البشير
وزير البيئة ووزير السياحة والآثار الدكتورة علياء حاتوغ بوران	وزير العمل امجد المجالي	وزير المياه والري ووزير الزراعة الدكتور حازم الناصر
وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عصام زعبلاني	وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل المهندس رائد ابو السعود	وزير الطاقة والتجارة المعدنية المهندس عزمي خريسات
وزير الصحة المهندس سعيد دروزه	وزير دولة/ الناطق الرسمي باسم الحكومة اسمي خضر	وزير الشؤون البلدية الدكتورة أمل حمد الفرخان

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٤
قانون تصديق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢- تعتبر اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد الملحق بهذا القانون صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .
المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٤/٦/٨

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء وزير الدفاع فيصل عاكف الفايز
وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور باسم عوض الله	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزير التنمية الإدارية الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية محمد داوودية
وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور احمد هليل	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صلاح الدين البشير
وزير البيئة ووزير السياحة والآثار الدكتورة علياء حاتوغ بوران	وزير العمل امجد المجالي	وزير المياه والري ووزير الزراعة الدكتور حازم الناصر
وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عصام زعبلاني	وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل المهندس رائد ابو السعود	وزير الطاقة والتجارة المعدنية المهندس عزمي خريسات
وزير الصحة المهندس سعيد دروزه	وزير دولة/ الناطق الرسمي باسم الحكومة اسمي خضر	وزير الشؤون البلدية الدكتورة أمل حمد الفرخان

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الفصل الأول أحكام عامة

المادة ١ بيان الأغراض

أغراض هذه الاتفاقية هي:

- (أ) ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكتفاً والجمع؛
- (ب) ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد، بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات؛
- (ج) تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.

المادة ٢ لمصطلحات المستخدمة

لأغراض هذه الاتفاقية:

- (أ) يقصد بتعبير "موظف عمومي": "١" أي شخص يشغل منصباً تشريعياً أو تنفيذياً أو إدارياً أو قضائياً لدى دولة طرف، سواء أكان معيّناً أم منتخباً، دائماً أم مؤقتاً، مدفوع الأجر أم غير مدفوع الأجر، بصرف النظر عن أقدمية ذلك الشخص؛ "٢" أي شخص آخر يؤدي وظيفة عمومية، بما في ذلك لصالح جهاز عمومي أو منشأة عمومية، أو يقدم خدمة عمومية، حسب التعريف الوارد في القانون الداخلي للدولة الطرف وحسب ما هو مطبق في إطار القانون ذي الصلة لدى تلك الدولة الطرف؛ "٣" أي شخص آخر معترف بأنه "موظف عمومي" في القانون الداخلي للدولة الطرف. بيد أنه لأغراض بعض التدابير المعنية الواردة في الفصل الثاني من هذه الاتفاقية، يجوز أن يُقصد بتعبير "موظف عمومي" أي شخص يؤدي وظيفة عمومية أو يقدم خدمة عمومية حسب التعريف الوارد في القانون الداخلي للدولة الطرف وحسب ما هو مطبق في إطار المعنى من قانون تلك الدولة الطرف؛

- (ب) يقصد بتعبير "موظف عمومي أجنبي" أي شخص يشغل منصباً تشريعياً أو تنفيذياً أو إدارياً أو قضائياً لدى بلد أجنبي، سواء أكان معيّناً أم منتخباً، وأي شخص يمارس وظيفة عمومية لصالح بلد أجنبي، بما في ذلك لصالح جهاز عمومي أو منشأة عمومية؛
- (ج) يقصد بتعبير "موظف مؤسسة دولية عمومية" مستخدم مدني دولي أو أي شخص تآذن له مؤسسة من هذا القبيل بأن يتصرف نيابة عنها؛
- (د) يقصد بتعبير "الممتلكات" الموجودات بكل أنواعها، سواء أكانت مادية أم غير مادية، منقولة أم غير منقولة، ملموسة أم غير ملموسة، والمستندات أو الصكوك القانونية التي تثبت ملكية تلك الموجودات أو وجود حق فيها؛
- (هـ) يقصد بتعبير "العائلات الإحرامية" أي ممتلكات متأتية أو متحصل عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من ارتكاب جرم؛
- (و) يقصد بتعبير "التجميد" أو "الحجز" فرض حظر مؤقت على إحالة الممتلكات أو تبديلها أو التصرف فيها أو نقلها، أو تولي عهدة للممتلكات أو السيطرة عليها مؤقتاً، بناء على أمر صادر عن محكمة أو سلطة مختصة أخرى؛
- (ز) يقصد بتعبير "المصادرة"، التي تشمل التجريد حيثما انطبقت، الحرمان الدائم من الممتلكات بأمر صادر عن محكمة أو سلطة مختصة أخرى؛
- (ح) يقصد بتعبير "الجرم الأصلي" أي جرم تأتت منه عائدات يمكن أن تصبح موضوع جرم حسب التعريف الوارد في المادة ٢٣ من هذه الاتفاقية؛
- (ط) يقصد بتعبير "التسليم المراقب" السماح لنشحات غير مشروعة أو مشبوهة بالخروج من إقليم دولة أو أكثر أو للورور عبره أو دعوله بعلم من سلطاتها المعنية وتحت مراقبتها، بغية التحري عن جرم ما وكشف هوية الأشخاص الضالعين في ارتكابه.

المادة ٣ نطاق الانطباق

- ١- تنطبق هذه الاتفاقية، وفقاً لأحكامها، على منع الفساد والتحري عنه وملاحقة مرتكبيه، وعلى تجميد وحجز وإرجاع العائلات المتأتية من الأفعال الجرمية وفقاً لهذه الاتفاقية.

مكتبة من الأصل

٢- لأغراض تنفيذ هذه الاتفاقية، ليس ضروريا أن تكون الجرائم المبيّنة فيها قد ألحقت ضررا أو أذى بأمالك الدولة، باستثناء ما تنص عليه خلاف ذلك.

المادة ٤

صون السيادة

١- تودي الدول الأطراف التزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية على نحو يتسق مع مبدأي تساوي الدول في السيادة وسلامة أراضيها، ومع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٢- ليس في هذه الاتفاقية ما يبيح للدولة الطرف أن تقوم في إقليم دولة أخرى بممارسة الولاية القضائية وإداء الوظائف التي يناط أداؤها حصرا بسلطات تلك الدولة الأخرى بمقتضى قانونها الداخلي.

الفصل الثاني
التدابير الوقائية

المادة ٥

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية

١- تقوم كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة.

٢- تسعى كل دولة طرف إلى إرساء وترويج ممارسات فعالة تستهدف منع الفساد.

٣- تسعى كل دولة طرف إلى إجراء تقييم دوري للصكوك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته.

٤- تتعاون الدول الأطراف فيما بينها ومع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسب الاقتضاء ووفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، على تعزيز وتطوير التدابير المشار إليها في هذه المادة. ويجوز أن يشمل ذلك التعاون للمشاركة في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى منع الفساد.

المادة ٦

هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية

١- تكفل كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات، حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد، بوسائل مثل:

(أ) تنفيذ السياسات المشار إليها في المادة ٥ من هذه الاتفاقية، والإشراف على تنفيذ تلك السياسات وتنسيقها عند الاقتضاء؛

(ب) زيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد وتعميمها.

٢- تقوم كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بمنح الهيئة أو الهيئات المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة ما يلزم من الاستقلالية، لتمكين تلك الهيئة أو الهيئات من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمناى عن أي تأثير لا مسوغ له. وينبغي توفير ما يلزم من موارد مادية وموظفين متخصصين، وكذلك ما قد يحتاج إليه هؤلاء الموظفون من تدريب للاضطلاع بوظائفهم.

٣- تقوم كل دولة طرف بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة باسم وعنوان السلطة أو السلطات التي يمكن أن تساعد الدول الأطراف الأخرى على وضع وتنفيذ تدابير محددة لمنع الفساد.

المادة ٧

القطاع العام

١- تسعى كل دولة طرف، حيثما اقتضى الأمر ووفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، إلى اعتماد وترسيخ وتدعيم نظم لتوظيف المستخدمين المدنيين، وغيرهم من الموظفين العموميين غير المنتخبين عند الاقتضاء، واستخدامهم واستبقائهم وترقيتهم وأحالتهم على التقاعد تنسج بالها:

(أ) تقوم على مبادئ الكفاءة والشفافية والمساواة الموضوعية، مثل الجدارة والانعصاف والأهلية؛

(ب) تشمل على إجراءات مناسبة لاختيار وتدريب أفراد لتولي المناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة وضمان تناوبهم على المناصب عند الاقتضاء؛

مكزاة من الأصل

(ج) تشجع على تقديم أحور كافية ووضع جداول أحور منتصف، مع مراعاة مستوى النمو الاقتصادي للدولة الطرف المعنية؛

(د) تشجع على وضع برامج تعليمية وتدريبية لتمكين أولئك الموظفين من الوفاء بمتطلبات الأداء الصحيح والمشرق والسليم للوظائف العمومية، وتوفير لهم التدريب التخصصي المناسب من أجل إذكاء وعيهم بمخاطر الفساد للملازمة لأداء وظائفهم. ويجوز أن تشمل هذه البرامج إلى مدونات أو معايير سلوكية في المجالات التي تنطبق عليها.

٢- تنظر كل دولة طرف أيضا في اعتماد تدابير تشريعية وإدارية مناسبة، بما يتوافق مع أهداف هذه الاتفاقية وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لوضع معايير تتعلق بالترشيح للمناصب العمومية وانتخاب شاغليها.

٣- تنظر كل دولة طرف أيضا في اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية المناسبة، بما يتسق مع أهداف هذه الاتفاقية وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لتعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات لانتخاب شاغلي المناصب العمومية وفي تمويل الأحزاب السياسية، حيثما انطبق الحال.

٤- تسعى كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، إلى اعتماد وترسيخ وتدعيم نظم تميز الشفافية وتمنع تضارب المصالح.

المادة ٨

مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين

١- من أجل مكافحة الفساد، تعمل كل دولة طرف، ضمن جملة أمور، على تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية بين موظفيها العموميين، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني.

٢- على وجه الخصوص، تسعى كل دولة طرف إلى أن تطبق، ضمن نطاق نظمها المؤسسية والقانونية، مدونات أو معايير سلوكية من أجل الأداء الصحيح والمشرق والسليم للوظائف العمومية.

٣- لأغراض تنفيذ أحكام هذه المادة، على كل دولة طرف، حيثما اقتضى الأمر ووفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، أن تحيط علما بالمبادرات ذات الصلة التي اتخذتها المنظمات الإقليمية والأقاليمية والمتعددة الأطراف، ومنها المدونة الدولية لقواعد سلوك

الموظفين العموميين الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٥٩/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٤- تنظر كل دولة طرف أيضا، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، في إرساء تدابير ونظم تيسر قيام الموظفين العموميين بالإبلاغ السلطات المعنية عن أفعال الفساد، عندما يتجهون إلى مثل هذه الأفعال أثناء أداء وظائفهم.

٥- تسعى كل دولة طرف، عند الاقتضاء ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، إلى وضع تدابير ونظم تلزم الموظفين العموميين بأن يفصحوا للسلطات المعنية عن أشياء منها ما لهم من أنشطة خارجية وعمل وظيفي واستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة قد تفضي إلى تضارب في المصالح مع مهامهم كموظفين عموميين.

٦- تنظر كل دولة طرف في أن تتخذ، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، تدابير تأديبية أو تدابير أخرى ضد الموظفين العموميين الذين يخالفون المدونات أو المعايير الموضوعة وفقا لهذه المادة.

المادة ٩

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية

١- تقوم كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بالمخططات اللازمة لإنشاء نظم اشتراء مناسبة تقوم على الشفافية والنزاهة وعلى معايير الموضوعة في اتخاذ القرارات، وتنقسم ضمن جملة أمور، بفاعليتها في منع الفساد. وتتناول هذه النظم، التي يجوز أن تراعى في تطبيقها قيم حديثة مناسبة، أموراً منها:

(أ) توزيع المعلومات المتعلقة بالقرارات وعقد الاشتراء، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالدعوات إلى المشاركة في المناقصات، والمعلومات ذات الصلة أو الوثيقة الصلة بأداء العقود، توزيعاً عاماً، مما يتيح لتقديم العروض المحتملين وقتاً كافياً لإعداد عروضهم وتقديمها؛

(ب) القيام مسبقاً بإقرار ونشر شروط المشاركة، بما في ذلك معايير الاختيار وإرساء العقود وقواعد المناقصة؛

(ج) استخدام معايير موضوعية ومقررة مسبقاً لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمشتريات العمومية، تيسيراً للتحقق لاحقاً من صحة تطبيق القواعد أو الإجراءات؛

(د) إقامة نظام فعال للمراجعة الداخلية، بما في ذلك نظام فعال للطعن، ضمانا لوجود سبل قانونية للتظلم والانتصاف في حال عدم اتباع القواعد أو الإجراءات الموضوعة عملا بهذه الفقرة؛

(هـ) اتخاذ تدابير عند الاقتضاء، لتنظيم الأمور المتعلقة بالعاملين المسؤولين عن المشتريات، مثل الإعلان عن أي مصلحة في مشتريات عمومية معينة، وإجراءات الفرز، والاحتياجات التدريبية.

٢- تتخذ كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، تدابير مناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

(أ) إجراءات لاعتماد الميزانية الوطنية؛

(ب) الإبلاغ عن الإيرادات والنفقات في حينها؛

(ج) نظاما يتضمن معايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات وما يتصل بذلك من رقابة؛

(د) نظاما فعالا وكفوءا لتدبير المخاطر والمراقبة الداخلية؛

(هـ) اتخاذ تدابير تصحيحية، عند الاقتضاء، في حال عدم الامتثال للاشتراطات المقررة في هذه الفقرة.

٣- تتخذ كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير مدنية وإدارية، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، للمحافظة على سلامة دفاتر المحاسبة أو السجلات أو البيانات المالية أو المستندات الأخرى ذات الصلة بالنفقات والإيرادات العمومية ولمنع تزوير تلك المستندات.

المادة ١٠

إبلاغ الناس

تتخذ كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي ومع مراعاة ضرورة مكافحة الفساد، ما قد يلزم من تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العمومية، بما في ذلك ما يتعلق بكيفية تنظيمها واشتغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها، عند الاقتضاء. ويجوز أن تشمل هذه التدابير ما يلي:

(أ) اعتماد إجراءات أو لوائح يمكن عامة الناس من الحصول، عند الاقتضاء، على معلومات عن كيفية تنظيم إدارتها العمومية واشتغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها،

وعن القرارات والصكوك القانونية التي تهم عامة الناس، مع إيلاء المراجعة الواجبة لصورن حرمتهم وبياناتهم الشخصية؛

(ب) تبسيط الإجراءات الإدارية، عند الاقتضاء، من أجل تيسر وصول الناس إلى السلطات المختصة التي تتخذ القرارات؛

(ج) نشر معلومات يمكن أن تضم تقارير دورية عن مخاطر الفساد في إدارتها العمومية.

المادة ١١

التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة

١- نظرا لأهمية استقلالية القضاء وما له من دور حاسم في مكافحة الفساد، تتخذ كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني ودون مساس باستقلالية القضاء، تدابير لتدعيم النزاهة ودرء فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي. ويجوز أن تشمل تلك التدابير قواعد بشأن سلوك أعضاء الجهاز القضائي.

٢- يجوز استحداث وتطبيق تدابير ذات مفعول مماثل للتدابير استخذت عملا بالفقرة ١ من هذه المادة داخل جهاز النيابة العامة في الدول الأطراف التي لا يشكل فيها ذلك الجهاز جزءا من الجهاز القضائي، ولكن يتمتع باستقلالية مماثلة لاستقلاليته.

المادة ١٢

القطاع الخاص

١- تتخذ كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، تدابير شج ضلوع القطاع الخاص في الفساد، ولتعزيز معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات في القطاع الخاص، وتقرض عند الاقتضاء عقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية تكون فعالة ومتناسبة وراذعة على عدم الامتثال لهذه التدابير.

٢- يجوز أن تتضمن التدابير الرامية إلى تحقيق هذه الغايات ما يلي:

(أ) تعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص ذات الصلة؛

(ب) العمل على وضع معايير وإجراءات تستهدف صون نزاهة كيانات القطاع الخاص ذات الصلة، بما في ذلك وضع مدونات قواعد سلوك من أجل قيام المنشآت التجارية وجميع المهن ذات الصلة بممارسة أنشطتها على وجه صحيح ومشرف وسليم ومنع تضارب

مكثرا من الأصل

المصالح، ومن أجل ترويج استخدام الممارسات التجارية الحسنة بين المنشآت التجارية وفي العلاقات التعاقدية بين تلك المنشآت والدولة؛

(ج) تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص، بما في ذلك اتخاذ تدابير عند الاقتضاء بشأن هوية الشخصيات الاعتبارية والطبيعية الضالعة في إنشاء وإدارة الشركات؛

(د) منع إساءة استخدام الإجراءات التي تنظم نشاط كيانات القطاع الخاص، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالإعانات والخص التي تمنحها السلطات العمومية للأنشطة التجارية؛

(هـ) منع تضارب المصالح بفرض قيود، حسب الاقتضاء ولفترة زمنية معقولة، على ممارسة الموظفين العموميين السابقين أنشطة مهنية، أو على عمل الموظفين العموميين في القطاع الخاص بعد استقالتهم أو تقاعدتهم، عندما تكون تلك الأنشطة أو ذلك العمل صلة مباشرة بالوظائف التي تولوها أولئك الموظفون العموميون أو أشرفوا عليها أثناء مدة خدمتهم؛

(و) ضمان أن تكون لدى منشآت القطاع الخاص، مع أخذ بنيتها وحجمها بعين الاعتبار، ضوابط كافية لمراجعة الحسابات داخليا تساعد على منع أفعال الفساد وكشفها وضمان أن تكون حسابات منشآت القطاع الخاص هذه وبياناتها المالية اللازمة خاضعة لإجراءات مراجعة حسابات وتصديق ملائمة.

٣- بغية منع الفساد، تتخذ كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير، وفقا لقوانينها الداخلية ولوائحها المتعلقة بتسليم الدفاتر والسجلات، والكشف عن البيانات المالية، ومعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات، لمنع القيام بالأفعال التالية بفرض ارتكاب أي من الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية:

- (أ) إنشاء حسابات خارج الدفاتر؛
- (ب) إجراء معاملات دون تدوينها في الدفاتر أو دون تبينها بصورة واضحة؛
- (ج) تسجيل نفقات وهمية؛
- (د) قيد التزامات مالية دون تبين غرضها على الوجه الصحيح؛
- (هـ) استخدام مستندات زائفة؛
- (و) الائتلاف لتعمد مستندات المحاسبة قبل الموعد الذي يفرضه القانون.

٤- على كل دولة ألا تسمح باقتطاع النفقات التي تمثل رشاً من الرعاء الضريبي، لأن الرشاً هي من أركان الأفعال المجرمة وفقاً للمادتين ١٥ و ١٦ من هذه الاتفاقية، وكذلك عند الاقتضاء، سائر النفقات المكتبة في تعزيز السلوك العائد.

المادة ١٣

مشاركة المجتمع

١- تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة، ضمن حدود إمكاناتها ووفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام، مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربه، ولإذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وحجته وما يمثله من خطر. وينبغي تدعيم هذه المشاركة بتدابير مثل:

(أ) تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع اسهام الناس فيها؛

(ب) ضمان تيسر حصول الناس فعلياً على المعلومات؛

(ج) القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد، وكذلك برامج توعية عامة تشجع للنهج للمدرسية والجامعية؛

(د) احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها. ويجوز إخضاع تلك الحرية لقيود معينة، شريطة أن تقتصر هذه القيود على ما ينص عليه القانون وما هو ضروري؛

١' مراعاة حقوق الآخرين أو سمعتهم؛

٢' حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو لصون صحة الناس أو أحوالهم.

٢- على كل دولة طرف أن تتخذ التدابير المناسبة لضمان تعريف الناس بمخاطر مكافحة الفساد ذات الصلة المشار إليها في هذه الاتفاقية، وأن توفر لهم، حسب الاقتضاء، سبل الاتصال بتلك الهيئات لكي يبلغوها، بما في ذلك دون بيان هويتهم، عن أي حوادث قد يرى أنها تشكل فعلاً مجرماً وفقاً لهذه الاتفاقية.

المادة ١٤

تدابير منع غسل الأموال

١- على كل دولة طرف:

مكتبة من الأصل

(أ) أن تنشئ نظاما داخليا شاملا للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك الشخصيات الطبيعية أو الاعتبارية التي تقدم خدمات نظامية أو غير نظامية في مجال إحالة الأموال أو كل ما له قيمة، وعند الاقتضاء على الهيئات الأخرى المرخصة بوجه خاص لفنسل الأموال، ضمن نطاق اختصاصها، من أجل ردع وكشف جميع أشكال غسل الأموال، ويعتبر أن يحدد ذلك النظام على المتطلبات الخاصة بتحديد هوية الزبائن والمالكين المتنفذين، عند الاقتضاء، وحفظ السجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة؛

(ب) أن تكفل، دون مساس بأحكام المادة ٤٦ من هذه الاتفاقية، قدرة السلطات الإدارية والرقابية المعنية بإنفاذ القانون وسائر السلطات للكرسة لمكافحة غسل الأموال، بما فيها السلطات القضائية، حرسا بقضي القانون الداخلي، بذلك، على التعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي ضمن نطاق الشروط التي يفرضها قانونها الداخلي، وأن تنظر، لتلك الغاية، في إنشاء وحدة معلومات استخباراتية مالية تعمل كمركز وطني لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعمليات غسل الأموال المحتملة، ولتعميم تلك المعلومات؛

٢- تنظر الدول الأطراف في تنفيذ تدابير قابلة للتطبيق تكشف ورصد حركة النقود والصكوك القابلة للتداول ذات الصلة عبر حدودها، وهنا بضمانات تكفل استخدام المعلومات استخداما سليما ودون إساءة حركة رأس المال المشروع بأي صورة من الصور. ويجوز أن تشمل تلك التدابير اشتراط قيام الأفراد والمؤسسات التجارية بالإبلاغ عن إحالة أي مقادير ضخمة من النقود والصكوك القابلة للتداول ذات الصلة عبر الحدود.

٣- تنظر الدول الأطراف في تنفيذ تدابير مناسبة وقابلة للتطبيق لالزام المؤسسات المالية، ومنها أجهزة المعنية بتحويل الأموال بما يلي:

(أ) تضمن استثمارات الاحالة الالكترونية للأموال والرسائل ذات الصلة معلومات دقيقة ومفيدة عن المصدر؛

(ب) الاحتفاظ بتلك المعلومات طوال سلسلة عمليات الدفع؛

(ج) فرض فحص دقيق على حالات الأموال التي لا تختوي على معلومات كاملة عن المصدر.

٤- لدى إنشاء نظام رقابي وإشرافي داخلي بمقتضى أحكام هذه المادة، ودون مساس بأي مادة أخرى من هذه الاتفاقية، يجدر بالدول الأطراف أن تسترشد بالمبادئ

ذات الصلة التي اتخذتها المؤسسات الإقليمية والأقاليمية وللمتعددة الأطراف ضد غسل الأموال.

٥- تسعى الدول الأطراف إلى تنمية وتعزيز التعاون المالي والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي بين السلطات القضائية وأجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الرقابة المالية من أجل مكافحة غسل الأموال.

الفصل الثالث التجريم وإنفاذ القانون

المادة ١٥

رشو الموظفين العموميين الوطنيين

تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتحريم الأفعال التالية، عندما ترتكب عمدا:

(أ) وعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية؛

(ب) التماس موظف عمومي أو قبوله، بشكل مباشر أو غير مباشر، مزية غير مستحقة، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية.

المادة ١٦

رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات لدونية العمومية

١- تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتحريم القيام، عمدا، برعد موظف عمومي أجنبي أو موظف مؤسسة دولية عمومية بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية، من أجل الحصول على منفعة تجارية أو أي مزية غير مستحقة أخرى أو الاحتفاظ بها فيما يتعلق بتصرف الأعمدة الانتخابية الدولية.

مكتبة من الأصل

٢- تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتحريم قيام موظف عمومي أجنبي أو موظف في مؤسسة دولية عمومية عمداً، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالتماس أو قبول مزية غير مستحقة، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو تمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية.

المادة ١٧

اختلاس الممتلكات أو تهديدها أو تسريبها
بشكل آخر من قبل موظف عمومي

تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتحريم قيام موظف عمومي عمداً، لصالحه هو أو لصالح شخص أو كيان آخر، باختلاس أو تهديد أي ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خصوصية أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد لها إليه بحكم موقعه، أو تسريبها بشكل آخر.

المادة ١٨

المتاجرة بالنفوذ

تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتحريم الأفعال التالية، عندما ترتكب عمداً:

(أ) وعد موظف عمومي أو أي شخص آخر بأي مزية غير مستحقة "أو عرضها" عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، لتحريض ذلك الموظف العمومي أو الشخص على استغلال نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية تابعة للدولة الطرف على مزية غير مستحقة لصالح المخرض الأصلي على ذلك الفعل أو لصالح أي شخص آخر؛

(ب) قيام موظف عمومي أو أي شخص آخر، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالتماس أو قبول أي مزية غير مستحقة لصالحه هو أو لصالح شخص آخر، لكي يستغل ذلك الموظف العمومي أو الشخص نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية تابعة للدولة الطرف على مزية غير مستحقة.

المادة ١٩

إساءة استغلال الوظائف

تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لكي تجرم تعمد موظف عمومي إساءة استغلال وظائفه أو موقعه، أي قيامه أو عدم قيامه بفعل ما، لدى الاضطلاع بوظائفه، بفرض الحصول على مزية غير مستحقة لصالحه هو أو لصالح شخص أو كيان آخر، مما يشكل انتهاكا للقوانين.

المادة ٢٠

الإثراء غير المشروع

تنظر كل دولة طرف، رهنا بدستورها والمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتحريم تعمد موظف عمومي إثراء غير مشروع، أي زيادة موارده زائدة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياساً إلى دخله المشروع.

المادة ٢١

الرشوة في القطاع الخاص

تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتحريم الأفعال التالية، عندما ترتكب عمداً أثناء مراوطة أنشطة اقتصادية أو مالية أو تجارية:

(أ) وعد أي شخص يدير كياناً تابعاً للقطاع الخاص، أو يعمل لديه بأي صفة، بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الشخص نفسه أو لصالح شخص آخر، لكي يقوم ذلك الشخص بفعل ما أو تمتنع عن القيام بفعل ما، مما يشكل إخلالاً بواجباته؛

(ب) التماس أي شخص يدير كياناً تابعاً للقطاع الخاص، أو يعمل لديه بأي صفة، أو قبوله، بشكل مباشر أو غير مباشر، مزية غير مستحقة، سواء لصالح الشخص نفسه أو لصالح شخص آخر، لكي يقوم ذلك الشخص بفعل ما، مما يشكل إخلالاً بواجباته.

المادة ٢٢

اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص

تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم تعمد شخص بدين كيانا تابعا للقطاع الخاص، أو يعمل فيه بأي صفة، أثناء مواصلة نشاط اقتصادي أو مالي أو تجاري، اختلاس أي ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية خصوصية أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم موقعه.

المادة ٢٣

غسل العائدات الإجرامية

١- تعتمد كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية، عندما ترتكب عمدا:

(أ) '١' إبدال للممتلكات أو إحالتها، مع العلم بأنها عائدات إجرامية، بغرض إخفاء أو تمويه مصدر تلك الممتلكات غير المشروع أو مساعدة أي شخص ضالغ في ارتكاب الجرم الأصلي على الإفلات من العقاب القانونية لفعلة؛

'٢' إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأن تلك الممتلكات هي عائدات إجرامية؛

(ب) وروها بالمفاهيم الأساسية لنظامها القانوني:

'١' اكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع العلم، وقت استلامها، بأنها عائدات إجرامية؛

'٢' المشاركة في ارتكاب أي فعل مجرم وفقا لهذه المادة، أو التعاون أو التآمر على ارتكابه، والشروع في ارتكابه والمساعدة والتشجيع على ذلك وتسهيله وإسداء المشورة بشأنه.

٢- لأغراض تنفيذ أو تطبيق الفقرة ١ من هذه المادة:

(أ) تسعى كل دولة طرف إلى تطبيق الفقرة ١ من هذه المادة على أوسع مجموعة من الجرائم الأصلية؛

(ب) تدرج كل دولة طرف في عداد الجرائم الأصلية، كحد أدنى، مجموعة شاملة من الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية؛

(ج) لأغراض الفقرة الفرعية (ب) أعلاه، تشمل الجرائم الأصلية الجرائم المرتكبة داخل الولاية القضائية للدولة الطرف المعنية وخارجها. غير أن الجرائم المرتكبة خارج الولاية القضائية للدولة الطرف لا تمثل جرائم أصلية إلا إذا كان السلوك ذو الصلة يعتبر فعلا إجراميا بمقتضى القانون الداخلي للدولة التي ارتكب فيها وكان من شأنه أن يعتبر فعلا إجراميا بمقتضى القانون الداخلي للدولة الطرف التي تُنفذ أو تُطبق هذه المادة لو كان قد ارتكب هناك؛

(د) تزود كل دولة طرف الأمين العام للأمم المتحدة بنسخ من قوانينها المُنفذة لهذه المادة وبنسخ من أي تغييرات مُدخل على تلك القوانين لاحقا أو بوصف لها؛

(هـ) يجوز النص على أن الجرائم المبينة في الفقرة ١ من هذه المادة لا تسري على الأشخاص الذين ارتكبوا الجرم الأصلي، إذا كانت المبادئ الأساسية للقانون الداخلي للدولة الطرف تقتضي ذلك.

المادة ٢٤

الإخفاء

دون مساس بأحكام المادة ٢٣ من هذه الاتفاقية، تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم القيام عمدا، عقب ارتكاب أي من الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية دون للمشاركة في تلك الجرائم، بإخفاء ممتلكات أو مواصلة الاحتفاظ بها عندما يكون الشخص للمق على علم بأن تلك الممتلكات متأتية من أي من الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية.

المادة ٢٥

إعانة سر العدلة

تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية، عندما ترتكب عمدا:

(أ) استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب أو الوعد بميزة غير مستحقة أو عرضها أو منحها للتحريض على الإدلاء بشهادة زور أو للتدخل في الإدلاء بالشهادة أو تقديم الأدلة في إجراءات تتعلق بارتكاب أفعال مجرمة وفقا لهذه الاتفاقية؛

(ب) استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب للتدخل في ممارسة أي موظف قضائي أو معني بإنفاذ القانون مهامه الرسمية فيما يتعلق بارتكاب أفعال مجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية. وليس في هذه الفقرة الفرعية ما يمس بحق الدول الأطراف في أن تكون لديها تشريعات تحمي فئات أخرى من الموظفين العموميين.

المادة ٢٦

مسؤولية الشخصيات الاعتبارية

- ١- تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير، تتسق مع مبادئها القانونية، لتقرير مسؤولية الشخصيات الاعتبارية عن المشاركة في الأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية.
- ٢- وهنا بالمبادئ القانونية للدولة الطرف، يجوز أن تكون مسؤولية الشخصيات الاعتبارية جنائية أو مدنية أو إدارية.
- ٣- لا تمس تلك المسؤولية بالمسؤولية الجنائية للشخصيات الطبيعية التي ارتكبت الجرائم.

٤- تكفل كل دولة طرف، على وجه الخصوص، إخضاع أشخاص الشخصيات الاعتبارية التي تلقى عليها المسؤولية وفقا لهذه المادة لعقوبات جنائية أو غير جنائية فعالة ومتناسبة وصادقة، بما فيها العقوبات النقدية.

المادة ٢٧

المشاركة والشروع

- ١- تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لكي تجرم، وفقا لقانونها الداخلي، المشاركة بأي صفة، كطرف متواطئ أو مساعد أو معرض مثلا، في فعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية.
- ٢- يجوز لكل دولة طرف أن تعتمد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لكي تجرم، وفقا لقانونها الداخلي، أي شروع في ارتكاب فعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية.
- ٣- تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لكي تجرم، وفقا لقانونها الداخلي، الإعداد لارتكاب فعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية.

المادة ٢٨

العلم والنية والغرض كأركان للفعل الإجرامي

يمكن الاستدلال من الملاحظات الرقابية للوضعية على توافر عنصر العلم أو النية أو الغرض بصفته ركنا للفعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية.

المادة ٢٩

التقادم

تحدد كل دولة طرف في إطار قانونها الداخلي، عند الاقتضاء، فترة تقادم طويلة تبدأ فيها الإجراءات القضائية بشأن أي فعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية، وتحدد فترة تقادم أطول أو تعلق العمل بالتقادم في حال إقالات الجاني للزعم من يد العدالة.

المادة ٣٠

الملاحقة والمقاضاة والإجراءات

- ١- يجعل كل دولة طرف ارتكاب فعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية حاضما لعقوبات تُراعى فيها حسامة ذلك الجرم.
- ٢- تتخذ كل دولة طرف، وفقا لنظامها القانوني ومبادئها الدستورية، ما قد يلزم من تدابير لإرساء أو إبقاء توازن مناسب بين أي حصانات أو امتيازات قضائية منوطة لموظفيها العموميين من أجل أداء وظائفهم وإمكانية القيام، عند الضرورة، بمهام تحقيق وملاحقة ومقاضاة فعالة في الأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية.
- ٣- تسعى كل دولة طرف إلى ضمان ممارسة أي صلاحيات قانونية تقديرية يتيحها قانونها الداخلي فيما يتعلق بملاحقة الأشخاص لارتكابهم أفعالا مجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل تحقيق الفعالية القصوى لتدابير إنفاذ القانون التي تُتخذ بشأن تلك الجرائم، ومع إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة الردع عن ارتكابها.
- ٤- في حالة الأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية، تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة، وفقا لقانونها الداخلي ومع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الدفاع، لضمان أن تراعى الشروط المفروضة بخصوص قرارات الإفراج إلى حين المحاكمة أو الاستئناف ضرورة حضور المدعى عليه في الإجراءات الجنائية اللاحقة.
- ٥- تأخذ كل دولة طرف بعين الاعتبار حسامة الجرائم المعنية لدى النظر في إمكانية الإفراج المبكر أو للشروط عن الأشخاص المدانين بارتكاب تلك الجرائم.

٦- تنظر كل دولة طرف، بما يتوافق مع المبادئ الأساسية لنظامها القانوني، في إرساء إجراءات تجيز للسلطة المختصة، عند الاقتضاء، تحية اللطف العمومي المتهم بارتكاب فعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية أو وقفه عن العمل أو نقله، مع مراعاة مبدأ افتراض البراءة.

٧- تنظر كل دولة طرف، حينما تسرّخ حسامة الجرم ذلك، وبما يتوافق مع المبادئ الأساسية لنظامها القانوني، في اتخاذ إجراءات لإسقاط الأهلية، بأمر قضائي أو بأي وسيلة مناسبة أخرى، ولفترة زمنية يحددها قانونها الداخلي، عن الأشخاص المدينين بارتكاب أفعال مجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية، للقيام بما يلي:

(أ) تولي منصب عمومي؛

(ب) تولي منصب في مؤسسة مملوكة كلياً أو جزئياً للدولة.

٨- لا تحس الفقرة ١ من هذه المادة بممارسة السلطات المختصة صلاحياتها التأديبية تجاه المستخدمين المدنيين.

٩- ليس في هذا الاتفاقية ما يحس بالمبدأ القاضي بأن يكون توصيف الأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية وتوصيف الدفوع القانونية المنطبقة أو المبادئ القانونية الأخرى التي تحكم مشروعية السلوك محفوظاً حصراً لكونه الداخلي للدولة الطرف، وبوجوب الملاحقة والمعاقبة على تلك الجرائم وفقاً لذلك القانون.

١٠- تسعى الدول الأطراف إلى تشجيع إعادة إدماج الأشخاص المدينين بارتكاب أفعال مجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية في مجتمعاتهم.

المادة ٣٦

التجديد والحجز والمصادرة

١- تتخذ كل دولة طرف، إلى أقصى مدى ممكن ضمن نطاق نظامها القانوني الداخلي، ما قد يلزم من تدابير للتمكين من مصادرة.

(أ) تعاملات الإحرامية الثابتة من أفعال مجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية، أو ممتلكات تعادل قيمتها فيه؛ تلك المعاملات؛

(ب) الممتلكات أو المعدات أو أدوات الأخرى التي استخدمت أو كانت معدة للاستخدام في ارتكاب أفعال مجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية.

٢- تتخذ كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير للتمكين من كشف أي من الأشياء المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة أو اقتفاء أثره أو تجميده أو حجزه، لفرض مصادره في حماية المظاف.

٣- تتخذ كل دولة طرف، وفقاً لقانونها الداخلي، ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتنظيم إدارة السلطات المختصة للممتلكات الممنوعة أو المحجوزة أو المصادرة، المشمولة في الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة.

٤- إذا حُوّلت هذه المعائنات الإحرامية إلى ممتلكات أخرى أو بدلت بها، جزئياً أو كلياً، وجب إخضاع تلك الممتلكات، بدلاً من المعائنات، للتدابير المشار إليها في هذه المادة.

٥- إذا خلطت هذه المعائنات الإحرامية بممتلكات اكتسبت من مصادر مشروعة، وجب إخضاع تلك الممتلكات للمصادرة في حدود القيمة المتبقية للمعائنات المخلوطة، مع عدم المساس بأي صلاحيات تتعلق بتجميدها أو حجزها.

٦- يُعضع أيضاً للتدابير المشار إليها في هذه المادة، على نفس النحو ونفس القدر الساريين على المعائنات الإحرامية، الإيرادات أو المنافع الأخرى الثابتة من هذه المعائنات الإحرامية، أو من الممتلكات التي حُوّلت تلك المعائنات إليها أو بُدلت بها، أو من الممتلكات التي احتلّطت بها تلك المعائنات.

٧- لأغراض هذه المادة والمادة ٥٥ من هذه الاتفاقية، تُعزّل كل دولة طرف محاكمها أو سلطاتها المختصة الأخرى أن تأمر بإتاحة السجلات المصرفية أو المالية أو التجارية أو بحجزها. ولا يجوز للدولة الطرف أن ترفض الامتثال لأحكام هذه الفقرة بمنع السرية المصرفية.

٨- يجوز للدول الأطراف أن تنظر في إمكانية إلزام الجاني بأن يبين المصدر المشروع لهذه المعائنات الإحرامية المزعومة أو للممتلكات الأخرى الخاضعة للمصادرة، ما دام ذلك الإلزام يتوافق مع المبادئ الأساسية لقانونها الداخلي ومع طبيعة الإجراءات القضائية والإجراءات الأخرى.

٩- لا يجوز تأجيل أحكام هذه المادة بما يحقّ أطراف ثالثة حصة التبع.

مكتبة من الأصل

١٠- ليس في هذه المادة ما يحس بالمبدأ القاضي بأن يكون تحديد وتنفيذ التدابير التي تشير إليها متوافقين مع أحكام القانون الداخلي للدولة الطرف وخاضعين لتلك الأحكام.

المادة ٣٢

حماية الشهود والخبراء والضحايا

١- تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة وفقا لنظامها القانوني الداخلي، وضمن حدود إمكانياتها، لتوفير حماية فعالة للشهود والخبراء الذين يثلون بشهادة تتعلق بأفعال مجرمة وفقا لهذه الاتفاقية وكذلك لأقاربهم وسائر الأشخاص الوثيقي الصلة بهم عند الاقتضاء، من أي انتقام أو تهريب محتمل.

٢- يجوز أن تشمل التدابير المترتبة في الفقرة ١ من هذه المادة، ودون مساس بتفري المدعى عليه، بما في ذلك حقه في محاكمة حسب الأصول:

(أ) إرساء إجراءات لتوفير الحماية الجسدية لأولئك الأشخاص، كالقيام مثلا، بالقدر اللازم والممكن عمليا، بتغيير أماكن إقامتهم والسماح، عند الاقتضاء، بعدم إنشاء للمعلومات المتعلقة بهموتهم وأماكن تراجعهم أو بفرض قيود على إشارتها؛

(ب) توفير قواعد خاصة بالأدلة تتيح للشهود والخبراء أن يدلوا بأقوالهم على نحو يكفل سلامة أولئك الأشخاص، كالسماح مثلا بالإدلاء بالشهادة باستخدام تكنولوجيا الاتصالات، مثل وصلات الفيديو أو غيرها من الوسائل للملازمة.

٣- تنظر الدول الأطراف في إبرام اتفاقات أو ترتيبات مع دول أخرى بشأن تغيير أماكن إقامة الأشخاص المشار إليهم في الفقرة ١ من هذه المادة.

٤- تسري أحكام هذه المادة أيضا على الضحايا إذا كانوا شهودا.

٥- تتيح كل دولة طرف، وهنا بقانونها الداخلي، إمكانية عرض آراء وشواغل الضحايا وأهلها بعين الاعتبار في المراحل المناسبة من الإجراءات الجنائية المتعلقة ضد الجناة، على نحو لا يمس بتفري الدفاع.

المادة ٣٣

حماية للبلدين

تنظر كل دولة طرف في أن تدخل في صلب نظامها القانوني الداخلي تدابير مناسبة لتوفير الحماية من أي معاملة لا مسوغ لها لأي شخص يقوم، بحسن نية ولأسباب وحيية، بإبلاغ السلطات المختصة بأي وقائع تتعلق بأفعال مجرمة وفقا لهذه الاتفاقية.

المادة ٣٤

عواقب أفعال الفساد

مع إيلاء الاعتبار الواجب لما اكتسبه الأطراف الثالثة من حقوق بحسن نية، تتخذ كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، تدابير تتناول عواقب الفساد. وفي هذا السياق، يجوز للدول الأطراف أن تعتبر الفساد عاملا ذا أهمية في اتخاذ إجراءات قانونية لإلغاء أو فسخ عقد أو سحب امتياز أو غير ذلك من الصكوك المماثلة أو اتخاذ أي إجراء اتصالي آخر.

المادة ٣٥

التعويض عن الضرر

تتخذ كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير، وفقا للمبادئ قانونها الداخلي، لضمان حق الكيانات أو الأشخاص الذين أصابهم ضرر نتيجة لفعل فساد في رفع دعوى قضائية ضد المسؤولين عن إحداث ذلك الضرر، بغية الحصول على تعويض.

المادة ٣٦

السلطات المختصة

تتخذ كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، ما قد يلزم من تدابير لضمان وجود هيئة أو هيئات متخصصة أو أشخاص متخصصين في مكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون. وتمنح تلك الهيئة أو الهيئات أو هؤلاء الأشخاص ما يلزم من الاستقلالية، وفقا للمبادئ الأساسية للنظام القانوني للدولة الطرف، لكي يستطيعوا أداء وظائفهم بفعالية ودون أي تأثير لا مسوغ له. وينبغي تزويد هؤلاء الأشخاص أو موظفي تلك الهيئة أو الهيئات بما يلزم من التدريب والموارد المالية لأداء مهامهم.

المادة ٣٧

التعاون مع سلطات انفاذ القانون

- ١- تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة لتشجيع الأشخاص الذين يشاركون أو شاركوا في ارتكاب فعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية على تقديم معلومات مفيدة إلى السلطات المختصة لأغراض التحقيق والاثبات، وعلى توفير مساعدة فعلية محددة للسلطات المختصة يمكن أن تسهم في حرمان الجناة من عائدات الجريمة واسترداد تلك العائدات.
- ٢- تنظر كل دولة طرف في أن تتيح، في الحالات المناسبة، إمكانية تخفيف عقوبة المتهم الذي يقدم عوناً كبيراً في عمليات التحقيق أو الملاحقة بشأن فعل مجرم وفقاً لهذه الاتفاقية.
- ٣- تنظر كل دولة طرف في إمكانية منح الحصانة من الملاحقة القضائية، وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لأي شخص يقدم عوناً كبيراً في عمليات التحقيق أو الملاحقة بشأن فعل مجرم وفقاً لهذه الاتفاقية.
- ٤- تجري حماية أولئك الأشخاص على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٢ من هذه الاتفاقية، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.
- ٥- عندما يكون الشخص المشار إليه في الفقرة ١ من هذه المادة، للوجود في دولة طرف، قادراً على تقديم عون كبير إلى السلطات المختصة لدولة طرف أخرى، يجوز للدولتين الطرفين المعنيين أن تنظرا في إبرام اتفاقات أو ترتيبات، وفقاً لقانونهما الداخلي، بشأن إمكان قيام الدولة الطرف الأخرى بتوفير المعاملة المبنية في الفقرتين ٢ و ٣ من هذه المادة.

المادة ٣٨

التعاون بين السلطات الوطنية

تتخذ كل دولة طرف، وفقاً لقانونها الداخلي، ما قد يلزم من تدابير لتشجيع التعاون بين سلطاتها العمومية، وكذلك موظفيها العموميين، من جانب، وسلطاتها المسؤولة عن التحقيق في الأفعال الإجرامية وملاحقة مرتكبيها، من جانب آخر. ويجوز أن يشمل ذلك التعاون:

- (أ) المبادرة بإبلاغ السلطات الأخيرة، حيثما تكون هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأنه جرى ارتكاب أي من الأفعال المجرمة وفقاً للمواد ١٥ و ٢١ و ٢٣ من هذه الاتفاقية؛ أو
- (ب) تقديم جميع المعلومات الضرورية إلى السلطات الأخيرة، بناءً على طلبها.

المادة ٣٩

التعاون بين السلطات الوطنية والقطاع الخاص

- ١- تتخذ كل دولة طرف، وفقاً لقانونها الداخلي، ما قد يلزم من تدابير لتشجيع التعاون بين السلطات الوطنية المعنية بالتحقيق والملاحقة وكيانات القطاع الخاص، وبخاصة المؤسسات المالية، فيما يتصل بالأمور المتعلقة بارتكاب أفعال مجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية.
- ٢- تنظر كل دولة طرف، في تشجيع رعاياها وغيرهم من الأشخاص الذين يوجد مكان إقامتهم المعتاد في إقليمها على إبلاغ السلطات الوطنية المعنية بالتحقيق والملاحقة عن ارتكاب فعل مجرم وفقاً لهذه الاتفاقية.

المادة ٤٠

السرية المصرفية

تكفل كل دولة طرف، في حال القيام بتحقيقات جنائية داخلية في أفعال مجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية، وجود آليات مناسبة في نظامها القانوني الداخلي لتذليل العقبات التي قد تنشأ عن تطبيق قوانين سرية المصرفية.

المادة ٤١

السجل الجنائي

يجوز لكل دولة طرف أن تعتمد ما قد يلزم من تدابير تشريعية أو تدابير أخرى لكي يؤخذ بعين الاعتبار، حسبما تراه مناسباً من شروط وأغراض، أي حكم إدانة سجن أن صدر بحق الجاني المزعوم في دولة أخرى، بغية استعمال تلك المعلومات في إجراءات جنائية ذات صلة بفعل مجرم وفقاً لهذه الاتفاقية.

المادة ٤٢

الولاية القضائية

- ١- تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير لكي تخضع لولايتها القضائية ما جرّمته من أفعال وفقا لهذه الاتفاقية في الحالتين التاليتين:
 - (أ) عندما يُرتكب الجرم في إقليم تلك الدولة الطرف؛ أو
 - (ب) عندما يرتكب الجرم على متن سفينة ترفع علم تلك الدولة الطرف أو طائرة مسجلة بمقتضى قوانين تلك الدولة الطرف وقت ارتكاب الجرم.
- ٢- وهنا بأحكام المادة ٤ من هذه الاتفاقية، يجوز للدولة الطرف أن تخضع أيضا أي جرم من هذا القبيل لولايتها القضائية في الحالات التالية:
 - (أ) عندما يُرتكب الجرم ضد أحد مواطني تلك الدولة الطرف؛ أو
 - (ب) عندما يُرتكب الجرم أحد مواطني تلك الدولة الطرف أو شخص عدم الجنسية يوجد مكان إقامته المعتاد في إقليمها؛ أو
 - (ج) عندما يكون الجرم واحدا من الأفعال المجرّمة وفقا للفقرة ١ (ب) '٢' من المادة ٢٣ من هذه الاتفاقية ويُرتكب خارج إقليمها بهدف ارتكاب فعل مجرم وفقا للفقرة ١ (أ) '١' أو '٢' أو (ب) '١' من المادة ٢٣ من هذه الاتفاقية داخل إقليمها؛ أو
 - (د) عندما يُرتكب الجرم ضد الدولة الطرف.
- ٣- لأغراض المادة ٤٤ من هذه الاتفاقية، تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير لاختصاص الأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية لولايتها القضائية عندما يكون الجاني لزعوم موجودا في إقليمها ولا تقوم بتسليمه بخرد كونه أحد مواطنيها.
- ٤- يجوز لكل دولة طرف أيضا أن تعتمد ما قد يلزم من تدابير لاختصاص الأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية لولايتها القضائية عندما يكون الجاني للزعم موجودا في إقليمها ولا تقوم بتسليمه.
- ٥- إذا أبلغت الدولة الطرف التي تمارس ولايتها القضائية بمقتضى الفقرة ١ أو ٢ من هذه المادة، أو علمت بطريقة أخرى، أن أي دول أطراف أخرى تجري تحقيقا أو ملاحقة أو تتخذ إجراء قضائيا بشأن السلوك ذاته، وجب على السلطات المعنية في تلك الدول الأطراف أن تتشاور فيما بينها، حسب الاقتضاء، بهدف تنسيق ما تتخذه من إجراءات.

المادة ٤٣

التعاون الدولي

- ٦- دون مساس بقواعد القانون الدولي العام، لا تحول هذه الاتفاقية دون ممارسة أي ولاية جنائية تركز الدولة الطرف سريانها وفقا لقانونها الداخلي.
- الفصل الرابع**
التعاون الدولي
- المادة ٤٣**
التعاون الدولي
- ١- تتعاون الدول الأطراف في المسائل الجنائية، وفقا للامراء ٤٤ إلى ٥٠ من هذه الاتفاقية. وتنظر الدول الأطراف، حينما كان ذلك مناسباً ومتسقاً مع نظامها القانوني الداخلي، في مساعدة بعضها البعض، في التحقيقات والإجراءات الخاصة بالمسائل المدنية والإدارية ذات الصلة بالفساد.
 - ٢- في مسائل التعاون الدولي، كلما اشترط توافر ازدواجية التجريم وجب اعتبار ذلك الشرط مستوفى بصرف النظر عما إذا كانت قوانين الدولة الطرف متلقية الطلب تدرج الجرم المعني ضمن نفس فئة الجرائم التي تدرجها فيها الدولة الطرف الطالبة أو تستخدم في تسميته نفس المصطلح الذي تستخدمه الدولة الطرف الطالبة، إذا كان السلوك الذي يقرم عليه الجرم الذي يُتمسك بشأنه للمساعدة يعتبر فعلاً إجرامياً في قوانين كلتا الدولتين الطرفين.
- المادة ٤٤**
تسليم المجرمين
- ١- تنطبق هذه المادة على الأفعال المجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية عندما يكون الشخص موضوع طلب التسليم موجوداً في إقليم الدولة الطرف متلقية الطلب، شريطة أن يكون الجرم الذي يُتمسك بشأنه التسليم جرماً خاضعاً للعقاب بمقتضى القانون الداخلي لكل من الدولة الطرف الطالبة والدولة الطرف متلقية الطلب.
 - ٢- على الرغم من أحكام الفقرة ١ من هذه المادة، يجوز للدولة الطرف التي يسمح قانونها بذلك أن توافق على طلب تسليم شخص ما بسبب أي من الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية والتي لا يعاقب عليها بموجب قانونها الداخلي.

٣- إذا شمل طلب التسليم عدة جرائم منفصلة يكون حرم واحد منها على الأقل خاضعا للتسليم بمقتضى هذه المادة ويكون بعضها غير خاضع للتسليم بسبب مدة الحبس المفروضة عليها ولكن لما صلة بأفعال مجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، جاز للدولة الطرف متلقية الطلب أن تطبق هذه المادة أيضا فيما يخص تلك الجرائم.

٤- يعتبر كل من الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة مدرجا في عداد الجرائم الخاضعة للتسليم في أي معاهدة لتسليم المجرمين قائمة بين الدول الأطراف. وتتعهد الدول الأطراف بإدراج تلك الجرائم في عداد الجرائم الخاضعة للتسليم في كل معاهدة تسليم تبرم فيما بينها. ولا يجوز للدولة الطرف التي يسمح قانونها بذلك أن تعتبر أي من الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية جرما سياسيا إذا ما اتخذت هذه الاتفاقية أساسا للتسليم.

٥- إذا تلقت دولة طرف، تجعل تسليم المجرمين مشروطا بوجود معاهدة، طلب تسليم من دولة طرف أخرى لا ترتبط معها بمعاهدة تسليم، جاز لها أن تعتبر هذه الاتفاقية الأساس القانوني للتسليم فيما يخص أي جرم تنطبق عليه هذه المادة.

٦- على الدولة الطرف التي تجعل التسليم مشروطا بوجود معاهدة:

(أ) أن تبلغ الأمين العام للأمم المتحدة، وقت إيداعها صك التصديق على هذه الاتفاقية أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها، بما إذا كانت ستعتمد هذه الاتفاقية كأساس القانوني للتعاون بشأن التسليم مع سائر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية؛

(ب) وأن تسعى، حيثما اقتضى الأمر، إلى إبرام معاهدات تسليم مع سائر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بغية تنفيذ هذه المادة، إذا كانت لا تعتبر هذه الاتفاقية الأساس القانوني للتعاون بشأن التسليم.

٧- على الدول الأطراف التي لا تجعل التسليم مشروطا بوجود معاهدة أن تعتبر الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة جرائم خاضعة للتسليم فيما بينها.

٨- يخضع التسليم للشروط التي ينص عليها القانون الداخلي للدولة الطرف متلقية الطلب أو معاهدات التسليم السارية، بما في ذلك الشروط المتعلقة بالمعقبات الدنية المشترطة للتسليم والأسباب التي يجوز للدولة الطرف متلقية الطلب أن تستند إليها في رفض التسليم.

٩- تسمى الدول الأطراف، وهنا بقوانينها الداخلية، إلى التعجيل بإجراءات التسليم وتيسير ما يتصل بها من متطلبات إثباتية فيما يخص أي جرم تنطبق عليه هذه المادة.

١٠- يجوز للدولة الطرف متلقية الطلب، وهنا بأحكام قانونها الداخلي ومعاهداتها المتعلقة بالتسليم، وبناء على طلب من الدولة الطرف الطالبة، أن تمتنع الشخص المطلوب تسليمه والموجود في إقليمها، أو أن تتخذ تدابير مناسبة أخرى لضمان حضوره لإجراءات التسليم، متى اقتضت بأن الظروف تستدعي ذلك وبأنها ظروف ملحة.

١١- إذا لم تقم الدولة الطرف التي يوجد فيها المزعوم في إقليمها بتسليم ذلك الشخص فيما يتعلق بجرم تنطبق عليه هذه المادة بمرور كونه أحد مواطنيها، وجب عليها القيام، بناء على طلب الدولة الطرف التي تطلب التسليم، بإحالة القضية دون إبطاء لا مسوغ له إلى سلطاتها المختصة بقصد للملاحقة. وتتخذ تلك السلطات قرارها وتتخذ ذات الإجراءات التي تتخذها في حالة أي جرم آخر يعتبر خطيرا بموجب القانون الداخلي لتلك الدولة الطرف. وتتعاون الدول الأطراف المعنية، خصوصا في الجوانب الإجرائية والإثباتية، ضمانا لفعالية تلك الملاحقة.

١٢- عندما لا يجوز القانون الداخلي للدولة الطرف تسليم أحد مواطنيها أو التحلي عنه إلا بشرط أن يعاد ذلك الشخص إلى تلك الدولة الطرف لقضاء العقوبة المفروضة عليه بعد المحاكمة أو الإجراءات التي تطلب تسليم ذلك الشخص من أهلها، وتتفق تلك الدولة الطرف والدولة الطرف التي طلبت تسليم الشخص على هذا الخيار وعلى ما قد تراه مناسبة من شروط أخرى، يعتبر ذلك التسليم للشروط كافيا للوفاء بالتزام المبتين في الفقرة ١١ من هذه المادة.

١٣- إذا رفض طلب تسليم مقدم لغرض تنفيذ حكم قضائي بحجة أن الشخص المطلوب تسليمه هو من مواطني الدولة الطرف متلقية الطلب، وجب على الدولة الطرف متلقية الطلب، إذا كان قانونها الداخلي يسمح بذلك ووفقا لمقتضيات ذلك القانون، أن تنظر، بناء على طلب من الدولة الطرف الطالبة، في إنفاذ العقوبة المفروضة بمقتضى القانون الداخلي للدولة الطرف الطالبة أو ما تبقى منها.

١٤- لكل لأي شخص تمتنع بشأنه إجراءات فيما يتعلق بأي من الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة معاملة منصفة في كل مراحل الإجراءات، بما في ذلك تمتع جميع الحقوق والضمانات التي ينص عليها القانون الداخلي للدولة الطرف التي يوجد ذلك الشخص في إقليمها.

١٥- لا يجوز تفسير أي حكم في هذه الاتفاقية على أنه يفرض التزاما بالتسليم إذا كان لدى الدولة الطرف متلقية الطلب أسباب وجيهة للاعتقاد أن الطلب قدم لغرض ملاحقة

مكذبا من الأصل

أو معاقبة شخص بسبب جنسه أو عرقه أو ديانتته أو جنسيته أو أصله الإثني أو آرائه السياسية، أو أن الامتنال للطلب سيلحق ضررا بوضعية ذلك الشخص لأي سبب من هذه الأسباب.

١٦- لا يجوز للدول الأطراف أن ترفض طلب تسليم بحد أن الجرم يعتبر حرما يتعلق أيضا بأمور مالية.

١٧- قبل رفض التسليم، تتشاور الدولة الطرف متلقية الطلب، حيثما تقتضى الأمر، مع الدولة الطرف الطالبة لكي تتيح لها فرصة وافية لعرض آرائها وتقديم معلومات داعمة لادعائها.

١٨- تسعى الدول الأطراف إلى إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف لتنفيذ التسليم أو لتعزيز فاعليته.

المادة ٤٥

نقل الأشخاص المحكوم عليهم

يجوز للدول الأطراف أن تنظر في إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن نقل الأشخاص الذين يحكم عليهم بعقوبة الحبس أو بأشكال أخرى من الحرمان من الحرية، لارتكابهم أفعالا مجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، إلى إقليمها لكي يكمل أولئك الأشخاص مدة عقوبتهم هناك.

المادة ٤٦

المساعدة القانونية المتبادلة

١- تقدم الدول الأطراف بعضها إلى بعض أكبر قدر ممكن من المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية المتعلقة بالجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.

٢- تقدم المساعدة القانونية المتبادلة على أي وجه ممكن بمقتضى قوانين الدولة الطرف متلقية الطلب ومعاهداتها واتفاقاتها وترتيباتها ذات الصلة، فيما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية الخاصة بالجرائم التي يجوز أن تحاسب عليها شخصية اعتبارية، وفقا للمادة ٢٦ من هذه الاتفاقية، في الدولة الطرف الطالبة.

٣- يجوز طلب المساعدة القانونية المتبادلة التي تقدم وفقا لهذه المادة لأي من الأغراض التالية:

- (أ) الحصول على أدلة أو أقوال أشخاص؛
- (ب) تبليغ المستندات القضائية؛
- (ج) تنفيذ عمليات التفتيش والحجز والتجميد؛
- (د) فحص الأشياء والمواقع؛
- (هـ) تقديم للمعلومات والمواد والأدلة وتقييمات الخبراء؛
- (و) تقديم أصول المستندات والسجلات ذات الصلة، بما فيها السجلات الحكومية أو انصرفية أو المالية أو سجلات الشركات أو المنشآت التجارية، أو نسخ مصدقة منها؛
- (ز) تحديد المائدات الإجرامية أو للممتلكات أو الأدوات أو الأشياء الأخرى أو اقتفاء أثرها لأغراض إثباتية؛
- (ح) تيسير مثل الأشخاص طواعية في الدولة الطرف الطالبة؛
- (ط) أي نوع آخر من المساعدة لا يتعارض مع القانون الداخلي للدولة الطرف متلقية الطلب؛
- (ي) استبانة عائدات الجريمة وفقا لأحكام الفصل الخامس من هذه الاتفاقية وتجميدها واقتفاء أثرها؛
- (ك) استرداد الموجدات، وفقا لأحكام الفصل الخامس من هذه الاتفاقية.

٤- يجوز للسلطات المعنية لدى الدولة الطرف، دون مساس بالقانون الداخلي، ودون أن تتلقى طلبا مسبقا، أن ترسل معلومات ذات صلة بمسائل جنائية إلى سلطة مختصة في دولة طرف أخرى، حيثما تعتقد أن هذه المعلومات يمكن أن تساعد تلك السلطة على انقيام بالتحريات والإجراءات الجنائية أو إتمامها بنجاح، أو قد تقتضي إلى تقديم الدولة الطرف الأخرى طلبا بمقتضى هذه الاتفاقية.

٥- ترسل المعلومات بمقتضى الفقرة ٤ من هذه المادة دون مساس بما يجري من تحريات وإجراءات جنائية في الدولة التي تتبع لها السلطات المعنية التي تقدم تلك المعلومات، وعلى السلطات المختصة التي تتلقى المعلومات أن تحتل لأي طلب بإبقاء تلك المعلومات على

مكتبة
مكتبة
مكتبة

الكتمان، وإن موقفاً، أو يفرض قيود على استخدامها. بيد أن هذا لا يمنع الدولة الطرف المتلقية من أن تنفي في سياق إجراءاتها معلومات ترى شخصاً متهماً. وفي تلك الحالة، تقوم الدولة الطرف المتلقية بإشعار الدولة الطرف المرسلة قبل إنشاء تلك المعلومات، وتشاور مع الدولة الطرف المرسلة، إذا ما طلب إليها ذلك. وإذا تعذر، في حالة استثنائية، توجيه إشعار مسبق، وجب على الدولة الطرف المتلقية إبلاغ الدولة الطرف المرسلة بذلك الإنشاء دون إبطاء.

٦- لا يجوز أن تحس أحكام هذه المادة بالالتزامات الناشئة عن أي معاهدة أخرى، ثنائية أو متعددة الأطراف، تحكم أو ستحكم، كلياً أو جزئياً، للمساعدة القانونية المتبادلة.

٧- تُطبق الفقرات ٩ إلى ٢٩ من هذه المادة على الطلبات المقدمة بمقتضى هذه المادة إذا كانت الدول الأطراف المعنية غير مرتبطة بمعاهدة لتبادل المساعدة القانونية. أما إذا كانت تلك الدول الأطراف مرتبطة بمعاهدة من هذا القبيل، وجب تطبيق الأحكام المقابلة في تلك المعاهدة، ما لم تنفق الدول الأطراف على تطبيق الفقرات ٩ إلى ٢٩ من هذه المادة بدلاً منها. وتُشجّع الدول الأطراف بشدة على تطبيق هذه الفقرات إذا كانت تسهّل التعاون.

٨- لا يجوز لدول الأطراف أن ترفض تقديم المساعدة القانونية المتبادلة بمقتضى هذه المادة بحجة أسرية لغيرية.

٩- (أ) على الدولة الطرف متلقية الطلب، في استجابتها لطلب مساعدة مقبلة بمقتضى هذه المادة دون تراffer ازدواجية التجريم، أن تأخذ بعين الاعتبار أغراض هذه الاتفاقية حسبما بُنيت في المادة ١١

(ب) يجوز للدول الأطراف أن ترفض تقديم المساعدة عملاً بهذه المادة بحجة انتهاء ازدواجية التجريم. بيد أنه يتعين على الدولة الطرف متلقية الطلب، بما يتوافق مع المفاهيم الأساسية لنظامها القانوني، أن تقدم المساعدة التي لا تنطوي على إجراء قسري. ويجوز رفض تقديم تلك المساعدة حينما تتعلق الطلبات بأمر تافه، أو أمور يكون ما يلتصق من التعاون أو المساعدة بشأنها متاحاً بمقتضى أحكام أخرى من هذه الاتفاقية.

(ج) يجوز لكل دولة طرف أن تنظر في اعتماد ما قد تراه ضرورياً من التدابير لكي تتمكن من تقديم مساعدة أوسع عملاً بهذه المادة في حال انتهاء ازدواجية التجريم.

١٠- يجوز نقل أي شخص محتجز أو يقضي عقوبته في إقليم دولة طرف ويطلب وجوده في دولة طرف أخرى لأغراض التعرف أو الإدلاء بشهادة أو تقديم مساعدة أخرى في الحصول على أدلة من أجل تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية تتعلق بجرائم مشمولة بهذه الاتفاقية، إذا استوفي الشرطان التاليان:

(أ) موافقة ذلك الشخص بحرية وعن علم؛
(ب) اتفاق السلطات المعنية في الدولتين الطرفين، وهنا بما قد تراه هاتان الدولتان الطرفان مناسبة من شروط.

١١- لأغراض الفقرة ١٠ من هذه المادة:

(أ) تكون الدولة الطرف التي يُنقل إليها الشخص محولة إبقاءه قيد الاحتجاز وملزمة بذلك، ما لم تطلب الدولة الطرف التي نُقل منها الشخص غير ذلك أو تأذن بغير ذلك؛

(ب) على الدولة الطرف التي يُنقل إليها الشخص أن تنفذ، دون إبطاء، التزامها بإرجاعه إلى عهدة الدولة الطرف التي نقل منها وفقاً لما يُتفق عليه مسبقاً، أو على أي نحو آخر، بين السلطات المعنية في الدولتين الطرفين؛

(ج) لا يجوز للدولة الطرف التي ينقل إليها الشخص أن تشتتر على الدولة المضيفة التي نقل منها بدء إجراءات تسليم لأجل إرجاع ذلك الشخص؛

(د) يُحسب المدة التي يقضيها الشخص المنقول قيد الاحتجاز في الدولة التي نقل إليها ضمن مدة العقوبة المفروضة عليه في الدولة الطرف التي نقل منها.

١٢- لا يجوز أن يُلاحق الشخص الذي يُنقل وفقاً للفقرتين ١٠ و ١١ من هذه المادة، أياً كانت جنسيته، أو يُحتجز أو يُعاقب أو يُفرض أي قيود أخرى على حريته لتسليمه في إقليم الدولة التي ينقل إليها، بسبب فعل أو إغفال أو حكم إدانة سبق لمصادره إقليم الدولة التي نقل منها، ما لم توافق على ذلك الدولة الطرف التي نقل منها.

١٣- تُسمّى كل دولة طرف سلطة مركزية تسند إليها مسؤولية وصلاحيات تلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتنفيذ تلك الطلبات أو إحالتها إلى السلطات المعنية لتنفيذها. وحيثما كان للدولة الطرف منطقة خاصة أو إقليم خاص ذو نظام مستقل للمساعدة القانونية المتبادلة، جاز لها أن تسمي سلطة مركزية منفردة تتولى المهام ذاتها في تلك المنطقة أو ذلك الإقليم. وتكفل السلطات المركزية تنفيذ الطلبات المتلقاة أو إحالتها

بسرعة وعلى نحو مناسب. وحيثما تقوم السلطة المركزية بإحالة الطلب إلى سلطة معنية لتنفيذه، عليها أن تُشجّع تلك السلطة المعنية على تنفيذ الطلب بسرعة وبطريقة سليمة. ويتعين إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة باسم السلطة المركزية المسماة لهذا الغرض وقت قيام الدولة الطرف بإيداع صك تصديقها على هذه الاتفاقية أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها. وتوجه طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وأي مراسلات تتعلق بها إلى السلطات المركزية التي تسميها الدول الأطراف. ولا يحس هذا الشرط حق أي دولة طرف في أن تشتت تروحيه مثل هذه الطلبات والمراسلات إليها عبر القنوات الدبلوماسية، أما في الحالات العاجلة، وحيثما تنفق الدولتان الطرفان المعنيتان، فمن طريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، إن أمكن ذلك.

١٤- تُقدم الطلبات كتابة أو، حيثما أمكن، بأي وسيلة كافية بأن تتيج سجلها مكتوباً، بلغة مقبولة لدى الدولة الطرف متلقية الطلب، وفي ظروف تتيح لتلك الدولة الطرف أن تتحقق من صحته. ويتعين إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة باللغة أو اللغات المقبولة لدى الدولة الطرف وقت قيام كل دولة طرف بإيداع صك تصديقها على هذه الاتفاقية أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها. أما في الحالات العاجلة، وحيثما تنفق الدولتان الطرفان على ذلك، فيجوز أن تُقدم الطلبات شفويًا، على أن تؤكد كتابة على الفور.

١٥- يتضمن طلب المساعدة القانونية المتبادلة:

(أ) هوية السلطة مقدمة الطلب؛

(ب) موضوع وطبيعة التحقيق أو الملاحقة أو الإجراء القضائي الذي يتعلق به الطلب، واسم ووظائف السلطة التي تتولى التحقيق أو الملاحقة أو الإجراء القضائي؛

(ج) ملخصاً للوقائع ذات الصلة بالموضوع، باستثناء ما يتعلق بالطلبات المقدمة لغرض تليغ مستندات قضائية؛

(د) وصفا للمساعدة المتقدمة وتفاصيل أي إجراءات معينة تورد الدولة الطرف الطالبة اتباعها؛

(هـ) هوية أي شخص معني ومكانه وجنسيته، حيثما أمكن ذلك؛

(و) الغرض الذي تُلتمس من أجله الأدلة أو المعلومات أو التناوب.

١٦- يجوز للدولة الطرف متلقية الطلب أن تطلب معلومات إضافية عندما يتبين أنها ضرورية لتنفيذ الطلب وفقاً لقانونها الداخلي أو يمكن أن تسهل ذلك التنفيذ.

١٧- يُنفذ الطلب وفقاً للقانون الداخلي للدولة الطرف متلقية الطلب، وكذلك وفقاً للإجراءات المحددة في الطلب، حيثما أمكن، ما لم يتعارض مع القانون الداخلي للدولة الطرف متلقية الطلب.

١٨- عندما يكون شخص ما موجوداً في إقليم دولة طرف ويُراد سماع أقواله، كشاهد أو عيبر، أمام السلطات القضائية للدولة طرف أخرى، ويكون ذلك ممكناً ومتسقاً مع المبادئ الأساسية للقانون الداخلي، يجوز للدولة الطرف الأولى أن تسمح، بناء على طلب الدولة الأخرى، بعقد جلسة الاستماع عن طريق الاتصال بواسطة الفيديو، إذا لم يكن ممكناً أو مستصوباً مثول الشخص المعني شخصياً في إقليم الدولة الطرف الطالبة. ويجوز للدولتين الطرفين أن تتفقا على أن تتولى إدارة جلسة الاستماع سلطة قضائية تابعة للدولة الطرف الطالبة وأن تحضرها سلطة قضائية تابعة للدولة الطرف متلقية الطلب.

١٩- لا يجوز للدولة الطرف الطالبة أن تنقل المعلومات أو الأدلة التي تزودها بها الدولة الطرف متلقية الطلب، أو أن تستخدمها في تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية غير تلك المذكورة في الطلب، دون موافقة مسبقة من الدولة الطرف متلقية الطلب. وليس في هذه الفقرة ما يمنع الدولة الطرف الطالبة من أن تقضي في إجراءاتها معلومات أو أدلة مبررة لشخص متهم. وفي هذه الحالة، على الدولة الطرف الطالبة أن تشعر الدولة الطرف متلقية الطلب قبل حدوث الإفشاء وأن تتشاور مع الدولة الطرف متلقية الطلب إذا ما طُلب منها ذلك. وإذا تعلّر، في حالة استثنائية، تروحيه إشعار مسبق، وجب على الدولة الطرف الطالبة أن تبلغ الدولة الطرف متلقية الطلب بذلك الإفشاء دون إبطاء.

٢٠- يجوز للدولة الطرف الطالبة أن تشتت على الدولة الطرف متلقية الطلب أن تحافظ على سرية الطلب ومضمونه، باستثناء القدر اللازم لتنفيذه. وإذا تعلّر على الدولة الطرف متلقية الطلب أن تمتثل لشرط السرية، وجب عليها إبلاغ الدولة الطرف الطالبة بذلك على وجه السرعة.

٢١- يجوز رفض تقديم المساعدة القانونية المتبادلة في الحالات التالية:

(أ) إذا لم يُقدّم الطلب وفقاً لأحكام هذه المادة؛

(ب) إذا رأت الدولة الطرف متلقية الطلب أن تنفيذ الطلب قد يحس بسيادتها أو أمنها أو نظامها العام أو مصالحها الأساسية الأخرى؛

مكتبة من الأصل

(ج) إذا كان القانون الداخلي للدولة الطرف متلقية الطلب يحظر على سلطاتها تنفيذ الإجراء المطلوب بشأن أي جرم مماثل، أو كان ذلك الجرم خاضعا لتحقيق أو ملاحقة أو إجراءات قضائية في إطار ولايتها القضائية؛

(د) إذا كانت تلبية الطلب تتعارض مع النظام القانوني للدولة الطرف متلقية الطلب فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة.

٢٢- لا يجوز للدول الأطراف أن ترفض طلب مساعدة قانونية متبادلة بحدود أن الجرم يعتبر أيضا متصلا بأمور مالية.

٢٣- يتعين إبداء أسباب أي رفض للمساعدة القانونية المتبادلة.

٢٤- تقوم الدولة الطرف متلقية الطلب بتنفيذ طلب المساعدة القانونية المتبادلة في أقرب وقت ممكن، وتراعي إلى أقصى مدى ممكن ما تقترحه الدولة الطرف الطالبة من آجال، يفضل أن تورد أسبابها في الطلب ذاته. ويجوز للدولة الطرف الطالبة أن تقدم استفسارات معقولة للحصول على معلومات عن حالة التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف متلقية الطلب لتلبية ذلك الطلب والتقدم الجاري في ذلك. وعلى الدولة الطرف متلقية الطلب أن ترد على ما تلقاه من الدولة الطرف الطالبة من استفسارات معقولة عن وضعية الطلب والتقدم المحرز في معالجته. وتقوم الدولة الطرف الطالبة بإبلاغ الدولة الطرف متلقية الطلب، على وجه السرعة، عندما تنتهي حاجتها إلى المساعدة للمتمسة.

٢٥- يجوز للدولة الطرف متلقية الطلب أن ترجع المساعدة القانونية المتبادلة بسبب تعارضها مع تحقیقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية جارية.

٢٦- قبل رفض أي طلب بمقتضى الفقرة ٢١ من هذه المادة، أو إرجاء تنفيذه بمقتضى الفقرة ٢٥ من هذه المادة، تتشاور الدولة الطرف متلقية الطلب مع الدولة الطرف الطالبة للنظر في إمكانية تقديم المساعدة وهنا بما تراه ضروريا من شروط وأحكام. فإذا قبلت الدولة الطرف الطالبة تلك المساعدة مرهونة بتلك الشروط، وجب عليها الامتنال لتلك الشروط.

٢٧- دون مساس بتطبيق الفقرة ١٢ من هذه المادة، لا يجوز ملاحقة أو احتجاز أو معاقبة أي شاهد أو خبير أو شخص آخر يوافق، بناء على طلب الدولة الطرف الطالبة، على الإدلاء بشهادة في إجراءات قضائية، أو على المساعدة في تحريات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية في إقليم الدولة الطرف الطالبة، أو إخضاعه لأي إجراء آخر يقيد حريته الشخصية في ذلك الإقليم، بسبب أي فعل أو إغفال أو حكم إدانة سابق لمخالفته إقليم

الدولة الطرف متلقية الطلب. ويتبني ضمان عدم التعرض هنا متى بقي الشاهد أو الخبير أو الشخص الآخر بمحض اختياره في إقليم الدولة الطرف الطالبة، بعد أن تكون قد أتاحت له فرصة المغادرة خلال مدة خمسة عشر يوما متصلة، أو أي مدة تتفق عليها الدولتان الطرفان، اعتبارا من التاريخ الذي أبلغ فيه رسميا بأن وجوده لم يعد لازما للسلطات القضائية، أو متى عاد إلى ذلك الإقليم بمحض اختياره بعد أن يكون قد غادره.

٢٨- تتحمل الدولة الطرف متلقية الطلب التكاليف العادية لتنفيذ الطلب، ما لم تتفق الدولتان الطرفان المعنيتان على غير ذلك. وإذا كانت تلبية الطلب تستلزم أو تستلزم نفقات ضخمة أو غير عادية، وجب على الدولتين الطرفين المعنيتين أن تتشاورا لتحديد الشروط والأحكام التي سيفقد الطلب بمقتضاها، وكذلك كيفية تحمل تلك التكاليف.

٢٩- (أ) توفر الدولة الطرف متلقية الطلب للدولة الطرف الطالبة نسخا مما يوجد في حوزتها من سجلات أو مستندات أو معلومات حكومية يسمح قانونها الداخلي بإتاحتها لعامة الناس؛

(ب) يجوز للدولة الطرف متلقية الطلب، حسب تقديرها، أن تقدم إلى الدولة الطرف الطالبة، كليا أو جزئيا أو وهنا بما تراه مناسبة من شروط نسخا من أي سجلات أو مستندات أو معلومات حكومية موجودة في حوزتها ولا يسمح قانونها الداخلي بإتاحتها لعامة الناس.

٣٠- تنظر الدول الأطراف، حسب الاقتضاء، في إمكانية عقد اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف تخدم أغراض هذه المادة أو تضمها موضع النفاذ العملي أو تعزيز أحكامها.

المادة ٤٧

نقل الإجراءات الجنائية

تنظر الدول الأطراف في إمكانية نقل إجراءات الملاحقة المتعلقة بفعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية إلى بعضها البعض، بهدف تركيز تلك الملاحقة، في الحالات التي يعتبر فيها ذلك النقل في صالح حسن سير العدالة، وبخصوصا عندما يتعلق الأمر بمدة ولايات قضائية.

مكتبة من الأصل

المادة ٤٨

التعاون في مجال إنفاذ القانون

١- تتعاون الدول الأطراف فيما بينها تعاوناً وثيقاً، بما يتوافق مع نظمها القانونية والإدارية الداخلية، كي تعزز فاعلية تدابير إنفاذ القانون من أجل مكافحة الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية. وتتخذ الدول الأطراف، على وجه الخصوص، تدابير فعالة لأجل:

(أ) تعزيز قنوات الاتصال بين سلطاتها وأجهزتها ودوائرها المعنية، وإنشاء تلك القنوات عند الضرورة، من أجل تيسير تبادل المعلومات بطريقة آمنة وسريعة عن كل جوانب الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، بما فيها صلاحاتها بالأنشطة الإجرامية الأخرى، إذا رأت الدول الأطراف المعنية ذلك مناسباً؛

(ب) التعاون مع الدول الأطراف الأخرى، فيما يتعلق بالجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، على إجراء تحريات بشأن:

١' هوية الأشخاص المشتبه في ضلوعهم في تلك الجرائم وأماكن تواجدهم وأنشطتهم، أو أماكن الأشخاص المعنيين الآخرين؛

٢' حركة المعائدات الإجرامية أو للممتلكات المثبتة من ارتكاب تلك الجرائم؛

٣' حركة الممتلكات أو المعدات أو الأدوات الأخرى المستخدمة أو المراد استخدامها في ارتكاب تلك الجرائم؛

(ج) القيام، عند الاقتضاء، بتوفير الأصناف أو الكميات اللازمة من المواد لأغراض التحليل أو التحقيق؛

(د) تبادل المعلومات، عند الاقتضاء، مع الدول الأطراف الأخرى بشأن وسائل وطرائق معينة تُستخدم في ارتكاب الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، بما في ذلك استخدام هويات زائفة أو وثائق مزورة أو محرّرة أو زائفة أو غيرها من وسائل إطفاء الأنشطة؛

(هـ) تسهيل التنسيق الفعال بين سلطاتها وأجهزتها ودوائرها المعنية، وتشجيع تبادل العاملين وغيرهم من الخبراء، بما في ذلك تعيين ضباط اتصال، رهنا بوجود اتفاقات أو ترتيبات ثنائية بين الدول الأطراف المعنية؛

(و) تبادل المعلومات وتنسيق ما يُتخذ من تدابير إدارية وتدابير أخرى، حسب الاقتضاء، لغرض الكشف المبكر عن الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.

٢- بغية وضع هذه الاتفاقية موضع النفاذ، تنظر الدول الأطراف في إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن التعاون المباشر بين أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون، وفي تعديل تلك الاتفاقات أو الترتيبات في حال وجودها. وإذا لم تكن هناك بين الدول الأطراف المعنية اتفاقات أو ترتيبات من هذا القبيل، جاز للدول الأطراف أن تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة الأساس للتعاون المتبادل في مجال إنفاذ القانون بشأن الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية. وتستفيد الدول الأطراف، كلما اقتضت الضرورة، استفادة تامة من الاتفاقات أو الترتيبات، بما فيها للمنظمات الدولية أو الإقليمية، لتعزيز التعاون بين أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون.

٣- تسعى الدول الأطراف إلى التعاون، ضمن حدود إمكانياتها، على التصدي للجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، التي تُرتكب باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

المادة ٤٩

التحقيقات المشتركة

تنظر الدول الأطراف في إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف تجيز للسلطات المعنية أن تنشئ هيئات تحقيق مشتركة، فيما يتعلق بالأمور التي هي موضع تحقيقات أو ملاحظات أو إجراءات قضائية في دولة واحدة أو أكثر. وفي حال عدم وجود اتفاقات أو ترتيبات من هذا القبيل، يجوز القيام بتحقيقات مشتركة بالاتفاق حسب الحالة. وتكفل الدول الأطراف المعنية مراعاة الاحترام التام لسيادة الدولة الطرف التي سيجري ذلك التحقيق داخل إقليمها.

المادة ٥٠

أساليب التحري الخاصة

١- من أجل مكافحة الفساد مكافحة فعالة، تقوم كل دولة طرف، بقدر ما تسمح به المبادئ الأساسية لنظامها القانوني الداخلي، وضمن حدود إمكانياتها ووفقاً للشروط المنصوص عليها في قانونها الداخلي، باتخاذ ما قد يلزم من تدابير لتمكين سلطاتها المختصة من استخدام أسلوب التسلم المراقب على النحر المناسب وكذلك، حيثما تراه مناسباً، إتباع أساليب تحري خاصة كالترصد الإلكتروني وغيره من أشكال الترصد والعمليات السرية، استخدماً مناسباً داخل إقليمها، وكذلك لقبول المحاكم ما يستمد من تلك الأساليب من أدلة.

مكتبة من الأصل

٢- لفرض التحري عن الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، تُشجّع الدول الأطراف على أن تترجم، عند الضرورة، اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف مناسبة لاستخدام أساليب التحري الخاصة تلك في سياق التعاون على الصعيد الدولي. ويُرم تلك الاتفاقات أو الترتيبات وتُنفذ بالامتثال التام لمبدأ تساوي الدول في السيادة، ويُراعى في تنفيذها التقيد الصارم بأحكام تلك الاتفاقات أو الترتيبات.

٣- في حال عدم وجود اتفاق أو ترتيب على النحو المبين في الفقرة ٢ من هذه المادة، تُتخذ القرارات المتعلقة باستخدام أساليب التحري الخاصة هذه على الصعيد الدولي تبعاً للحالة، ويعزز أن تُراعى فيها، عند الضرورة، الترتيبات المالية والتفاهات المتعلقة بممارسة الولاية القضائية من قبل الدول الأطراف المعنية.

٤- يجوز، بموافقة الدول الأطراف المعنية، أن تشمل القرارات المتعلقة باستخدام أسلوب التسليم المراقب على الصعيد الدولي طرائق مثل اعتراض سبيل البضائع أو الأموال والسماح لها بمواصلة السير سالمة أو إزالتها أو إبدالها كلياً أو جزئياً.

الفصل الخامس

استرداد الموجودات

المادة ٥١

حكم عام

استرداد الموجودات بمقتضى هذا الفصل هو مبدأ أساسي في هذه الاتفاقية، وعلى الدول الأطراف أن تلتزم بعضها البعض بأكثر قدر من العون والمساعدة في هذا المجال.

المادة ٥٢

منع وكشف إحالة المائدات للثأية من الجريمة

١- تتخذ كل دولة طرف، دون إحلال المادة ١٤ من هذه الاتفاقية، ما قد يلزم من تدابير، وفقاً لقانونها الداخلي، لإلزام المؤسسات المالية الواقعة ضمن ولايتها القضائية بأن تتحقق من هوية الزبائن وبأن تتخذ خطوات معقولة لتحديد هوية المالكين للثأية المتدفقة للأموال المرددة في حسابات عالية القيمة، وبأن يجري فحصاً دقيقاً للحسابات التي يطلب فتحها أو يحتفظ بها من قبل، أو نيابة عن، أفراد مكلفين أو سبق أن كلفوا بأداء وظائف عمومية هامة أو أفراد أسرهم أو أشخاص وثيقي الصلة بهم. ويصمم ذلك الفحص الدقيق

بصورة معقولة تتيج كشف المعاملات المشبوهة بغرض إبلاغ السلطات المختصة عنها، ولا ينبغي أن يؤول على أنه يثني للمؤسسات المالية عن التعامل مع أي زبون شرعي أو ينظر عليها ذلك.

٢- تيسيراً لتفصيل التدابير المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة، تقوم كل دولة طرف، وفقاً لقانونها الداخلي ومستلزمة للمبادرات ذات الصلة التي اتخذتها المنظمات الإقليمية والأقاليمية والمتعددة الأطراف لمكافحة غسل الأموال، بما يلي:

(أ) إصدار إرشادات بشأن أنواع الشخصيات الطبيعية أو الاعتبارية التي يُتوقع من المؤسسات المالية القائمة ضمن ولايتها القضائية أن تطبق الفحص الدقيق على حساباتها، وأنواع الحسابات والمعاملات التي يُتوقع أن توليها عناية خاصة، وتدابير فتح الحسابات والاحتفاظ بها ومسك دفاتها التي يُتوقع أن تتخذها بشأن تلك الحسابات؛

(ب) إبلاغ المؤسسات المالية القائمة ضمن ولايتها القضائية، عند الاقتضاء وبناء على طلب دولة طرف أخرى أو بناء على مبادرة منها هي، هوية شخصيات طبيعية أو اعتبارية معينة يُتوقع من تلك المؤسسات أن تطبق الفحص الدقيق على حساباتها، إضافة إلى تلك التي يمكن للمؤسسات المالية أن تحدد هويتها بشكل آخر.

٣- في سياق الفقرة الفرعية ٢ (أ) من هذه المادة، تتخذ كل دولة طرف تدابير تضمن احتفاظ مؤسساتها المالية، لفترة زمنية مناسبة، بسجلات وأية للحسابات والمعاملات التي تتعلق بالأشخاص المذكورين في الفقرة ١ من هذه المادة، على أن تتضمن، كحد أدنى، معلومات عن هوية الزبون، كما تتضمن، قدر الامكان، معلومات عن هوية المالك المنتفع.

٤- بهدف منع وكشف عمليات إحالة المائدات للثأية من أفعال مجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية، تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة وفعالة لكي تمنع، بمساعدة أجهزتها الرقابية والإشرافية، إنشاء مصارف ليس لها حضور مادي ولا تتسبب إلى مجموعة مالية خاضعة للرقابة. وبغضاً عن ذلك، يجوز للدول الأطراف أن تنظر في إلزام مؤسساتها المالية برفض الدخول أو الاستمرار في علاقة مصرف مراسل مع تلك المؤسسات، وبمنع إقامة أي علاقات مع مؤسسات مالية أجنبية تسمح لمصارف ليس لها حضور مادي، ولا تتسبب إلى مجموعة مالية خاضعة للرقابة، باستخدام حساباتها.

٥- تنظر كل دولة طرف في إنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية، وفقاً لقانونها الداخلي، بشأن الموظفين العموميين المعيّنين، وتنص على عقوبات ملائمة على عدم الامتثال. وتنظر كل دولة طرف أيضاً في اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بتقاسم

تلك المعلومات مع السلطات المختصة في الدول الأطراف الأخرى، عندما يكون ذلك ضروريا لتحقيق في العائدات الناتجة من أعمال مجرمة وفقا لهذه الاتفاقية وللمطالبة بها واستردادها.

٦- تنظر كل دولة طرف في اتخاذ ما قد يلزم من تدابير، وفقا لقانونها الداخلي، لإلزام الموظفين العموميين المعيّنين الذين لهم مصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى على ذلك الحساب بأن يبلغوا السلطات المعنية عن تلك العلاقة وأن يحتفظوا بسجلات ملائمة فيما يتعلق بتلك الحسابات. ويتعين أن تنص تلك التدابير أيضا على جزاءات مناسبة على عدم الامتثال.

المادة ٥٣

تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات

على كل دولة طرف، وفقا لقانونها الداخلي:

(أ) أن تتخذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لدولة طرف أخرى برفع دعوى مدنية أمام محاكمها لتثبيت حق في ممتلكات اكتسبت بارتكاب فعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية أو لتثبيت ملكية تلك الممتلكات؛

(ب) أن تتخذ ما قد يلزم من تدابير تأذن لمحاكمها بأن تأمر من ارتكب أفعالا مجرمة وفقا لهذه الاتفاقية بدفع تعويض لدولة طرف أخرى تضررت من تلك الجرائم؛

(ج) أن تتخذ ما قد يلزم من تدابير تأذن لمحاكمها أو لسلطاتها المختصة، عندما يتعين عليها اتخاذ قرار بشأن المصادرة، بأن تعترف بمطالبة دولة طرف أخرى بممتلكات اكتسبت بارتكاب فعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية، باعتبارها مألقة شرعية لها.

المادة ٥٤

آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون

الدولي في مجال المصادرة

١- على كل دولة طرف، من أجل تقديم المساعدة القانونية المتبادلة عملا بالمادة ٥٥ من هذه الاتفاقية فيما يتعلق بممتلكات اكتسبت بارتكاب فعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية أو ارتبطت به أن تقوم، وفقا لقانونها الداخلي، بما يلي:

(أ) اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بتنفيذ أمر مصادرة صادر عن محكمة في دولة طرف أخرى؛

(ب) اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة، عندما تكون لديها ولاية قضائية، بأن تأمر بمصادرة تلك الممتلكات ذات المنشأ الأجنبي من خلال قرار قضائي بشأن جرم غسل أموال أو أي جرم آخر يندرج ضمن ولايتها القضائية أو من خلال إجراءات أخرى يأذن بها قانونها الداخلي؛

(ج) النظر في اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح بمصادرة تلك الممتلكات دون إذانة جنائية في الحالات التي لا يمكن فيها ملاحقة الجاني بسبب الوفاة أو الفرار أو الغياب أو في حالات أخرى مناسبة.

٢- على كل دولة طرف، لكي تتمكن من تقديم المساعدة القانونية المتبادلة بناء على طلب مقدم عملا بالفقرة ٢ من المادة ٥٥ من هذه الاتفاقية، أن تقوم، وفقا لقانونها الداخلي، بما يلي:

(أ) اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بتجميد أو حجز الممتلكات، بناء على أمر بتجميد أو حجز صادر عن محكمة أو سلطة مختصة في الدولة الطرف المطالبة يوفر أساسا معقولا لاعتقاد الدولة الطرف متفقة الطلب بأن هناك أسبابا كافية لاتخاذ تدابير من هذا القبيل وبأن تلك الممتلكات ستخضع في نهاية المطاف لأمر مصادرة لأغراض الفقرة ١ (أ) من هذه المادة؛

(ب) اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بتجميد أو حجز الممتلكات، بناء على طلب يوفر أساسا معقولا لاعتقاد الدولة الطرف متفقة الطلب بأن هناك أسبابا كافية لاتخاذ تدابير من هذا القبيل وبأن تلك الممتلكات ستخضع في نهاية المطاف لأمر مصادرة لأغراض الفقرة ١ (أ) من هذه المادة؛

(ج) النظر في اتخاذ تدابير إضافية للسماح لسلطاتها المختصة بأن تحافظ على الممتلكات من أجل مصادرتها، مثلا بناء على توقيف أو إلقاء جنائي ذي صلة باحتياز تلك الممتلكات.

المادة ٥٥

التعاون الدولي لأغراض المصادرة

١- على الدولة الطرف التي تتلقى طلباً من دولة طرف أخرى لها ولاية قضائية على فعل مجرم وفقاً لهذه الاتفاقية من أجل مصادرة ما يوجد في إقليمها من عائدات إجرامية أو ممتلكات أو معدات أو أدوات أخرى مشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٣١ من هذه الاتفاقية، أن تقوم، إلى أقصى مدى ممكن في إطار نظامها القانوني الداخلي، بما يلي:

(أ) أن تحيل الطلب إلى سلطاتها المختصة لتستصدر منها أمر مصادرة، وأن تضع ذلك الأمر موضع النفاذ في حال صدوره؛

(ب) أو أن تحيل إلى سلطاتها المختصة أمر للمصادرة الصادر عن محكمة في إقليم الدولة الطرف الطالبة وفقاً للفقرة ١ من المادة ٣١ والفقرة ١ (أ) من المادة ٥٤ من هذه الاتفاقية، بهدف إنفاذه بالقدر المطلوب، طالما كان متعلقاً بعائدات إجرامية أو ممتلكات أو معدات أو أدوات أخرى مشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٣١ موحدة في إقليم الدولة الطرف متلقي الطلب؛

٢- إثر تلقي طلب من دولة طرف أخرى لها ولاية قضائية على فعل مجرم وفقاً لهذه الاتفاقية، تتخذ الدولة الطرف متلقي الطلب تدابير لكشف العائدات الإجرامية أو الممتلكات أو المعدات أو الأدوات الأخرى المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٣١ من هذه الاتفاقية وإفشاء أثرها وتجميدها أو حجزها، بغرض مصادرتها في نهاية المطاف بأمر صادر إما عن الدولة الطرف الطالبة وإما عن الدولة الطرف متلقي الطلب عملاً بطلب مقدم بمقتضى الفقرة ١ من هذه المادة.

٣- تنطبق أحكام المادة ٤٦ من هذه الاتفاقية على هذه المادة، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. وبالإضافة إلى المعلومات المحددة في الفقرة ١٥ من المادة ٤٦، يتعين أن تتضمن الطلبات المقدمة عملاً بهذه المادة:

(أ) في حالة طلب ذي صلة بالفقرة ١ (أ) من هذه المادة، وصفا للممتلكات المراد مصادرتها بما في ذلك مكان للممتلكات وقيمتها المقدرة، حيثما تكون ذات صلة، وبياناً بالوقائع التي استندت إليها الدولة الطرف الطالبة يكفي لتمكين الدولة الطرف متلقي الطلب من استصدار الأمر في إطار قانونها الداخلي؛

(ب) في حالة طلب ذي صلة بالفقرة ١ (ب) من هذه المادة، نسخة مقبولة قانوناً من أمر المصادرة الذي يستند إليه الطلب والصادر عن الدولة الطرف الطالبة، وبياناً بالوقائع

ومعلومات عن المدى المطلوب لتنفيذ الأمر، وبياناً يحدد التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف الطالبة لتوجيه إشعار مناسب للأطراف الثالثة الحسنة النية ولضمان مراعاة الأصول القانونية، وبياناً بأن أمر المصادرة نهائي؛

(ج) في حالة طلب ذي صلة بالفقرة ٢ من هذه المادة، بياناً بالوقائع التي استندت إليها الدولة الطرف الطالبة ووصفا للإجراءات المطلوبة، ونسخة مقبولة قانوناً من الأمر الذي استند إليه الطلب، حيثما كان متاحاً.

٤- تقوم الدولة الطرف متلقي الطلب باتخاذ القرارات أو الإجراءات المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة وفقاً لأحكام قانونها الداخلي وقواعد الإجرائية أو أي اتفاق أو ترتيب ثنائي أو متعدد الأطراف قد تكون ملتزمة به تجاه الدولة الطرف الطالبة ورهنا بتلك الأحكام والقواعد أو ذلك الاتفاق أو الترتيب.

٥- تقوم كل دولة طرف بتزويد الأمين العام للأمم المتحدة بنسخ من قوانينها ولوائحها التي تضع هذه المادة موضع النفاذ، وبتنسخ من أي تغييرات تدخل لاحقاً على تلك القوانين واللوائح، أو بوصف لها.

٦- إذا اختارت الدولة الطرف أن تجعل اتخاذ التدابير المشار إليها في الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة مشروطاً بوجود معاهدة بهذا الشأن، على تلك الدولة أن تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة الأساس التبادلي اللازم والكافي.

٧- يجوز أيضاً رفض التعاون بمقتضى هذه المادة أو إلغاء التدابير المؤقتة إذا لم تطلق الدولة الطرف متلقي الطلب أدلة كافية أو في حينها أو إذا كانت للممتلكات ذات قيمة لا يعتد بها.

٨- قبل وقف أي تدبير مؤقت اتخذ عملاً بهذه المادة، على الدولة الطرف متلقي الطلب أن تتيح للدولة الطرف الطالبة، حيثما أمكن ذلك، فرصة لعرض ما لديها من أسباب تستدعي مواصلة ذلك التدبير.

٩- لا يجوز تأويل أحكام هذه المادة بما يحق لأطراف ثالثة حسنة النية.

المادة ٥٦

التعاون الخاص

تسعى كل دولة طرف، دون إحلال بقانونها الداخلي، إلى اتخاذ تدابير تجوز لها أن تحيل، دون مساس بتحقيقاتها أو ملاحقاتها أو إجراءاتها القضائية، معلومات عن العائدات

انتهائية من الأعمال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية إلى دولة طرف أخرى دون طلب مسبق، عندما ترى أن إفشاء تلك المعلومات قد يساعد الدولة الطرف للتلقي على استغلال أو إجراء تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية أو قد يؤدي إلى تقديم تلك الدولة الطرف طلبا بمقتضى هذا الفصل من الاتفاقية.

المادة ٥٧

إرجاع الموجودات والتصرف فيها

١- ما تصادره دولة طرف من ممتلكات عملا بالمادة ٣١ أو للمادة ٥٥ من هذه الاتفاقية يتصرف فيه بطرائق منها إرجاع تلك الدولة الطرف تلك الممتلكات، عملا بالفقرة ٣ من هذه المادة، إلى مالكيها الشرعيين السابقين، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وقانونها الداخلي.

٢- تعتمد كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتمكين سلطاتها المختصة، عندما تتخذ إجراء ما بناء على طلب دولة طرف أخرى، من إرجاع الممتلكات المصادرة، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، ومع مراعاة حقوق الأطراف الثالثة للحسنة النية.

٣- وفقا للمادتين ٤٦ و ٥٥ من هذه الاتفاقية والفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة، على الدولة الطرف متلقيه انطلب:

(أ) في حالة اختلاس أموال عمومية أو غسل أموال عمومية مجلسة على النحو المشار إليه في المادتين ١٧ و ٢٣ من هذه الاتفاقية، عندما تنفذ المصادرة وفقا للمادة ٥٥ واستنادا إلى حكم نهائي صادر في الدولة الطرف الطالبة، وهو اشتراط يمكن للدولة الطرف متلقيه الطلب أن تستعده، أن ترجع للممتلكات المصادرة إلى الدولة الطرف الطالبة؛

(ب) في حالة عائدات أي جرم آخر مشمول بهذه الاتفاقية، عندما تكون المصادرة قد نفذت وفقا للمادة ٥٥ من هذه الاتفاقية، واستنادا إلى حكم نهائي صادر في الدولة الطرف الطالبة، وهو اشتراط يمكن للدولة الطرف متلقيه الطلب أن تستعده، أن ترجع للممتلكات المصادرة إلى الدولة الطرف الطالبة، عندما تثبت الدولة الطرف الطالبة للدولة الطرف متلقيه الطلب بشكل معقول ملكيتها السابقة لتلك الممتلكات المصادرة أو عندما تعترف الدولة الطرف متلقيه الطلب بالضرر الذي لحق بالدولة الطرف الطالبة كأساس لإرجاع الممتلكات المصادرة؛

(ج) في جميع الحالات الأخرى، أن تنظر على وجه الأولوية في إرجاع الممتلكات المصادرة إلى الدولة الطرف الطالبة، أو إرجاع تلك الممتلكات إلى أصحابها الشرعيين السابقين، أو تعويض ضحايا الجريمة.

٤- يجوز للدولة الطرف متلقيه الطلب، عند الاقتضاء، ما لم تقرر الدول الأطراف خلاف ذلك، أن تقتطع نفقات معقولة تكبدتها في عمليات التحقيق أو للاحققة أو الإجراءات القضائية المتخذة في إرجاع الممتلكات المصادرة أو أن تصرف فيها بمقتضى هذه المادة.

٥- يجوز للدول الأطراف أيضا، عند الاقتضاء، أن تنظر بوجه خاص في إبرام اتفاقات أو ترتيبات متفق عليها، تبعا للحالة، من أجل التصرف لهايا في الممتلكات المصادرة.

المادة ٥٨

وحدة المعلومات الاستخبارية المالية

على الدول الأطراف أن تتعاون معا على منع ومكافحة إحالة عائدات الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية وعلى تعزيز سبل ووسائل استرداد تلك العائدات، وأن تنظر، لتلك الغاية، في إنشاء وحدة معلومات استخبارية مالية تكون مسؤولة عن تلقي التقارير المتعلقة بالمعاملات المالية المشبوهة وتحليلها وتعميمها على السلطات المختصة.

المادة ٥٩

الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف

تنظر الدول الأطراف في إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف لتعزيز فاعلية التعاون الدولي المضطلع به عملا بهذا الفصل من الاتفاقية.

الفصل السادس المساعدة التقنية وتبادل المعلومات

المادة ٦٠

التدريب والمساعدة التقنية

- ١- تقوم كل دولة طرف، بالقدر اللازم، باستحداث أو تطوير أو تحسين برامج تدريب خاصة لموظفيها المسؤولين عن منع الفساد ومكافحته. ويمكن أن تتناول تلك البرامج التدريبية، ضمن جملة أمور، المجالات التالية:
 - (أ) وضع تدابير فعالة لمنع الفساد وكشفه والتحقيق فيه أو المتابعة عليه ومكافحته، بما في ذلك استعمال أساليب جمع الأدلة والتحقيق؛
 - (ب) بناء القدرات في مجال صوغ وتخطيط سياسة استراتيجية لمكافحة الفساد؛
 - (ج) تدريب السلطات المختصة على إعداد طلبات بشأن المساعدة القانونية المتبادلة تفي بمتطلبات الاتفاقية؛
 - (د) تقييم وتدعيم المؤسسات وإدارة الخدمات العمومية وإدارة الأموال العمومية، بما في ذلك لشعريات العمومية، والقطاع الخاص؛
 - (هـ) منع ومكافحة إحالة عائدات الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية وإرجاع تلك العائدات؛
 - (و) كشف وتجديد إحالة عائدات الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية؛
 - (ز) مراقبة حركة عائدات الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية والأساليب المستخدمة في إحالة تلك العائدات أو إخفائها أو تمويهها؛
 - (ح) استحداث آليات وأساليب قانونية وإدارية ملائمة وفعالة لتيسر إرجاع عائدات الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية؛
 - (ط) الطرائق المتبعة في حماية الضحايا والشهود الذين يتعاونون مع السلطات القضائية؛
 - (ي) التدريب على تطبيق اللوائح الوطنية والدولية وعلى اللغات.
- ٢- تنظر الدول الأطراف في أن تقدم إلى بعضها البعض، حسب قدراتها، أكبر قدر ممكن من المساعدة التقنية، وخصوصا لصالح البلدان النامية، في خططها وبرامجها الرامية

إلى مكافحة الفساد، بما في ذلك الدعم المادي والتدريب في المجالات المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة، والتدريب والمساعدة، وتبادل الخبرات والمعارف المتخصصة ذات الصلة التي ستيسر التعاون الدولي بين الدول الأطراف في مجال تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة.

٣- تعزز الدول الأطراف، بالقدر اللازم، جهودها الرامية إلى تحقيق أقصى زيادة ممكنة في الأنشطة العملية والتدريبية المضطلع بها في المنظمات الدولية والإقليمية وفي إطار الاتفاقات أو الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة.

٤- تنظر الدول الأطراف في مساعدة بعضها البعض، عند الطلب، على إجراء تقييمات ودراسات وبحوث بشأن أنواع الفساد وأسبابه وآثاره وتكاليفه في بلدانها، لكي تضع، بمشاركة السلطات المختصة والمجتمع، استراتيجيات وخطط عمل لمكافحة الفساد.

٥- تيسر لاسترداد عائدات الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، يبرز للدول الأطراف أن تتعاون على تزويد بعضها البعض بأسماء الخوارج الذين يمكن أن يساعدوا على تحقيق ذلك الهدف.

٦- تنظر الدول الأطراف في استخدام المؤتمرات والحلقات الدراسية الإقليمية ودون الإقليمية والدولية لتعزيز التعاون والمساعدة التقنية ولحفز مناقشة المشاكل التي تنشأ شاعلا مشتركا، بما في ذلك المشاكل والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية.

٧- تنظر الدول الأطراف في إنشاء آليات طوعية بهدف المساهمة ماليا في الجهد الذي تبذلها البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية لتطبيق هذه الاتفاقية من خلال برامج ومشاريع المساعدة التقنية.

٨- تنظر كل دولة طرف في تقديم تبرعات إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بغرض القيام، من خلال المكتب، بتعزيز البرامج والمشاريع المضطلع بها في البلدان النامية بهدف تنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة ٦١

جمع المعلومات المتعلقة بالفساد وتبادلها وتحليلها

- ١- تنظر كل دولة طرف في القيام، بالتشاور مع الخبراء، بتحليل اتجاهات الفساد السائدة داخل إقليمها، وكذلك الظروف التي تتركب فيها جرائم الفساد.

- ٢- تنظر الدول الأطراف في تطوير الإحصاءات والخبرة التحليلية بشأن الفساد والمعلومات وتقاسم تلك الإحصاءات والخبرة التحليلية والمعلومات فيما بينها ومن خلال المنظمات الدولية والإقليمية، بغية إيجاد تعاريف ومعايير ومنهجيات مشتركة قدر الإمكان وكذلك معلومات عن الممارسات الفضلى لمنع الفساد ومكافحته.
- ٣- تنظر كل دولة طرف في رصد سياساتها وتدابيرها الفعلية لمكافحة الفساد وفي إجراء تقييمات لفعالية تلك السياسات والتدابير وكفائها.

المادة ٦٢

تدابير أخرى: تنفيذ الاتفاقية من خلال التنمية الاقتصادية والمساعدة التقنية

- ١- تتخذ الدول الأطراف تدابير تساعد على التنفيذ الأمثل لهذه الاتفاقية قدر الإمكان، من خلال التعاون الدولي، آخذة في اعتبارها ما للفساد من آثار سلبية في المجتمع عموما وفي التنمية المستدامة خصوصا.
- ٢- تبذل الدول الأطراف، قدر الإمكان وبالتنسيق فيما بينها وكذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية، جهودا ملموسة من أجل:
- (أ) تعزيز تعاونها مع البلدان النامية على مختلف الأصعدة، بغية تدعيم قدرة تلك البلدان على منع الفساد ومكافحته؛
- (ب) زيادة المساعدة المالية والمادية المقدمة لدعم ما تبذله البلدان النامية من جهود لمنع ومكافحة الفساد بصورة فعالة، وإعانتها على تنفيذ هذه الاتفاقية بنجاح؛
- (ج) تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية، لمساعدتها على تلبية ما تحتاج إليه من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية. وتحقيقا لتلك الغاية، تسمى الدول الأطراف إلى تقديم تبرعات كافية ومنظمة إلى حساب مخصص تحديدًا لذلك الغرض في آلية تمويل تابعة للأمم المتحدة، ويجوز للدول الأطراف أيضا أن تنظر على وجه الخصوص، وفقا لقانونها الداخلي ولأحكام هذه الاتفاقية، في التبرع لذلك الحساب بنسبة معينة من الأموال، أو من القيمة المعادلة للمعادلات الاجرامية أو الممتلكات التي تصادها وفقا لأحكام هذه الاتفاقية؛

- (د) تشجيع سائر الدول والمؤسسات المالية، حسب الاقتضاء، على الانضمام إليها في الجهود المبذولة وفقا لهذه المادة وإتباعها بذلك، وخصوصا بتوفير المزيد من برامج التدريب والمعدات الحديثة للبلدان النامية لمساعدتها على تحقيق أهداف هذه الاتفاقية.
- ٣- تتخذ هذه التدابير، قدر الإمكان، دون مساس بالالتزامات القائمة بشأن المساعدة الأجنبية أو بغير ذلك من ترتيبات التعاون المالي على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو الدولي.
- ٤- يجوز للدول الأطراف أن ترم اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن المساعدة المادية واللوجستية، آخذة بعين الاعتبار الترتيبات المالية اللازمة لضمان فعالية وسائل التعاون الدولي التي تنص عليها هذه الاتفاقية، لمنع الفساد وكشفه ومكافحته.

الفصل السابع

آليات التنفيذ

المادة ٦٣

مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية

- ١- يُنشأ بمقتضى هذا الصك مؤتمر للدول الأطراف في الاتفاقية من أجل تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها على تحقيق الأهداف المبينة في هذه الاتفاقية ومن أجل تشجيع تنفيذها واستعراضه.
- ٢- يتولى الأمين العام للأمم المتحدة عقد مؤتمر الدول الأطراف في موعد أقصاه سنة واحدة بعد بدء نفاذ هذه الاتفاقية. وبعد ذلك، تُعقد اجتماعات منتظمة لمؤتمر الدول الأطراف وفقا للنظام الداخلي الذي يعتمد المؤتمر.
- ٣- يعتمد مؤتمر الدول الأطراف نظاما داخليا وقواعد تحكم سير الأنشطة المبينة في هذه المادة، وتشمل قواعد بشأن قبول المراقبين ومشاركتهم وتسديد النفقات المتكبدة في الاضطلاع بتلك الأنشطة.
- ٤- يتفق مؤتمر الدول الأطراف على أنشطة وإجراءات وطرائق عمل لتحقيق الأهداف المبينة في الفقرة ١ من هذه المادة، بما في ذلك:
- (أ) تيسير الأنشطة التي تقوم بها الدول الأطراف بمقتضى المادتين ٦٠ و ٦١ والفصول الثاني إلى الخامس من هذه الاتفاقية، بوسائل منها التشجيع على جمع التبرعات؛

مكذبا من الأصل

[[ب]] تيسر تبادل المعلومات بين الدول الأطراف عن أنماط واتجاهات الفساد وعن الممارسات الناجحة في منعه ومكافحته وفي إرجاع المائدات الاجرامية، بوسائل منها نشر المعلومات ذات الصلة حسبما هو مذكور في هذه المادة؛

[[ج]] التعاون مع المنظمات والآليات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة؛

[[د]] استخدام المعلومات ذات الصلة التي تعدها الآليات الدولية والإقليمية الأخرى من أجل مكافحة الفساد ومنعه استخداما مناسباً بغية تجنب ازدواج العمل دون ضرورة؛

[[ه]] استعراض تنفيذ هذه الاتفاقية من جانب الدول الأطراف فيها؛

[[و]] تقديم توصيات لتحسين هذه الاتفاقية وتحسين تنفيذها؛

[[ز]] الإحاطة علماً باحتياجات الدول الأطراف من المساعدة التقنية فيما يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية والإبقاء بما قد يراه ضرورياً من إجراءات في هذا الشأن]]

٥ [[لأغراض الفقرة ٤ من هذه المادة، يكتسب مؤتمر الدول الأطراف المعرفة اللازمة بالتدابير التي تتخذها الدول الأطراف لتنفيذ هذه الاتفاقية، والصعوبات التي تواجهها في ذلك، من خلال المعلومات التي تقدمها تلك الدول ومن خلال ما قد ينشئه مؤتمر الدول الأطراف من آليات استعراض تكميلية]]

٦ [[تقوم كل دولة طرف بتزويد مؤتمر الدول الأطراف بمعلومات عن برامجها وخططها وممارساتها وكذلك عن تدابيرها التشريعية والإدارية الرامية إلى تنفيذ هذه الاتفاقية، حسبما يقتضي به مؤتمر الأطراف]] وينظر مؤتمر الدول الأطراف في أجمع السبل لتلقي المعلومات واتخاذ الإجراءات المبينة عليها، بما في ذلك للمعلومات المتعلقة من الدول الأطراف ومن المنظمات الدولية التي يجوز للمؤتمر أيضاً أن ينظر في المساهمات للثقة من المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، للتعهد حسب الأصول وفقاً للإجراءات التي يقرها المؤتمر]]

٧ [[عملاً بالفقرات ٤ إلى ٦ من هذه المادة، ينشئ مؤتمر الدول الأطراف، إذا ما رأى ضرورة لذلك، أي آلية أو هيئة مناسبة للمساعدة على تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً]]

المادة ٦٤
الأمانة

١ [[يتولى الأمين العام للأمم المتحدة توفير خدمات الأمانة المناسبة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية]]

٢ [[تقوم الأمانة بما يلي]]

[[أ]] مساعدة مؤتمر الدول الأطراف على الاضطلاع بالأنشطة المبينة في المادة ٦٣ من هذه الاتفاقية، واتخاذ الترتيبات لعقد دورات مؤتمر الدول الأطراف وتوفير الخدمات اللازمة لها؛

[[ب]] مساعدة الدول الأطراف، عند الطلب، على تقديم المعلومات إلى مؤتمر الدول الأطراف حسبما تترجاه الفقرتان ٥ و ٦ من المادة ٦٣ من هذه الاتفاقية؛

[[ج]] ضمان التنسيق الضروري مع أمانات المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة]]

الفصل الثامن
أحكام ختامية

المادة ٦٥
تنفيذ الاتفاقية

١ [[تتعهد كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، ما يلزم من تدابير، بما فيها التدابير التشريعية والإدارية، لضمان تنفيذ التزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية]]

٢ [[يجوز لكل دولة طرف أن تعتمد تدابير أكثر صرامة أو شدة من التدابير المنصوص عليها في هذه الاتفاقية من أجل منع الفساد ومكافحته]]

المادة ٦٦
تسوية النزاعات

١ [[تنسعى الدول الأطراف إلى تسوية النزاعات المتعلقة بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية عن طريق التفاوض]]

٢] يعرض أي نزاع ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها، وتتمدد تسويته عن طريق التفاوض في غضون فترة زمنية معقولة، على التحكيم بناء على طلب إحدى تلك الدول الأطراف [وإذا لم تتمكن تلك الدول الأطراف، بعد ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم، من الاتفاق على تنظيم التحكيم، جاز لأي من تلك الدول الأطراف أن تحيل النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يقدم وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة]

٣] يجوز لكل دولة طرف أن تعلن، وقت التوقيع على هذه الاتفاقية أو التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها، أنها لا تتمتع نفسها ملزمة بالفقرة ٢ من هذه المادة [ولا تكون الدول الأطراف الأخرى ملزمة بالفقرة ٢ من هذه المادة تجاه أي دولة طرف أبدت تحفظاً من هذا القبيل]

٤] يجوز لأي دولة طرف أبدت تحفظاً وفقاً للفقرة ٣ من هذه المادة أن تسحب ذلك التحفظ في أي وقت بإشعار يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة]

المادة ٦٧

التوقيع والتصديق والقبول والإقرار والانضمام

١] يُفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية أمام جميع الدول من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في مريدها، للكسيك، ثم في مقر الأمم المتحدة بنيويورك حتى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥]

٢] يُفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية أيضاً أمام منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، شريطة أن تكون دولة واحدة على الأقل من الدول الأعضاء في أي منظمة من هذا القبيل قد وقعت على هذه الاتفاقية وفقاً للفقرة ١ من هذه المادة]

٣] تخضع هذه الاتفاقية للتصديق أو القبول أو الإقرار [وتودع صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار لدى الأمين العام للأمم المتحدة] ويجوز لأي منظمة إقليمية لتكامل اقتصادي أن تودع صك تصديقها أو قبولها أو إقرارها إذا كانت قد فعلت ذلك دولة واحدة على الأقل من الدول الأعضاء فيها [وتعلن تلك المنظمة في صك تصديقها أو قبولها أو إقرارها عن نطاق اختصاصها فيما يتعلق بالمسائل التي تحكمها هذه الاتفاقية] وتقوم تلك المنظمة أيضاً بإبلاغ الرديع بأي تغيير ذي صلة في نطاق اختصاصها]

٤] يُفتح باب الانضمام إلى هذه الاتفاقية أمام أي دولة أو أي منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي تكون دولة واحدة على الأقل من الدول الأعضاء فيها طرفاً في هذه

الاتفاقية [وتودع صكوك الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة] وتعلن المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادي، وقت انضمامها، عن نطاق اختصاصها فيما يتعلق بالمسائل التي تحكمها هذه الاتفاقية [وتقوم تلك المنظمة أيضاً بإبلاغ الرديع بأي تغيير ذي صلة في نطاق اختصاصها]

المادة ٦٨

بدء النفاذ

١] يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم التسعين من تاريخ إيداع الصك الثلاثين من صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام [ولأغراض هذه الفقرة، لا يعتبر أي صك تردعه منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي صكاً إضافياً إلى الصكوك التي أودعتها الدول الأعضاء في تلك المنظمة]

٢] بالنسبة لكل دولة أو منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي تصدق على هذه الاتفاقية أو تقبلها أو تقرها أو تنضم إليها، بعد إيداع الصك الثلاثين المتعلق بذلك الإجراء، يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع تلك الدولة أو المنظمة الصك ذا الصلة أو في تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية عملاً بالفقرة ١ من هذه المادة، أيهما كان اللاحق]

المادة ٦٩

التعديل

١] بعد انقضاء خمس سنوات على بدء نفاذ هذه الاتفاقية، يجوز للدولة الطرف أن تقترح تعديلاً خافئاً وتحيل إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يقوم عندئذ بإبلاغ الدول الأطراف وموتمر الدول الأطراف في الاتفاقية بالتعديل المقترح، بغرض النظر في الاقتراح واتخاذ قرار بشأنه [وتجوز للدول الأطراف قصارى جهده للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن كل تعديل] وإذا ما استنفدت كل الجهود الرامية إلى تحقيق توافق الآراء دون أن يتسنى التوصل إلى اتفاق، يلزم لاعتماد التعديل، كملجأ أخير، قرار أغلبية ثلثي أصوات الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة في اجتماع مؤتمر الدول الأطراف]

٢] تمارس منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، في الأمور التي تندرج ضمن نطاق اختصاصها، حقها في التصويت في إطار هذه المادة بعدد من الأصوات مساوٍ لعدد

دولها الأعضاء التي هي أطراف في الاتفاقية]ولا يجوز لتلك المنظمات أن تمارس حقها في التصويت إذا مارست الدول الأعضاء فيها ذلك الحق، والعكس بالعكس]

٣] يكون التعديل الذي يعتمد وفقا للفقرة ١ من هذه المادة خاضعا للتصديق أو القبول أو الإقرار من جانب الدول الأطراف]

٤] يبدأ نفاذ التعديل الذي يعتمد وفقا للفقرة ١ من هذه المادة، بالنسبة لأي دولة طرف، بعد تسعين يوما من تاريخ إيداع تلك الدولة الطرف صك تصديقها على ذلك التعديل أو قبوله أو إقراره لدى الأمين العام للأمم المتحدة]

٥] عندما يبدأ نفاذ التعديل، يصبح ملزما للدول الأطراف التي أبدت قبحها الالتزام به] وتظل الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذه الاتفاقية وبأي تعديلات سابقة تكون قد صدقت عليها أو قبلتها أو أقرتها]

المادة ٧٠

الانسحاب

١] يجوز لأي دولة طرف أن تنسحب من هذه الاتفاقية بتوجيه إشعار كتابي إلى الأمين العام للأمم المتحدة]ويصبح هذا الانسحاب نافذا بعد سنة واحدة من تاريخ استلام الأمين العام ذلك الإشعار]

٢] لا تعمد منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمية طرفا في هذه الاتفاقية عندما تنسحب من الاتفاقية جميع الدول الأعضاء في تلك المنظمة]

المادة ٧١

الوديع واللغات

١] يُسَمَّى الأمين العام للأمم المتحدة وديما لهذه الاتفاقية]

٢] يودع أصل هذه الاتفاقية، التي تتساوى نصوصها الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية، لدى الأمين العام للأمم المتحدة]

استدراك

نشر القانون المعدل لقانون التقاعد العسكري رقم (٤) لسنة ٢٠٠٤ مرة أخرى بطريق الخطأ برقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٤ وذلك في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٦٦٤) الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٦ وحيث أن القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٤ يتعلق أصلا بالقانون المؤقت رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٣ ينشر فيما يلي القانون المعدل لقانون التقاعد العسكري رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٤ بشكله الصحيح الذي أقره مجلس الأمة وتم تصديقه وتوشيعه بالارادة الملكية السامية •

نحن حمزة بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

**قانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٤
قانون معدل لقانون التقاعد العسكري**

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ٢٠٠٤) ويقرأ
مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما
طرا عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ ٢٠٠٣/١/١ .

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (و) اليها بالنص التالي :-
و- على الرغم مما ورد من احكام في هذا القانون او أي قانون آخر
لا تسري احكام هذا القانون على الافراد والضباط الذين يلتحقون
بالخدمة في القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية بعد
تاريخ ٢٠٠٣/١/١ باستثناء الحالات التالية :-

١- حالات استشهاد او فقدان الضباط او الافراد المنصوص عليها في
هذا القانون على ان تبقى هذه الحالات خاضعة لاحكامه وان تقوم
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتسديد حقوقهم المالية لوزارة
المالية .

٢- حالات حرمان الضباط او الافراد من جميع حقوقهم التقاعدية
المقررة بمقتضى احكام هذا القانون على ان تقوم المؤسسة العامة
للضمان الاجتماعي بتسديد حقوقهم المالية لوزارة المالية .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٤-

تحتسب الخدمة المقبولة للتقاعد من تاريخ دخول الضابط او الفرد في خدمة
القوات المسلحة وتدخل في حساب الخدمة المدة التي يقضيها أي منهما في
الاسر وأي خدمة سابقة له تكون خدمة مقبولة للتقاعد بمقتضى احكام قانون
التقاعد المدني النافذ المفعول باستثناء خدمته قبل اكماله السادسة عشرة
من عمره ، ويبدأ تطبيق احكام هذه المادة من التاريخ الذي يقرره مجلس
الوزراء .

المادة ٤- تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (ج) اليها بالنص التالي :-
ج- تزداد المدة المقررة بجواز احوالة الضابط او الفرد على التقاعد بواقع ستة اشهر سنوياً ولمدة ثماني سنوات وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ احكام هذا القانون المعدل الى ان تصبح المدة عشرين سنة .

٢٠٠٤/٣/٣٠

حمزة بن الحسين

وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير التنمية الادارية الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية محمد داودية	رئيس الوزراء ووزير الدفاع فيصل عاكف الفايز
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة الدكتور صلاح الدين البشير
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة الدكتور محمد أبو حمور	وزير المياه والري ووزير الزراعة ووزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة الدكتور حازم الناصر
وزير التعليم العالي والبحوث العلمي الدكتور عصام زغبلاوي	وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل المهندس رائد أبو السعود	وزير التنمية الاجتماعية ووزير العمل بالوكالة رياض أبو كركي
وزير الصحة ووزير البيئة ووزير السياحة والآثار بالوكالة المهندس سعيد دروزه	وزير دولة/ للتخطيط الرسمي باسم الحكومة اسمي خضر	وزير الشؤون البلدية الدكتورة أمل حمد المرحان

نحن حمزة بن الحسين نائب جلاله الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٦
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠٤
نظام معدل لنظام كادر ضباط القوات المسلحة الاردنية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام كادر ضباط القوات المسلحة
الاردنية لسنة ٢٠٠٤) ويقرأ مع النظام رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٧
المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً
واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (٣) من النظام الاصلي
ويستعاض عنه بالنص التالي:-

محكمة من الأصل

٢- يحدد الراتب الاساسي والعلاوات لكل من يشغل وظيفتي نائب رئيس هيئة الاركان المشتركة وقائد سلاح الجو الملكي كما يلي:-

الواحد الاساسي ١٤٠٠ دينار
العلاوة ٥٠٠ دينار

٢٠٠٤/٧/٦

هزمة بن الحسين

وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء وزير الدفاع فيصل عاكف الفايز
وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور باسم عوض الله	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير التنمية الإدارية الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية محمد داودية
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صلاح الدين البشير
وزير البيئة ووزير السياحة والآثار الدكتورة علياء حاتوغ بوران	وزير العمل امجد المجالي	وزير المياه والري ووزير الزراعة الدكتور حازم الناصر
وزير التعليم العالي والبحوث العلمي الدكتور عصام زعبلوي	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير النقل المهندس رائد ابو السعود	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريصات
وزير الصحة المهندس سعيد دروزه	وزير دولة / الناطق الرسمي باسم الحكومة اسمي خضر	وزير الشؤون البلدية الدكتورة أمل حمد الفرخان

قرار رقم ٢٠٠٤/٣
صادر عن مجلس التخصصية

تسار : كتاب معالي رئيس الهيئة رقم ٣٦٩/٥/١٣ تاريخ ٢٠٠٤/٧/٨
بموضوع : تعديل المادة (٦) من تعليمات الرعاية الطبية لموظفي الهيئة الصادرة بموجب
قرار مجلس التخصصية رقم ٢٠٠٢/٤ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٦.

تتألف لتوصية رئيس الهيئة التنفيذية للتخصصية بكتابته المشار إليه أعلاه لتعديل نص المادة (٦) من تعليمات
رعاية الطبية لموظفي الهيئة التنفيذية للتخصصية الصادرة بموجب قرار المجلس رقم ٢٠٠٢/٤ بتاريخ
٢٠٠٢/١٠/١٦ استناداً لنص المادة (٢٢/ب) من نظام موظفي الهيئة رقم ١٠٥ لسنة ٢٠٠١.

قرر المجلس تعديل نص المادة (٦) من التعليمات المشار إليها على النحو التالي :-

تعديل البند ١/٦ من التعليمات المذكورة على النحو التالي :-

١- تشمل عبارة أفراد عائلة المشترك الذين يخضعون لهذه التعليمات الأشخاص المذكورين تالياً :-
١. الزوج / الزوجة / الزوجات المسجلات في دفتر العائلة.

إلغاء الفقرة (٦/ب) من هذه التعليمات.

إعادة ترقيم الفقرة (٦/ج) لتصبح (٦/ب).

تعديل الفقرة (٦/ب) المشار إليها على النحو التالي :-

" لا تخضع المشتركة المطلقة لأحكام البند ١/٦ من هذه التعليمات ".

رئيس مجلس التخصصية / رئيس الوزراء
فيصل الفايز

مكذبة من الأصل

**مؤسسات التعليم العالي في جمهورية قيرغستان
التي تعترف بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

- أثبت فيما يلي أسماء مؤسسات التعليم العالي في جمهورية (قيرغستان) التي تعترف بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية، وذلك تنفيذاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (٤) من نظام رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠١ نظام الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الأردنية ومعادلة شهاداتها الصادر بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة (٤) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤١) لسنة ٢٠٠١.

الدكتور عصام زعبلوي

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

جامعات جمهورية قيرغستان المعترف بها لدى

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ملاحظة: الدراسة بالانتساب في جامعات قيرغستان غير معترف بها لدى الوزارة.

1. Kyrgyz Technical University (Razzakov)
Kosp. Mira 66. 720044 Bishkek
Tel: 996(312) 440970
Fax: 996(312) 445369
Website: ktu.freemnet.kg

2. Kyrgyz State Medical Academy
Akhunbaeva. 92.720020 Bishkek
Tel: 996(312) 545859
Website
E-mail: isa.kisima@elcat.kg

**قرار رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٤
صادر عن نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة
استناداً لقانون المنافسة المؤقت رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٢**

بعد الإطلاع على طلب الإستثناء المقدم من قبل شركة فجر الأردنية المصرية لنقل وتوريد الغاز الطبيعي ذ.م.م. والذي يتضمن طلب إستثناء الشروط التعاقدية الواردة في إتفاقية الترخيص الموقعة بين شركة فجر الأردنية المصرية لنقل وتوريد الغاز الطبيعي ذ.م.م. والحكومة الأردنية ممثلة بوزارة الطاقة والثروة المعدنية بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٥ من تطبيق أحكام المواد (٥) و (٦) من قانون المنافسة المؤقت رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٢ سلباً لأحكام المادة (٧/ب) من ذات القانون.

إن الحقوق الحصرية المطلوب إستثنائها، والتي منحتها الحكومة الأردنية الهاشمية ممثلة بوزارة الطاقة والثروة المعدنية لشركة فجر الأردنية المصرية لنقل وتوريد الغاز الطبيعي ذ.م.م بموجب الإتفاقية الموقعة بينهما بتاريخ (٢٠٠٤/١/٢٥) حول مشروع ألنوب نقل الغاز الطبيعي في المملكة الأردنية الهاشمية، والمتمثلة بما يلي:

- ١- استيراد الغاز الطبيعي من مصر.
 - ٢- بيع الغاز الطبيعي إلى محطات توليد الكهرباء (باستثناء محطة الريشة) وذلك وفقاً للأسعار التي تم تحديدها بالإتفاقية.
 - ٣- بيع الغاز الطبيعي إلى الصناعات الكبرى المشمولة بالحصرية والتي عرفتها الإتفاقية المشار إليها أعلاه في الملحق (١): والخاص بالتعريفات بأنها الصناعات التي تستهلك (١٠٠٠) مليون وحدة حرارة بريطانية (British Thermal Unit) من الغاز الطبيعي في السنة الواحدة كحد أدنى بإستثناء محطات توليد الطاقة الكهربائية.
- وذلك لمدة الحصرية التي تم تعريفها بالملحق (١) من الإتفاقية بثمانية عشر عاماً من تاريخ البدء، على أن تخضع ممارسات الشركة الأخرى لقانون المنافسة وباقي نصوص الإتفاقية.

وباعتبار أن وزارة الطاقة والثروة المعدنية هي الجهة الفنية ذات الخبرة التي تمكنها من تقييم الآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عن منح الحقوق الحصرية، لذا واستناداً إلى كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم ٢٥٢٤/٣/٧ تاريخ ٢٠٠٤/١/١٦ والموجه لمعالي نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة، فإن الأسباب الموجبة لمنح شركة فجر الأردنية المصري لنقل وتوريد الغاز ذ.م.م الحقوق الحصرية الواردة أعلاه، قد وردت على النحو التالي:-

محكمة من الأصل

١- "إن إتفاقية بيع ونقل الغاز الطبيعي من مصر إلى الأردن الموقعة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٥، تضمنت إلزام الحكومة الأردنية باستلام حد أدنى من كميات الغاز من الجانب المصري تعرف باسم خذ أو ادفع (TAKE OR PAY) ولكامل مدة الإتفاقية وهي (٣٠) عاماً قابلة للتديد لمدة (١٠) سنوات إضافية، كما تم الإشارة في هذه الإتفاقية إلى أن الجانب الأردني سيقوم باختيار شركة لبناء الأنبوب داخل الأردن وتوقيع عقد شراء الغاز التفصيلي مع شركة غاز الشرق تأخذ بموجبها كامل التزامات الحكومة الأردنية بما فيها مخاطر كميات الغاز الملزمة مع بقاء الحكومة الأردنية ضامنة لالتزام الشركة باستلام هذه الكميات، مما يتطلب منح الشركة حقوق حصرية لضمان تسويق هذه الكميات في السوق الأردني وذلك لتقليل مخاطر الكميات الملزمة نظراً لمحدودية الطلب على الغاز في المراحل الأولى للمشروع والذي سيساعد في تقليل مخاطر الحكومة الأردنية بصفتها الضامنة لاستلام هذه الكميات .

٢- التركيز على تطوير صناعة الغاز نظراً لعدم وجود البنية التحتية للغاز في الأردن والذي يتطلب استثمارات عالية، ونظراً لمحدودية السوق الأردني والمخاطر المصاحبة له في هذه الحالة فإنه لا بد من تقليل مخاطر المشروع من خلال منح شركة المشروع حقوق حصرية لحين وصول سوق الغاز الأردني إلى مرحلة النضج والاستقرار والذي نقل عنه مخاطر الشركة ويمكن للحكومة الأردنية عندها فتح سوق الغاز للمنافسة وتجزلة نشاطات شركة المشروع.

٣- تشجيع الشركات على التقدم بعروضها للوزارة والذي يضمن تقديم عدة عروض من شركات عالمية متخصصة في مشاريع أنابيب الغاز الطبيعي مما يخلق المنافسة فيما بينها لفائدة الأردن، بالإضافة إلى تشجيع الشركات على تقديم تعرفه منخفضة لنقل الغاز لمحطات توليد الكهرباء مما يعمل على تخفيض تكلفة توليد الطاقة الكهربائية المولدة بحرق الغاز الطبيعي مقارنة مع المشتقات النفطية البديلة والذي يساهم إيجابياً في دعم الإقتصاد الأردني .

٤- تقليل مخاطر المشروع، مما يساهم في تأمين التمويل اللازم له وضمان تنفيذه دون تأخير نظراً لأن فترة حقوق الحصرية الممنوحة للمشروع ستغطي فترة سحب القرض وإعادة سدادها مما يشجع الجهات التمويلية على تقديم القروض المطلوبة للمشروع كما سيساعد ذلك بدوره شركة المشروع على سداد القرض وإعادة استثماراتها وتحقيق عائد داخلي مناسب على رأس المال المستثمر قبل فتح سوق الغاز للمنافسة.

٥- إن خطوط نقل الغاز في معظم دول العالم التي يوجد بها صناعة غاز يتم ملحقها في الغالب حق احتكار (Monopoly) وذلك نظراً للاستثمارات الكبيرة المطلوبة لسي خطوط الغاز وعدم حاجة الدول إلى أكثر من خط غاز .

هذا بالإضافة إلى إلزام الحكومة الأردنية بموجب المادة (١٩،١) من إتفاقية الترخيص باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان منح الحقوق الحصرية لشركة فجر الأردنية المصرية لنقل وتوريد الغاز الطبيعي ذ.م.م، وإذا لم تقم الحكومة بمنح الحقوق الحصرية للشركة فإنه سيعترب عليها شرط جزائي ضمن.

وعليه وبناءً على ما تقدم، أقـــــر :-

الموافقة على منح شركة فجر الأردنية المصرية لتوريد الغاز الطبيعي ذ.م.م إستثناء الشروط التعاقدية الواردة في الطلب من تطبيق أحكام المواد (٥) و (٦) من قانون المنافسة المؤقت رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٢ كونها تؤدي إلى نتائج إيجابية ذات نفع عام يتعذر تحقيقه دون هذا الإستثناء سنداً لأحكام المادة (٧/ب) من قانون المنافسة المؤقت رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٢ .

للسب رئيس الوزراء
وزير الصناعة و التجارة
د.محمد الحلايقة

مكزنات الأصل

تعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤

تعليمات الملصقات الإرشادية الخاصة

بنقل المواد الخطرة أو المواد القابلة للانفجار

صادرة بالاستناد إلى أحكام المادة (٢/١٤) من قانون الدفاع المدني رقم (١٨) لسنة ١٩٩٩
وبدلالة المادة (٨) من تعليمات نقل المواد الخطرة أو المواد القابلة للانفجار لسنة ٢٠٠١

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات الملصقات الإرشادية الخاصة بنقل
المواد الخطرة أو المواد القابلة للانفجار لسنة ٢٠٠٤) ويعمل بها من
تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات
المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل على غير ذلك :-

الملصق الإرشادي : ملصق يتم تثبيته على الجهة الخلفية
وعلى الجانبين في منطقة الوسط
لواسطة النقل التي تنقل المواد
الخطرة أو المواد القابلة للانفجار
ويتضمن معلومات تحدد الإشارة
التحذيرية للمادة ورقم مرتبة
الخطورة ورمز إجراءات الطوارئ
ورقم الأمم المتحدة واسم المادة
العلمي وكما هو بالملحق (١) لهذه
التعليمات.

الإشارة التحذيرية : هي إشارة عالمية متعارف عليها تبين
خطورة المادة حسب تصنيف الأمم
المتحدة للمواد الخطرة أو المواد
القابلة للانفجار وتكون بأحد الأشكال
المبينة بالملحق (٢) لهذه التعليمات .

رقم مرتبة الخطورة : رقم تصنيف خطورة المواد الخطرة
أو المواد القابلة للانفجار حسب
تصنيف الأمم المتحدة .
رمز إجراءات الطوارئ : رمز يتألف من رقم وحرف أو عدة
أحرف وله معنى خاص يدل على
مادة الإطفاء المناسبة وكيفية
التصرف في حالة وقوع حادث
يشتمل على مواد خطرة أو مواد قابلة
للانفجار .

رقم الأمم المتحدة للمادة : هو رقم عالمي لكل مادة خطرة أو
مادة قابلة للانفجار يمكن من خلاله
معرفة اسم المادة وأية تفاصيل أخرى
عنها .

وثيقة معلومات السلامة للمادة : هي وثيقة تحتوي على معلومات عن
الشركة الموردة أو الصانعة للمادة
الخطرة أو المادة القابلة للانفجار
والمواصفات الكيميائية والفيزيائية
للمادة وتحديد المخاطر التي يمكن
أن تنجم عنها والآثار الصحية المترتبة
والتداول والتخزين والاستخدام
وإجراءات الطوارئ والإسعاف ومواد
الإطفاء المناسبة للحوادث والحرائق
وتعد هذه الوثيقة وتزود من قبل
المصنع أو المورد .

مكذبا من الأصل

المادة ٣ - تسري أحكام هذه التعليمات على كافة وسائط النقل التي تنقل المواد الخطرة أو المواد القابلة للانفجار على طرق المملكة سواء الداخلة إلى المملكة أو المارة بها عن طريق (الترانزيت) أو التي تنقل هذه المواد من أي موقع إلى آخر داخل المملكة .

المادة ٤ - يمنع نقل أي من المواد الخطرة أو المواد القابلة للانفجار على طرق المملكة إلا إذا كانت واسطة النقل مثبت عليها الملصق الإرشادي الخاص بالمادة المنقولة ويشترط وجوده في كافة مراحل النقل .

المادة ٥ - يشترط في وسائط النقل التي تدخل إلى المملكة عبر المراكز الحدودية وتحمل مواد خطرة أو مواد قابلة للانفجار أن تكون حائزة على وثيقة معلومات السلامة للمادة الخطرة أو المادة القابلة للانفجار التي تحملها .

المادة ٦ - تتولى مراكز التحميل داخل المملكة تثبيت الملصق الإرشادي فور إنتهاء عملية التحميل وقبل الإنطلاق على وسائط النقل التي تحمل مواد خطرة أو مواد قابلة للانفجار لنقلها على الطرق من مكان إلى آخر داخل المملكة أو لنقلها من داخل المملكة إلى خارجها بالتنسيق مع المديرية العامة للدفاع المدني .

المادة ٧ - تتولى الشركات المستوردة والناقلة للمواد الخطرة أو المواد القابلة للانفجار تثبيت الملصق الإرشادي على وسائط النقل التي تحمل هذه المواد لنقلها على الطرق من خارج المملكة إلى داخلها أو المارة بالترانزيت عبر المملكة وذلك بالتنسيق مع المديرية العامة للدفاع المدني .

المادة ٨ - لا يجوز لأي شخص أو جهة إعداد الملصقات الإرشادية الخاصة بالمواد الخطرة أو المواد القابلة للانفجار إلا بعد أخذ موافقة المديرية العامة للدفاع المدني الخطية على ذلك .

حرر بتاريخ ٣٠ / جمادى الأولى / ١٤٢٥ هـ
١٨ / تموز / ٢٠٠٤ م

اللواء

المدير العام للدفاع المدني
محمود العبادي

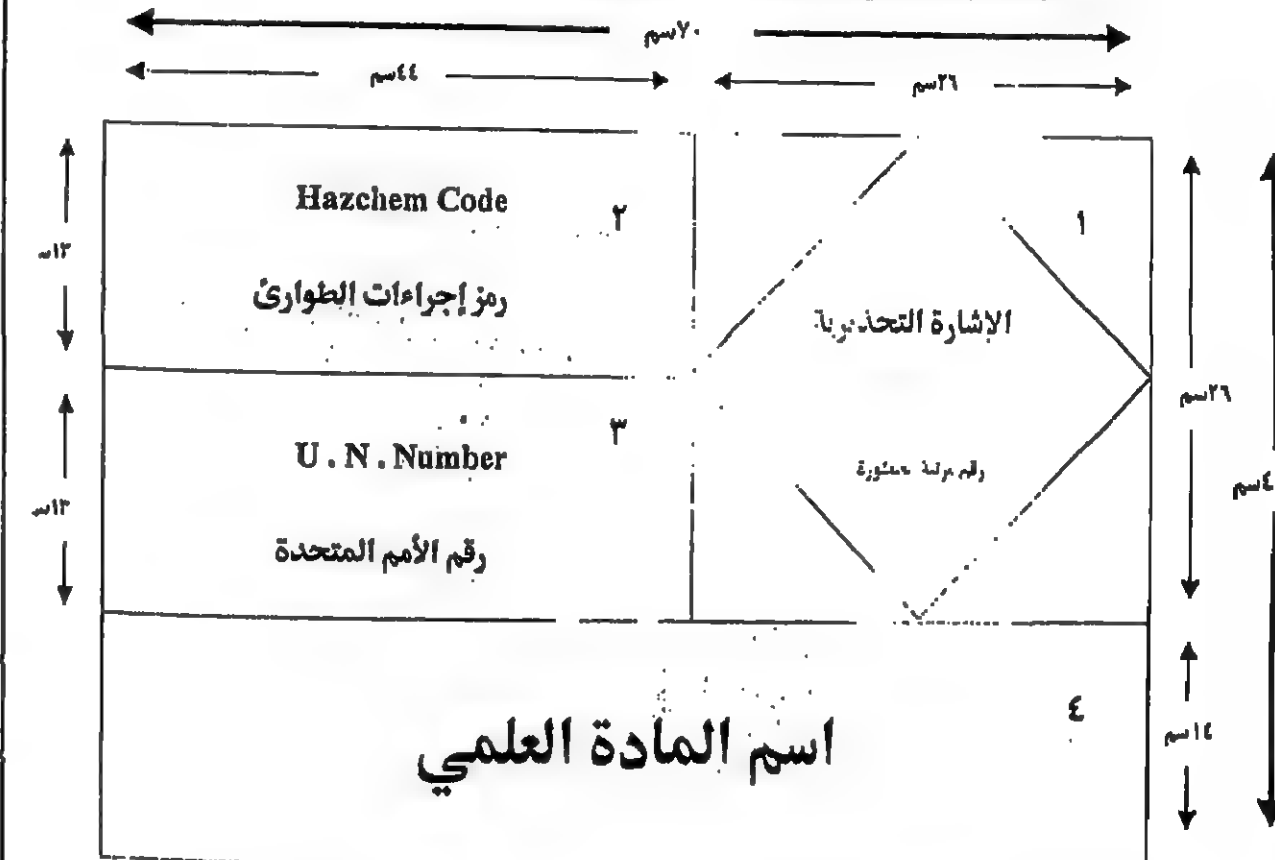
مكتبة الأصيل

الملحق (١) مواصفات الملصق الإرشادي
الخاص بنقل المواد الخطرة أو المواد القابلة للانفجار

١. يكون قياس الملصق الإرشادي كما يلي :-

- الطول ٧٠ سم .
- العرض ٤٠ سم .

٢. يقسم الملصق الإرشادي إلى أربعة أجزاء كما هو موضح تالياً :-



٣. قياس الجزء (١) من الملصق (٢٦ سم × ٢٦ سم) ويثبت بداخله الإشارة التحذيرية للمادة ورقم تركبته الخلوية .

٤. قياس الجزء (٢) من الملصق (٤٤ سم × ١٣ سم) ويثبت بداخله رموز إجراءات الطوارئ .

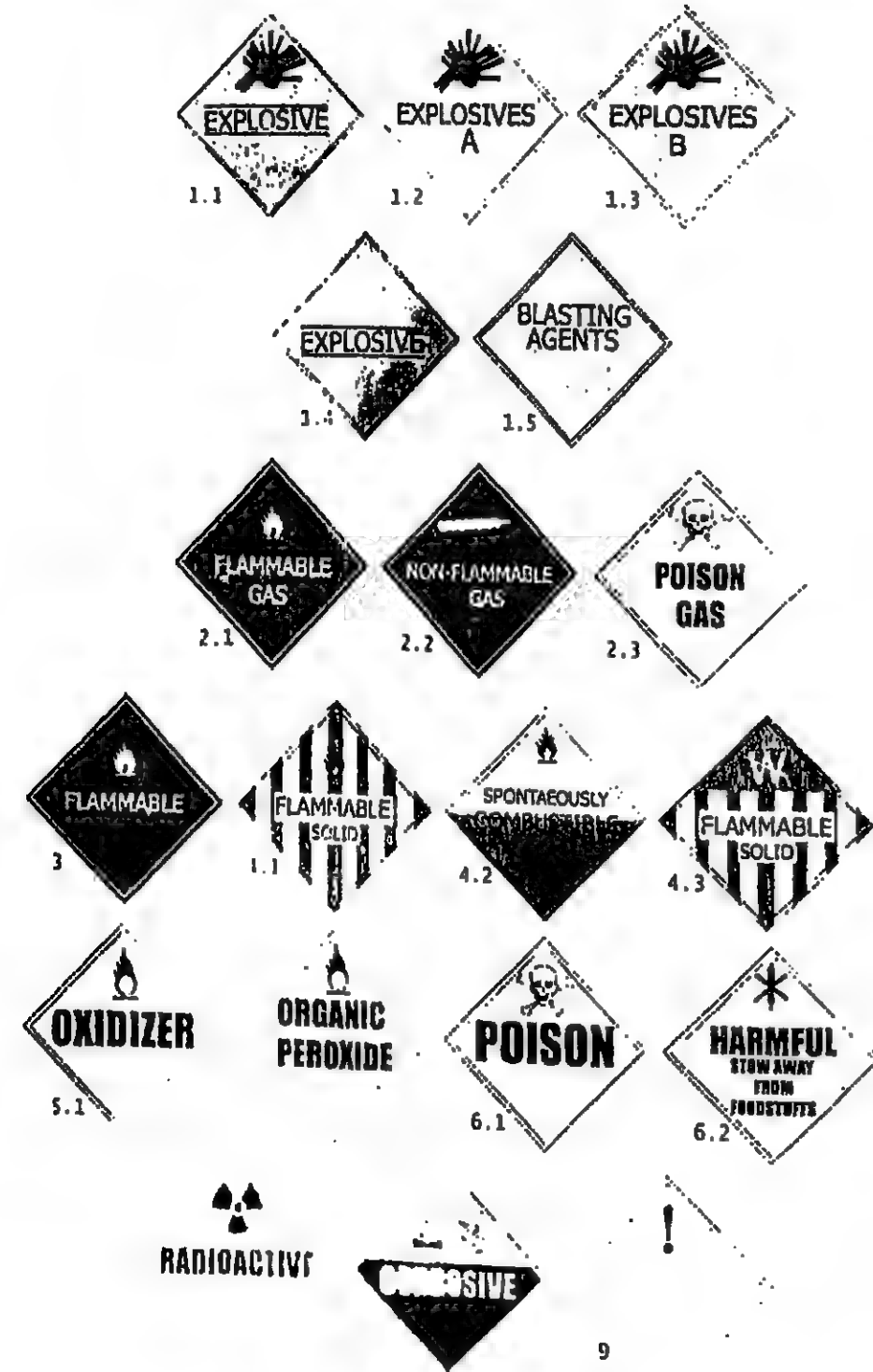
٥. قياس الجزء (٣) من الملصق (٤٤ سم × ١٣ سم) ويثبت بداخله رقم الأمم المتحدة .

٦. قياس الجزء (٤) من الملصق (٧٠ سم × ١٤ سم) ويثبت بداخله اسم المادة العلمي .

٧. يدهن الملصق باللون البرتقالي ما عدا الجزء المحصن للإشارة التحذيرية يكون الملصق الأبيض .

٨. يشترط في كافة الملصقات الإرشادية أن تكون مصنوعة من مادة مقاومة للحريق .

الملحق (٢) الإشارات التحذيرية
للملصق الإرشادي الخاص بنقل المواد الخطرة أو المواد القابلة للانفجار



الأوسمة

أ- صدرت الإرادة الملكية السامية بالإنعام على معالي السيد سمير زيد سمير الرفاعي وزير البلاط الملكي الهاشمي بوسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى.

* * * * *

ب- صدرت الإرادة الملكية السامية بالسماح للمقدم ركن طيار مقاتل رقم (٢٤١٧٧) نائل نعيم سليمان بحمل ميدالية الخدمة المشرفة والممنوحة له من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وذلك خلال فترة إعارته اليهم من ٢٠٠٠/٨/١٥ ولغاية ٢٠٠٣/٤/٢.

* * * * *

ج- صدرت الإرادة الملكية السامية بالإنعام على الضباط المذكورة أسماؤهم تالياً من ملاك دائرة المخابرات العامة بالأوسمة الميمنة إزاء اسم كل منهم تقديراً لجهودهم المتميزة.

الاسم	اسم الوسام
العميد سلامة أنجيل سالم القطارنة	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
العقيد عبد الرحيم أحمد عواد عريبات	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
العقيد أحمد علي تركي الصرايرة	وسام الكوكب من الدرجة الثانية
العقيد باسل منسي رشيد ببيوك	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
العقيد علي محمد أمين فياض برجاق	وسام الكوكب من الدرجة الثانية
المقدم غوث شوكت محمد مطر	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
المقدم حابس محمد سمير رزق الحناينة	وسام الكوكب من الدرجة الثانية
الرائد نضال خليل خير	وسام الاستقلال من الدرجة الثانية
التيقيب غوث غالب سلامة الزعبي	وسام الكوكب من الدرجة الرابعة
التيقيب خالد توفيق عبد الرحيم الحياوي	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
التيقيب أيمن يحيى رامل كوكش	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
الملازم ١ حسان عاطف سليم العمرو	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
الملازم ١ معتصم مصطفى سليمان العرود	وسام الكوكب من الدرجة الرابعة
الملازم باسم فرحان فالح الدبوبي	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
الملازم محمد عبد الله محمد حياوي	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة
الملازم مدوح سامي محمود قباعي	وسام الاستقلال من الدرجة الرابعة

هكذا من الأصل

وكالات الوزراء

- أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محمد الحلايقة نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة مهام وأعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب دولة السيد فيصل الفايز رئيس الوزراء ووزير الدفاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من ٢٥ - ٢٩/٦/٢٠٠٤.
- ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور مروان المعشر وزير الخارجية مهام وأعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة اعتباراً من ٢٩/٦/٢٠٠٤ طيلة مدة غياب دولة السيد فيصل الفايز رئيس الوزراء ووزير الدفاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية.
- ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور صلاح الدين البشير وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أعمال وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور باسم عوض الله وزير التخطيط والتعاون الدولي في المملكة المتحدة بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢٠/٦ - ٣/٧/٢٠٠٤.
- د - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور صلاح الدين البشير وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أعمال وزارة الصناعة والتجارة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور محمد الحلايقة نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة في المملكة المتحدة بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢٩/٦ - ٣/٧/٢٠٠٤.
- هـ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس سعيد دروزة وزير الصحة أعمال وزارة البيئة ووزارة السياحة والآثار بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتورة عتياء حاتوغ بوران وزير البيئة ووزير السياحة والآثار في المملكة المتحدة بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢٠/٦ - ٢/٧/٢٠٠٤.
- و - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس خالد أبو السعود وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل أعمال وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس عزمي خريصات وزير الطاقة والثروة المعدنية في بولندا بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢٨/٦ - ٥/٧/٢٠٠٤.
- ز - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد أسعد المجالي وزير العمل أعمال وزارة المالية بنوكاته طيلة مدة غياب معالي الدكتور محمد أبو حمور وزير المالية في باريس بمهمة رسمية خلال الفترة من ٣٠/٦ - ١/٧/٢٠٠٤.
- ح - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد رياض أبو حركي وزير التنمية الاجتماعية أعمال وزارة الشؤون البلدية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتورة أمل حمد الفرخان وزير الشؤون البلدية في إيطاليا بمهمة رسمية خلال الفترة من ٣٠/٦ - ٤/٧/٢٠٠٤.

التمثيل الدبلوماسي

- أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٧٩) تاريخ ١٨/٥/٢٠٠٤ المتضمن الموافقة على تعيين معالي السفير من ملك وزارة الخارجية الدكتور محي الدين توي ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً للمملكة الأردنية الهاشمية لدى مملكة بلجيكا.
- ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٢٠) تاريخ ٨/٦/٢٠٠٤ المتضمن الموافقة على تعيين سعادة السفير من ملك وزارة الخارجية الدكتور موسى بريزات بوظيفة المندوب الأردني الدائم والممثل للمملكة الأردنية الهاشمية لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف.
- ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٩١٩) تاريخ ٨/٦/٢٠٠٤ المتضمن الموافقة على ما يلي:
- ١ - تعيين معالي السفير المهندس حسني أبو غيدا ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الجمهورية اللبنانية.
 - ٢ - تعيين سعادة السفير السيد لمار الحمود ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جمهورية الصين الشعبية.
 - ٣ - تعيين سعادة السفير السيد شهاب الدين ماضي ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جمهورية النمسا.
- د - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٢١) تاريخ ٨/٦/٢٠٠٤ المتضمن الموافقة على تسمية سعادة الوزير المفوض من ملك وزارة الخارجية السيد مشهور الزين ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الجمهورية التونسية.
- هـ - وافقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على قرار حكومة جمهورية جلوب الريليا ترشيح الدكتور باريلد لينديرت جلدنهايز ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

محفوظ الأصل

الموظفون

• تشكيلات/ تقاعد:

أ- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٤٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٨ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة السيد إبراهيم أحمد إبراهيم الصرصور مستشاراً في ملك رئاسة الوزراء بأعلى مربوط القلة العليا/ المجموعة الثانية اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل.

* * * * *

ب- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٩٠) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢١ المتضمن الموافقة على تعديل تاريخ نقل سعادة السفير من ملك وزارة الخارجية السيد رجب المسقري من السفارة الأردنية في بكين إلى المركز لصاحب اعتباراً من ٢٠٠٤/٨/١٥ بدلاً من ٢٠٠٤/٧/١٥.

* * * * *

ج- ١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ الموافقة على إحالة الموظفة من ملك مؤسسة الإذاعة والتلفزيون السيدة ليلى علي المصري على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٤/٧/١٥.

* * * * *

٢- بناء على تسيب معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي / الإحصاءات ونظراً لعدم احتساب سلوات خدمة الموظف من ملك دائرة الإحصاءات العامة السيد بسام فرحان ذياب حداد في القوائم المسلحة الأردنية لغايات التقاعد، أعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٢٠٢١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥ المتضمن الموافقة على إحالة السيد حداد على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٤/٧/١٥ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ الموافقة على سحب اسم المذكور من قراره المشار إليه أعلاه وإبقائه على رأس عمله.

* * * * *

٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٦ الموافقة على إحالة الموظفات المذكورة أسماؤهن تالياً على التقاعد اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهن:-

وزارة المالية/ الأراضي والمساحة

السيدة أسماء عبد الفتاح كنفوش ٢٠٠٤/٧/١١

السيدة نادية عبد الفتاح ملك ٢٠٠٤/٧/١١

وزارة الصحة

السيد/السيدة السيدة ميساء خليل الساتك ٢٠٠٤/٧/١٦

٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة التربية والتعليم

السيدة مي عبد الله سالم حميدات ٢٠٠٤/٨/٢٢

السيدة فتحية محمد علي حماد ٢٠٠٤/٩/١

السيد حسين حسن سليمان قناتاني ٢٠٠٤/٨/٢٢

السيد سامون عبد الله اصلان بلي بولس ٢٠٠٤/٧/١٦

السيدة إيمان قبلان مطلق العبدلات ٢٠٠٤/٨/٢٢

السيدة نائسي بهاء الدين باط عمر ٢٠٠٤/٨/٢٢

السيد عبد الله شايش نومان للدراسة ٢٠٠٤/٧/١٦

السيدة عائشة أحمد موسى للشواكة ٢٠٠٤/٨/٢٢

السيد جابر غالب إبراهيم الفخوري ٢٠٠٤/٨/١

السيدة ميسر جميل حسن العروش ٢٠٠٤/٨/٢٢

السيد محمد محمود خليل مرار ٢٠٠٤/٨/٢٢

السيدة ابتسام فرحان عودة سعيد ٢٠٠٤/٨/٢٢

السيدة ميسون محمود نجيب مصطفى ٢٠٠٤/٨/٢٢

السيدة هند شليق خليل الهولمة ٢٠٠٤/٨/٢٢

السيد موسى محمد عبد العزيز الجابري ٢٠٠٤/٨/١

السيدة مجد لشلان إبراهيم اسحاق ٢٠٠٤/٨/٢٢

السيد فيصل ظاهر محمد عقاد ٢٠٠٤/٨/٢٢

* * * * *

وزارة المالية/ الأراضي والمساحة

السيد عدنان حسين مصطفى الساس ٢٠٠٤/٧/١٥

وزارة الصحة

السيدة سحر محمود عبد الحميد حسن ٢٠٠٤/٧/١

* * * * *

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة الخارجية/ دائرة الشؤون الفلسطينية

السيد هشام محمود أحمد البيك ٢٠٠٤/٨/١

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

السيد إبراهيم محمد إبراهيم الحمصي ٢٠٠٤/٧/١٦

السيدة رائدة ميلاد سالم فلاحات ٢٠٠٤/٨/١

وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة عابدة عبد أحمد الحوراني ٢٠٠٤/٧/٢٠

هكذا من الأصل

وزارة الشؤون البلدية

٢٠٠٤/١٠/١	السيدة ختام جميل عبد الصمادي
٢٠٠٤/٨/١	السيد فضي علي الفلاح السالم
٢٠٠٤/٨/١	السيد سالم أحمد عواد القرعان

وزارة الصحة

٢٠٠٤/٧/١٥	السيدة تغريد صبحي حمدان غزال
٢٠٠٤/٧/١٥	السيد أسحق عبد الحميد محمد المعايطة
٢٠٠٤/٧/١٦	السيدة نداء خليل الياس الشماس
٢٠٠٤/٧/١٥	السيدة ودا محمد حسين أبو عودة
٢٠٠٤/٩/١	السيد عبد الكريم فالح إبراهيم الثرمان

مؤسسة الموالى

٢٠٠٤/٨/١	السيد محمد عطا خليل الخفائفة
----------	------------------------------

ديارة قاضي القضاة

٢٠٠٤/٨/١	السيد حسين علي إبراهيم الصمادي
----------	--------------------------------

* * * * *

استبعاد:

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورين تالياً على الاستبعاد اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما وإلى حين إكمالها المدة المقررة من خدمتهما الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالتهم على الاستبعاد:-

وزارة الصناعة والتجارة

٢٠٠٤/٧/٢٠	السيد بهنام يحيى مسلم الكساسبة
-----------	--------------------------------

وزارة المالية/ضريبة الدخل

٢٠٠٤/٧/١٢	السيد محمد حسين محمد الطويرقي
-----------	-------------------------------

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورين تالياً على الاستبعاد بناءً على طلبهما اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما وإلى حين إكمالهما المدة المقررة من خدمتهما الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالتهم على الاستبعاد:-

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٢٠٠٤/٧/١٥	السيد هاني يونس محمود جروان
-----------	-----------------------------

وزارة الصحة

٢٠٠٤/٨/١	السيدة ناديا عزت أحمد عبد الحليم
----------	----------------------------------

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على الاستبعاد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم وإلى حين إكمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالتهم على الاستبعاد:-

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٢٠٠٤/٧/١٥	السيد خالد علي سليمان أبو ربيع
-----------	--------------------------------

وزارة التربية والتعليم

٢٠٠٤/٨/٢٢	السيد خالد كريم عبال اللوايسة
-----------	-------------------------------

٢٠٠٤/٨/٢٢	السيدة إيمان محمد اسماعيل الشاطر
-----------	----------------------------------

٢٠٠٤/٨/٢٢	السيد نعيم محمد حماد الطراونة
-----------	-------------------------------

٢٠٠٤/٩/١	السيد يديع أحمد حسن الزام
----------	---------------------------

٢٠٠٤/٨/٢٢	السيدة ريم بسيم سليم المدانات
-----------	-------------------------------

٢٠٠٤/٨/٢٢	السيد نعيم عبد محمد أبو جبه
-----------	-----------------------------

٢٠٠٤/٨/٢٢	السيدة أمية أحمد حسين الشوري
-----------	------------------------------

٢٠٠٤/٨/٢٢	السيدة حليلة سليمان محمد عبده
-----------	-------------------------------

٢٠٠٤/٨/٢٢	السيد موسى علي محمد صالح
-----------	--------------------------

٢٠٠٤/٨/٢٢	السيدة خديجة صبحي ماضي حسن أبو خليل
-----------	-------------------------------------

٢٠٠٤/٨/٢٢	السيدة تغريد نايف أحمد عبد
-----------	----------------------------

وزارة الزراعة

٢٠٠٤/٨/١٢	السيد عبد الله هلال عيسى جداد
-----------	-------------------------------

وزارة الطاقة والثروة المعدنية

٢٠٠٤/٧/١	السيد غالب محمد أمين الناصر
----------	-----------------------------

وزارة الصحة

٢٠٠٤/٩/١	السيدة كماليا محمد يوسف القضاة
----------	--------------------------------

محكمة من الأصل

• تمديد وإنهاء خدمات:

١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ الموافقة على تمديد خدمة معالي السفير من ملاك وزارة الخارجية المهندس السيد حسني أبو غيدا للفترة من ٢٠٠٤/٤/١ ولغاية ٢٠٠٥/١/١ بعد بلوغه سن الستين.

* * * * *

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٦ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك دائرة العطاءات الحكومية المهندس السيد لطفي خضر عبد النبي فثوره للفترة من ٢٠٠٤/٦/٣٠ ولغاية ٢٠٠٤/٧/٦ بعد بلوغه سن الستين وإنهاء خدمته اعتباراً من ٢٠٠٤/٧/٧.

* * * * *

٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورين تالياً لمدة سنة اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما بعد بلوغهما سن الستين:-

وزارة التربية والتعليم

السيد عبد الرحيم محمود عبد الله

٢٠٠٤/٩/٢١

وكالة الأنباء الأردنية

السيد هاشم عبد علي الطراونة

٢٠٠٤/٧/١٠

* * * * *

٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ الموافقة على إنهاء خدمة الموظف من ملاك وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات السيد جمال محمد حسن غرايبة اعتباراً من ٢٠٠٤/٩/١٤.

* * * * *

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٦ الموافقة على إنهاء خدمة الموظف من ملاك سلطة وادي الأردن السيد أحمد سالم إبراهيم حداد اعتباراً من ٢٠٠٤/٨/٢٠.

الجنسية الأردنية

١- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٦٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ المتضمن الموافقة على منح المواطن اللبناني السيد عمر مصطفى حسن السدي وأولاده ريم ورشا ومحمد الجنسية الأردنية وذلك بالاستناد لأحكام المادتين (١٢، ١٣) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

* * * * *

ب-١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ بالاستناد لأحكام المادة (٤) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته - الموافقة على منح المواطن السوري السيد ثابت خير الدين أسعد حزارق الجنسية الأردنية.

* * * * *

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٦ بالاستناد لأحكام المادة (١٧) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته - الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للسيد/ فارس هاني حنا حدادين وذلك لرغبته بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها.

* * * * *

٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ بالاستناد لأحكام المادة (١٧) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته - الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للمذكورين تالياً وذلك لرغبتهم بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها:-

١- السيد زياد مفيد سليم القاضي وزوجته السيدة آيات لطفي عبد الطيف الصواني.

٢- السيد حسن رجا عبد الله محمد.

٣- السيدة ("عين البلقين") ("عمر زكي") أحمد الأفيوني.

٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ بالاستناد لأحكام المادتين (١٥، ١٦) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للمذكورين تالياً بالتخلي عن الجنسية الأردنية للتجنس بالجنسية المبينة إزاء اسم كل واحد منهم:-

الجنسيةالاسم

١- السيد محمد سليمان حسين السموري

الألمانية

٢- السيد أبو القاسم أحمد هاشم أبو غريبه

الألمانية

٣- السيدة لها علي احمد الخالد الزويد

السعودية

٤- السيدة غدير محمد صالح عزام

الألمانية

٥- السيد كفاح بسم إبراهيم أبو خرمة

المصاوية

٦- السيد عبد الله داود عثمان الشيشالي

السويدية

وزوجته السيدة مريم محمود بيملي مالتة

الاستملاك

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٦ بالاستناد لاحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على استملاك وحيازة كامل قطعة الأرض رقم (٧٥١) البالغة مساحتها (٣) دولمت و(٢٣٤٣,٩٧) وكامل قطعة الأرض رقم (٧٥٢) البالغة مساحتها (٢) دولمت و(٢٩٩٨,٥٢) وهما من الحوض رقم (١٤) من أراضي قرية حوشا الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الديار عدد (٥٢) والرأي عدد (١٢٣١٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٧ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الأبنية المدرسية عندهما حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على المقارنات المقرر حيازتها لاثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٦ بالاستناد لاحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك قطع الأراضي المبينة أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-

١- ما مساحته (١٢) دولمتاً و(٢٢٢٨) من قطع الأراضي ذوات الأرقام (٧٨، ٨٠، ١١٦، ١٢٢) من الحوض رقم (٢) وما مساحته (١١) دولمتاً و(٢٣٦٤) من قطع الأراضي ذوات الأرقام (٤٣، ٤٢، ٤٥، ٤٦) من الحوض رقم (١) وجميعها من أراضي قرية أبو حامد التابعة لأراضي شمال عمان الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٢٣٥) والعرب اليوم عدد (٢٥٥١) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٣٠ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات نفق طريق مقام عيسى على شارع الأردن.

٢- ما مساحته (٢) دولمتان و(٢٨٣٠) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٨) من أراضي الفحيص وما مساحته دولمت واحد و(٢٣٥٢) من قطعة الأرض رقم (٤) من الحوض رقم (١٨) من أراضي صويلح الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٣٠٨) والديار عدد (٤٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات الاستملاك الإضافي لتفكيك البنية التحتية.

الشؤون البلدية

١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٦ بالاستناد لاحكام الفقرة الخامسة من المادة الخامسة من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته - الموافقة على ضم قطع الأراضي الموصولة تالياً إلى حدود بلدية خالد بن الوليد/ محافظة اربد:-

- ١- كامل قطع الأراضي ذوات الأرقام (٦٨، ٦٧، ٣٥) من الحوض رقم (٧٢) الذئبة.
- ٢- كامل قطع الأراضي ذوات الأرقام من (٣٧-٣٠) ومن (٤٩-٤٠) ومن (٥٦-٥٣) و (٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٤) من الحوض رقم (٦١) للجدال وجميعها من أراضي ملكا.

* * * * *

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٦ بالاستناد لاحكام المادة (٥/٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته - الموافقة على ضم قطع الأراضي المبينة أوصافها وأرقامها تالياً إلى حدود بلدية الجيزة الجديدة/ محافظة العاصمة.

منطقة أم قصير:

- ١- كامل للقطع ذوات الأرقام (١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨) حوض رقم (٧) المغارب.
- ٢- ١- كامل للقطع ذوات الأرقام: (١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤) حوض رقم (٨) رجم عقاب.

- ب- جزء من القطعة رقم (١٣٠) من نفس الحوض وهو الجزء الواقع بين الزاوية الجنوبية الغربية للقطعة رقم (٢٥) حوض رقم (٨) رجم عقاب ومنها بخط مستقيم غرباً حتى الزاوية الجنوبية الشرقية للقطعة رقم (١٣٢) حوض رقم (٨) رجم عقاب.

منطقة أم رمات:

- ١- ١- كامل للقطع ذوات الأرقام (١٤، ٢١، ٢٢، ٢٥، ٢٧، ٢٣) حوض رقم (٥) الوسط.
- ب- باقي أجزاء للقطع ذوات الأرقام (٣، ٤، ١٢، ٢٣، ٥٠) حوض رقم (٥) الوسط.
- ج- جزء من القطعة رقم (٣٢) وهو الجزء الواقع شرق الطريق الزراعي حوض رقم (٥) الوسط وجميعها من أراضي أم رمات.

منطقة اربنية:

- ١- كامل للقطع ذوات الأرقام: (٥٠، ٥٧، ٥١، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩) حوض رقم (٤) الجنوبي.

مكذبا عن الأصل

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية / رئيس مجلس التنظيم الأعلى

الدكتورة أمل حمد الفرخان

• يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة الولائية للتنظيم / لقضاء بربين قد قررت بقرارها رقم (٢/١) لسنة ٢٠٠٤ واستناداً لأحكام المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ فرض عوائد تنظيم خاصة وذلك على النحو التالي:-

١- عن كل قطعة أرض منقطة بموجب مخطط تنظيمي مصدق غير مذكورة في البندين (٢) و (٣) من هذا القرار وفقاً لما هو مبين أدناه:-

أ- أقل من (٢م١٩٩٩) (٥٠) دينار.

ب- من (٢م١٠٠٠) - (٢م٢٩٩٩) (٧٥) دينار.

ج- من (٢م٣٠٠٠) - (٢م٤٩٩٩) (١٠٠) دينار.

د- من (٢م٥٠٠٠) - (٢م٩٩٩٩) (٢٠٠) دينار.

هـ- أكثر من (٢م١٠٠٠٠) (٣٠٠) دينار.

٢- عن كل قطعة في المنطقة التجارية (٢٥) دينار.

٣- عن كل قطعة من قطع مشاريع الإسكان (١٠٠) دينار.

٤- عوائد عن إعادة تصديق كل معاملة إقرار (٣) دينار.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٥٩) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٧ الموافقة على مخطط اعتماد طريق افرازي تنظيمياً والغاء طريق سعه ٦ متر امام القطع ذوات الأرقام (٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠) حوض رقم (٥) الحويه وذلك في بلدية مرج الحمام / لواء وادي السير وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٣٩) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٤ عدم الموافقة على مخطط إضافة تنظيم واستحداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢، ٣، ٤) من أراضي حريما ، وذلك في بلدية اليرموك الجديدة / لواء بني كنانة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٣٤٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢١ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي الى سكن "ج" ضمن الحوض رقم (١) الشبيكات حي جعفر الطيار وذلك في بلدية الرصيفه / لواء الرصيفه وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٤/٤/٦ ووضعه موضع التنفيذ باستثناء الطريق المشار اليها بدائرة حمراء تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه المشتركة للواء الرصيفه ومكاتب بلدية الرصيفه وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٤١) تاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٧ الموافقة على المخطط التنظيمي الإضافي الهيكلي ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٣) من أراضي كفر عوان والحوض رقم (١٤) من أراضي بيت ايدس وذلك في بلدية برقش / لواء الكوره وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٠ ووضعه موضع التنفيذ باستثناء الشوارع المشار اليها بدائرة تعلن لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه للواء الكوره ومكاتب بلدية برقش وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٤٩٣) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١١ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيميه ضمن الاحواض ذوات الارقام (٨) طفيح (٥) البلد من اراضي دير يوسف وذلك في بلدية المزار الجديده / لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

مكاتب
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣٣١) تاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٤ الموافقة على مخطط اعتماد طريق افرازي تنظيمياً مع توسعته الى "م" ضمن الحوض رقم (٥) من أراضي حريما وذلك في بلدية اليرموك الجديدة / لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٣) تاريخ ٢١/٦/٢٠٠٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٠٠) تاريخ ١١/٥/٢٠٠٤ الموافقة على مخطط احداث طريق سعه ٦ متر ضمن الحوض رقم (١) الروميه من اراضي نحله وذلك في بلدية المعراض / لواء قصبه جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ٢٧/٥/٢٠٠٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٠٧) تاريخ ١٢/٥/٢٠٠٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي إلى سكن (ج) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١) القصير و (٢) الطبقة وذلك في بلدية مرج الحمام/لواء وادي السير وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٨) تاريخ ١٤/٦/٢٠٠٤ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥١٤) تاريخ ١٢/٥/٢٠٠٤ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطعه رقم (٦٣٠ + ٦٣١) حوض رقم (٢) المعمر وذلك في بلدية الرصيفه/لواء الرصيفه وحسب المخطط التعديلي رقم (٧١) تاريخ ٢٠/٥/٢٠٠٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٢٤) تاريخ ١٦/٥/٢٠٠٤ الموافقة على مخطط اعتماد طريق ضمن القطعه رقم (٣٧) حوض رقم (١١) سليخات وذلك في بلدية شرحبيل بن حسنه / لواء الاغوار الشماليه وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٣٠/٥/٢٠٠٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٣٥) تاريخ ١٧/٥/٢٠٠٤ الموافقة على مخطط الغاء شارع سعه ٢ متر واحداث آخر ضمن القطعه رقم (٢١٤) حوض رقم (١٢) من اراضي كفر الماء وذلك في بلدية دير أبي سعيد الجديدة / لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٥٣٩) تاريخ ١٧/٥/٢٠٠٤ الموافقة على مخطط تعديل شارع ١٢ متر وتوسعه طريق من ٣ متر الى ٨ متر مع نهايه مغلقه ضمن القطع ذوات الارقام (٤، ٥، ١٠، ١٧) حوض رقم (١) مقتل الكلب من اراضي البويضة الشرقيه وذلك في بلدية المفرق الكبرى / لواء قصبه المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٤١) تاريخ ١٨/٥/٢٠٠٤ الموافقة على المخطط التحديتي لمنطقة بيت ايدس وذلك في بلدية برقش /لواء الكوره وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع تنفيذ .

محذوف من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٥٤٣) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٨ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (١) الشبيكات .

وذلك في بلدية الرصيفة /لواء الرصيفة ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٥١) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٨ الموافقة على مخطط الغاء واحداث شوارع ضمن الحوض رقم (١٠) من اراضي روضه بسمه في بلدية ام الجمال الجديد / لواء البادية الشماليه وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغايه واعلانه للاعتراض لمدته شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في / لواء البادية الشماليه ومكاتب بلدية ام الجمال الجديد وتقديم اعتراضاتهم الى أمين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مده شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى و الأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٦٥٦) تاريخ ٢٠٠٤ / ٦ / ٨ ، الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من "م" الى "م٢" ضمن الحوض رقم (١١) المنشر من اراضي كفر الماء وذلك في بلدية دير ابي سعيد الجديدة / لواء الكوره وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٥٨) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٩ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن القطع ذوات الارقام (١١٣ ، ١٣٧) حوض رقم (٢) من اراضي بيت يافا وذلك في بلدية غرب اربد / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٢) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٣١ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى و الأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٣/٥٥٨) تاريخ ٢٠٠٤ / ٥ / ١٩ ، الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطع ذوات الارقام (٢٠ ، ١٨) حوض رقم (١٤) من اراضي كفر يوبا وذلك في بلدة غرب اربد / لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٧٣) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٥٥٨) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٩ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (١١) من اراضي دوقرا في بلدية غرب اربد / لواء قصبة اربد وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغايه واعلانه للاعتراض لمدته شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في / لواء قصبة اربد ومكاتب بلدية غرب اربد وتقديم اعتراضاتهم الى أمين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مده شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى و الأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (١/٥٦٠) تاريخ ٢٠٠٤ / ٥ / ١٩ ، الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (١٢٣) حوض رقم (١٨) المنطار من اراضي ام قيس وذلك في بلدية معاذ بن جبل / لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٣٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٦٢) تاريخ ١٩/٥/٢٠٠٤، الموافقة على مخطط تخفيض سعة طريق من "م" إلى "م" ضمن القطعة رقم (٢٤) حوض رقم (١٤) من أراضي ملكا وذلك في بلدية خالد بن الوليد / لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٨) تاريخ ١/٦/٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٦٣) تاريخ ١٩/٥/٢٠٠٤ الموافقة على مخطط تخفيض سعة ملحق ضمن القطعة رقم (٢٦) حوض رقم (٦) العموري من أراضي سمر وذلك في بلدية الشعلة / لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ١/٦/٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٧٤) تاريخ ٢٠/٥/٢٠٠٤، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ج" إلى تجاري طولي بارتداد امامي "م" للقطعة (١٣٢، ١٣١، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠) ضمن الحوض رقم (٤) القرية من أراضي الجيزة وذلك في بلدية الجيزة الجديدة / لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢١/٦/٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٧٦) تاريخ ٢٠/٥/٢٠٠٤ الموافقة على مخطط احداث والغاء وتخفيض سعة شوارع وطرق ضمن الحوض رقم (١) الحسينيه وذلك في بلدية الحسينيه الجديده / لواء قصبه معان وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ١٥/٦/٢٠٠٤ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٥٨٦) تاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٤، الموافقة على مخطط تغيير مسار طريق ضمن القطع ذوات الارقام (٢٦، ٣٢، ٣٣، ٣٠) حوض رقم (٤) البلد من أراضي مؤته وذلك في بلدية مؤته و المزار / لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٢) تاريخ ١/٦/٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٩٩) تاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٤ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع ضمن الحوض رقم (١٢) الديري من أراضي كفر الماء وذلك في بلدية دير أبي سعيد الجديدة / لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٣) تاريخ ٣١/٥/٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٦٠٠) تاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٤ الموافقة على مخطط احداث طريق سعة ٣ متر ضمن القطعة رقم (١٢) حوض رقم (١) من أراضي صما وذلك في بلدية الطيبة الجديدة / لواء الطيبة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٣١/٥/٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٦١١) تاريخ ٢٧/٥/٢٠٠٤، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال الشوارع التنظيمية الملغاه الى سكن "ج" وريفي ومباني عامه ضمن الحوض رقم (٦) أم قنطره وذلك في بلدية جرش الكبرى / لواء قصبه جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ١٧/٦/٢٠٠٤ ووضع موضع التنفيذ .

مكتبة من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦١٩) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٣٠ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٢٦) المدراج الشمالي من أراضي كريمه

وذلك في بلدية شرحبيل بن حسنه / لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٢٠) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٣٠ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من "م" الى "م٧" وتخفيض سعة منحى ضمن الحوض رقم (٣) المردمه الشماليه من اراضي اريد وذلك في بلدية اريد الكبرى / لواء قصبة اريد وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٩ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٢٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٣ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (١) الشبيكات وذلك في بلدية الرصيفه / لواء الرصيفه وحسب المخطط التعديلي رقم (٧٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٦٢٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٣ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (١) الشبيكات وذلك في بلدية الرصيفه / لواء الرصيفه وحسب المخطط التعديلي رقم (٧٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨/٦٢٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٣ الموافقة على مخطط تعديل طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (٣) الفلاح وذلك في بلدية الرصيفه/لواء الرصيفه وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٢٦) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٣ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٤) من أراضي الدجنه وذلك في بلدية ارحاب الجديدة /لواء قصبة المفرق وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه الاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه في لواء قصبة المفرق ومكاتب بلدية ارحاب الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية ارحاب الجديدة خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٣٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٦ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من "م١٦" الى "م١٤" ضمن الحوض رقم (١٣) وادي القرية من أراضي عين جنا وذلك في بلدية عجلون الكبرى /لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٣٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٦ الموافقة على مخطط تعديلات شوارع ضمن الحوض رقم (٩) أم البنايع .

وذلك في بلدية عجلون الكبرى /لواء قصبة عجلون، وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٩ ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٣٩) تاريخ ١/٦/٢٠٠٤، الموافقة على مخطط إلغاء شارع واحداث شارع بديل سعة ٢٠م وطريق سعة ٦م ضمن الحوض رقم (٢) الوادي من اراضي راجب وذلك في بلدية كفرنجه الجديدة / لواء كفرنجه وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٦٣٩) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٦ الموافقة على مخطط إلغاء طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٦٦ ، ٣٠٦) حوض رقم (١٣) للجميه من اراضي كفرنجه وذلك في بلدية كفرنجه الجديدة / لواء كفرنجه ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٩ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٤٠) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٦ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر ١٠ متر ضمن الحوض رقم (٣) العرش من اراضي الهاشمية وذلك في بلدية الشفا / لواء قصبه عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٩ ، ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٤١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٦ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٦ ، ١٠) من اراضي عرجان .

وذلك في بلدية العيون / لواء قصبه عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٤ ، ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٤٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٦ الموافقة على مخطط تعديل شارع وتغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى سكن (ج) ضمن القطعة رقم (٥) حوض رقم (٥٣) من اراضي الطيبة .

وذلك في بلدية الطيبة الجديدة / لواء الطيبة ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢١ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٤٤) تاريخ ٢٠٠٤ / ٦ / ٦ ، الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من "٢٠م" إلى "١٠م" ضمن الحوض رقم (٢) الماكنه من اراضي القسطل وذلك في بلدية الجيزة الجديدة / لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٤٤) تاريخ ٢٠٠٤ / ٦ / ٦ ، الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (٣) القارمه من اراضي الذره / العامريه وذلك في بلدية الجيزة الجديدة / لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٤٦) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٦ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن زراعي إلى سكن (د) ضمن القطعة رقم (٩٢) حوض رقم (٣٥) بيت زرعة من اراضي ادبيان ، وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور .

هكذا في الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٢/٦٤٨) تاريخ ٨/٦/٢٠٠٤، الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع ضمن الحوض رقم (١٢) من أراضي الشهابية وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٦٤٨) تاريخ ٨/٦/٢٠٠٤ الموافقة على مخطط تعديل شارع وطريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٦٤ ، ٦٥) حوض رقم (٢٠) كمنه من أراضي الشهابية .

وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٨) تاريخ ١٠/٦/٢٠٠٤ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٦٤٨) تاريخ ٨/٦/٢٠٠٤ الموافقة على مخطط اعتماد طريق ضمن الحوض رقم (٢١) من أراضي سمرا .

وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ١٤/٦/٢٠٠٤ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقرار رقم (٧/٦٤٨) تاريخ ٨/٦/٢٠٠٤، الموافقة على مخطط اعتماد شوارع افرازيه تنظيمياً ضمن القطعة رقم (٢١) حوض رقم (٤) من أراضي الشهابية وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣/٦٤٨) تاريخ ٨/٦/٢٠٠٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) إلى تجاري طولي بارتداد حسب المجاور ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٦) خوري أبو حمور و(٢٢) أبو الغربان الغربي .

وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ١٤/٦/٢٠٠٤ ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٥٣) تاريخ ٨/٦/٢٠٠٤ ، الموافقة على مخطط تخفيض سعة طريق من "م" إلى "م٤" ضمن الحوض رقم (٦٥) البلد / واد زيد وذلك في بلدية الطفيله الكبرى / لواء قصبة الطفيله وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ١٥/٦/٢٠٠٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٥٤) تاريخ ٨/٦/٢٠٠٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من ملاعب إلى مقبرة وسكن (د) ضمن الحوض رقم (١٣) كرم سلمان من أراضي جديتا .

وذلك في بلدية برقش / لواء الكوره ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٨) تاريخ ١٤/٦/٢٠٠٤ ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٦٥٥) تاريخ ٨/٦/٢٠٠٤ الموافقة على مخطط تعديل طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (٤) الرويس من أراضي ارحابا وذلك في بلدية المزار الجديدة / لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ١٤/٦/٢٠٠٤ ووضعه موضع التنفيذ .

مكذبا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٦٥٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٨ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع ضمن الحوض رقم (١٣) من أراضي صمد .

وذلك في بلدية المزار الجديدة /لواء المزار الشمالي ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥ ووضع موضع التنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٦٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "أ" الى سكن "ج" ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٥، ٦٥، ٩٥) حوض رقم (٣١) وادي طريه من أراضي السلط وذلك في بلدية السلط الكبرى /لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٧ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٦٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن الحوض رقم (١) عين الميتة من أراضي ام جوزة وذلك في بلدية السلط الكبرى /لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٧ ووضع موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٦٦٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ الموافقة على مخطط الغاء شارع واحداث آخر ضمن القطع ذوات الأرقام (٤، ٧٠) حوض رقم (٣٩) أبو تبه من أراضي السلط وذلك في بلدية السلط الكبرى /لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٧ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٦٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ الموافقة على مخطط تعديل شارع تنظيمي ضمن القطع ذوات الأرقام (١١، ١٧، ٦٥) في الحوض رقم (٤) الحمر وذلك في بلدية الفحيص /لواء ماحص والفحيص وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢١ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٦٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن القطعة رقم (١٤) حوض رقم (١١) المعين وذلك في بلدية ايل الجديدة /لواء قصبه معان وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٦٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من "أ" الى "م" ضمن القطعة رقم (١٠٨) حوض رقم (١) ابو حجر الشمالي وذلك في بلدية طبقة فحل /لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٧ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٦٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حديقة الى مباني عامه ضمن القطعة رقم (١١٧) حوض رقم (٨) المدرسه الشمالي من أراضي المنشيه وذلك في بلدية معاذ بن جبل /لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٦٦٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (د) إلى مسجد ضمن القطعة رقم (١) لوحة التنظيمية رقم (١٠) من اراضي معاذ .

وذلك في بلدية معاذ بن جبل /لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥ ، ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٦٦٨) تاريخ ٢٠٠٤ / ٦ / ١٠ ، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "د" الى مسجد ضمن القطعة رقم (٥٣) حوض رقم (٧) ثل السيروان من اراضي المنشيه وذلك في بلدية معاذ بن جبل / لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٦٦٨) تاريخ ٢٠٠٤ / ٦ / ١٠ ، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "د" الى مسجد ضمن القطعة رقم (١٨٧) حوض رقم (١) البلد من اراضي صخور الغور وذلك في بلدية معاذ بن جبل / لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٦٦٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (د) إلى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٢) ذراع الخان القبلي .

وذلك في بلدية معاذ بن جبل /لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥ ، ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٦٩) تاريخ ٢٠٠٤ / ٦ / ١٠ ، عدم الموافقة على مخطط الغاء شارع تنظيمي سعة ١٢م بين الوجدتين (٣٥٠، ٣٤٩) من اراضي الكرامه وذلك في بلدية الشونه الوسطى /لواء الشونه الجنوبيه .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٧٠) تاريخ ٢٠٠٤ / ٦ / ١٠ ، عدم الموافقة على مخطط استحداث طريق سعة ٣م ضمن القطعة رقم (٥٧٠) حوض رقم (١) البلد من تنظيم مثلث العارضه وذلك في بلدية معدي الجديدة /لواء دير علا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٧٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (٢٥) المنطرة في بلدية الشوبك الجديدة/لواء الشوبك وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء الشوبك ، ومكاتب بلدية الشوبك الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٧٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٣ عدم موافقه على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٩٤، ٢٠) ضمن الاحواض ذوات الارقام (١٣، ٥) من اراضي الطره وذلك في بلدية سهل حوران / لواء الرمثا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٧٦) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٣، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ج" إلى تجاري طولي ضمن القطعة رقم (١٢) حوض رقم (١١) من أراضي كفر خل وذلك في بلدية النسيم / لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٢ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٦٧٦) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٣ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (١٥) من أراضي كفر خل .

وذلك في بلدية النسيم / لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٣ ، ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٦٧٦) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي داخل التنظيم إلى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٨) من أراضي بليلا

وذلك في بلدية النسيم / لواء قصبة جرش ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٣ ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٧٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٣ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى تجاري طولي بارتداد أمامي ٥ متر ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٤) الطوال و(٣٩) مرج سكا ، وذلك في بلدية مرج الحمام / لواء وادي السير .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٧٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٣ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى تجاري ضمن الحوض رقم (٢) الطبقة ، وذلك في بلدية مرج الحمام / لواء وادي السير .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٦٧٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٣ الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٦ متر ضمن القطعة رقم (٧) حوض رقم (٢) السليحات .

وذلك في بلدية مرج الحمام / لواء وادي السير ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٣ ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٧٩) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن القطعة رقم (٤٩) حوض رقم (٤) الخفيت من أراضي الفيصلية وذلك في بلدية لواء الموقر / لواء الموقر وحسب المخطط التعديلي رقم (٩٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٨٠) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن القطعة رقم (١٨٣) حوض رقم (٦) النجميه من أراضي أم العمد .

وذلك في بلدية الجيزة الجديدة / لواء الجيزة ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٢ ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٨٠) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٦ متر ضمن القطعة رقم (٤٠) حوض رقم (٢) من أراضي الزعفران وذلك في بلدية الجيزة الجديدة / لواء الجيزة .

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٦٨٠) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤ عدم موافقه على مخطط إلغاء شارع سعه ١٠ متر ضمن القطعة رقم (١٩٢) حوض رقم (١٠) للغزلانيات من أراضي القسطل وذلك في بلدية الجيزة الجديدة / لواء الجيزة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٨١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٨٠ ، ٨١) حوض رقم (٢) السليحات الوادي الأخضر وذلك في بلدية مرج الحمام / لواء وادي السير وحسب المخطط التعديلي رقم (٣١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٨٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني شارع ضمن القطعة رقم (٩٦٢) حوض رقم (١١) الرهوه وذلك في بلدية الفحيص / لواء ماحص والفحيص وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٨٦) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٩ ، ٤٠ ، ٤١) حوض رقم (٣٦) الريبيدي من أراضي البزيرية في بلدية السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة السلط ، ومكاتب بلدية السلط الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٨٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤ الموافقة على مخطط اعتماد شوارع تنظيمية المجاورة للوحدات السكنية ضمن الحوض رقم (١) العزبه من أراضي الشيخ حسين وذلك في بلدية طبقة فحل / لواء الأغوار الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٨٩) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٠ متر إلى ٤ متر ضمن اللوحة رقم (٤) تنظيم منطقة ضرار .

وذلك في بلدية دير علا الجديدة / لواء دير علا وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٤ ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٩١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤ الموافقة على مخطط إحداث طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٤٣ ، ٧٤٤) حوض رقم (٣٠) من أراضي الحسينية .

وذلك في بلدية الحسينية الجديدة / لواء الحسينية ، وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٦٩٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥ الموافقة على مخطط اعتماد وتعديل مسار طريق ضمن الحوض رقم (٥) عوجان الشمالي وذلك في بلدية الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٩٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن الحوض رقم (٥) السناد من اراضي المسره وذلك في بلدية بيرين الجديدة / لواء قصبه الزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٦٩٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٦) السفوح و (٧) الحوايا و (٩) للتلعة من أراضي صروت .

وذلك في بلدية بيرين الجديدة / لواء قصبه الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٣ ، ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٦٩٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥ الموافقة على مخطط احداث شارع المصدق تصديق مؤقت بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٨٠٥) تاريخ ١٩٩٤/٩/١٧ ضمن الحوض رقم (٦) النعيري وثلعة رشيد من اراضي مرحب وعدم الموافقة على باقي الطلبات وذلك في بلدية بيرين الجديدة / لواء قصبه الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٣ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٩٦) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق سعة ٦ متر وإلغاء جزء من نهاية مغلقة ضمن الحوض رقم (٣) للمراما الغربي من أراضي المزار .

وذلك في بلدية المزار الجديدة / لواء المزار الشمالي ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٧١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٣ ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧١١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن الحوض رقم (١٠) البلد من أراضي عرجان .

وذلك في بلدية العيون / لواء قصبه عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ ، ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧١١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ الموافقة على مخطط إلغاء شوارع تنظيمية ضمن الحوض رقم (٦) كسارة محمود من أراضي راسون .

وذلك في بلدية العيون / لواء قصبه عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٤ ، ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧١٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (١١) الجواريد من أراضي عيبين وعيلين

وذلك في بلدية الجنيد / لواء قصبه عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٣٠ ، ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧١٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ الموافقة على مخطط احداث طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (٥) البساتين من اراضي كفرنجه وذلك في بلدية كفرنجه الجديدة / لواء كفرنجه وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧١٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى تجاري طولي وسكن (ب) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٤) البلد و (٩) أبو النجم من أراضي كفرنجة ، وذلك في بلدية كفرنجة الجديدة / لواء كفرنجة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧١٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ الموافقة على مخطط إحداث طريق بسعة ٤ متر ضمن القطعة رقم (٧٥) حوض رقم (٩) أبو النجم من أراضي كفرنجة . وذلك في بلدية كفرنجة الجديدة / لواء كفرنجة ، وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨ ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٧١٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ ، عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٢م "ضمن الحوض رقم (٤) من أراضي كفرنجة وذلك في بلدية كفرنجة الجديدة / لواء كفرنجة

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨/٧١٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ الموافقة على مخطط إحداث طريق مع نهاية مغلقة ضمن القطع ذوات الأرقام (١٧٧ ، ٢١٧) حوض رقم (٤) البلد من أراضي كفرنجة .

وذلك في بلدية كفرنجة الجديدة / لواء كفرنجة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣٠) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨ ، ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩/٧١٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ عدم الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع تنظيمي ضمن الحوض رقم (٣) المسابك من أراضي كفرنجة ، وذلك في بلدية كفرنجة الجديدة / لواء كفرنجة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١١/٧١٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ عدم الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (٣) للمسابك من أراضي كفرنجة ، وذلك في بلدية كفرنجة الجديدة / لواء كفرنجة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٣/٧١٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر إلى ٦ متر ضمن الحوض رقم (١٤) الجحدرية من أراضي كفرنجة ، وذلك في بلدية كفرنجة الجديدة / لواء كفرنجة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧١٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حديقة إلى سكن (ب) ضمن القطعة رقم (٧٣٨) حوض رقم (١) من أراضي عمره وعميره .

وذلك في بلدية أم الجمال الجديدة / لواء البادية الشمالية ، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧١٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٤ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع ضمن القطعة رقم (٣٠) حوض رقم (١) من أراضي روضة بسة .

وذلك في بلدية أم الجمال الجديدة / لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٥ ، ووضعه موضع تنفيذ ،

مكاتب الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧١٧) تاريخ ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٤، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع تنظيمي من "أ١٠" إلى "أ٨" ضمن القطع ذوات الأرقام (٧١٣، ٧١٤) حوض رقم (٢) الردم وذلك في بلدية الأمير الحسين بن عبد الله / لواء البادية الشمالية الغربية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧١٨) تاريخ ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٤، الموافقة على مخطط إلغاء طريق ضمن الحوض رقم (١) الشببات وذلك في بلدية الرصيفة / لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (٧٤) تاريخ ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧١٨) تاريخ ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من صناعات متوسطة إلى صناعات خفيفة ضمن الحوض رقم (٢) المخزن من أراضي عطل الرصيفة .

وذلك في بلدية الرصيفة / لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٦) تاريخ ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٤ ، ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٧١٨) تاريخ ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٤، الموافقة على مخطط اعتماد طريق سعة "أ٣" ضمن الحوض رقم (٢) المعمر وذلك في بلدية الرصيفة / لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٥) تاريخ ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧١٩) تاريخ ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٤، الموافقة على مخطط تخفيض شارع من "أ١٦" إلى "أ٨" ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٠، ٦) من أراضي عرجان وذلك في بلدية العيون / لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ٥ / ٧ / ٢٠٠٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٢٢) تاريخ ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٤ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي داخل التنظيم إلى سكن (ب) ضمن القطعة رقم (٣) حوض رقم (١٦) بلعاس ، وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧٢٢) تاريخ ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٤ عدم الموافقة على مخطط إضافة تنظيم وتوسعة طرق ضمن الحوض رقم (٢٨) القهاير ، وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٧٢٢) تاريخ ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٤ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (٢٩) عرقوب لم القطين ، وذلك في بلدية ناعور الجديدة / لواء ناعور .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٢٣) تاريخ ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٤ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى سكن (ج) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٨) المضبعة و (١٠) أبو الحجل ، وذلك في بلدية جرش الكبرى / لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٧٢٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال شارع المفرق إلى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٧) الخضرا الفوقا وذلك في بلدية جرش الكبرى / لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٢٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٥) اسبيره الشمالي من أراضي المشيرفه ، وذلك في بلدية النسيم / لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٢٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى مقابر ضمن الحوض رقم (٣٢) مقام يوشع من أراضي السلط وذلك في بلدية السلط الكبرى/لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨ ، ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧٢٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر ١٠ متر ضمن الحوض رقم (٤٠) السرو الشمالي .

وذلك في بلدية السلط الكبرى/لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٤ ، ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٧٢٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨ الموافقة على مخطط إحداث شارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٥ ، ٣٣) من أراضي السلط .

وذلك في بلدية السلط الكبرى /لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٣٠ ، ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٢٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (د) إلى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (١٥) حمرة قصيب مثلث العارضة ، وذلك في بلدية معدي الجديدة / لواء دير علا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٢٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (د) إلى مباني عامة ضمن القطعة رقم (٢٣) حوض رقم (٥) العرقوب .

وذلك في بلدية دير علا الجديدة /لواء دير علا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٣٠ ، ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٢٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (د) إلى تجاري طولي ضمن اللوحة التنظيمية رقم (٣) من أراضي ديرعلا

وذلك في بلدية دير علا الجديدة /لواء دير علا وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٣٠ ، ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٣٠) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ الموافقة على مخطط اعتماد طريق ضمن للقطع ذوات الأرقام (٢٤٩ ، ٢٥٠) حوض رقم (٢) المعمر من أراضي أم رمانه

وذلك في بلدية بيرين الجديدة/لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٤/٧/١ ، ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٤١) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٤ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع ضمن الحوض رقم (١٤) من أراضي ببلوذلك في بلدية الكفارات / لواء بني كنانة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٧٤٨) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٥ عدم الموافقة على مخطط تطبيق أحكام خاصة (سكن "د") على القطعة رقم (١٧٥) بالنسبة للإفراز (سكن "ب") بالنسبة للبناء ضمن الحوض رقم (٢) الطوال من أراضي بلبلا ، وذلك في بلدية النسيم / لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٧٤٩) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٦ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٦٦ ، ٦٩ ، ٧٥) حوض رقم (٨) فقيقيس من أراضي العراق وذلك في بلدية مؤته المزار/لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٨ ، ووضعه موضع تنفيذ ،

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧٥١) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٦ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر إلى ١٠ متر ضمن الحوض رقم (٧) تلعة السميري ، وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك .

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية بالوكالة/ رئيس مجلس التنظيم الاعلى السيد رياض ابو كركي

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٢٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٣ الموافقة على مخطط اعتماد شارع واستمراريته كشارع خدمات ضمن الحوض رقم (١) من أراضي صبحا وذلك في بلدية صبحا والدقيانه / لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٦٤٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من تجاري إلى سكن (د) ضمن الحوض رقم (١٠) سدور محنا / العدنانية . وذلك في بلدية الكرك الكبرى/لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٣ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٠٠) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٦ الموافقة على مخطط توسعة طريق من ٦م إلى ١٠م وإحداث شارع سعة ١٠ متر واستمرارية ضمن الحوض رقم (١٣) من أراضي الخناصرري .

وذلك في بلدية الباسلية /لواء البادية الشمالية الغربية، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٣ ووضعه موضع تنفيذ ،

محذوف من الأصل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في أمانة عمان الكبرى

المهندس نضال الحديد

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٣) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/١٧٦/٢٠٠١/طارق) المتضمن : تحويل استعمال قطعة رقم (٢٦٢٥) حوض (٥) المدورة من سكن (د) الى سكن بأحكام خاصة (أحكام القطعة المجاورة ، ٢٦٢٥) وتوحيد القطعتين قبل وضع المخطط موضع التنفيذ وكما هو موضح على المخطط في منطقة (طارق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧١٢) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٧٧/٢٠٠٢/صويلح) المتضمن : تحويل صفة استعمال القطعة رقم (١٠٦) حوض (٣) للخوارج من سكن ريفي الى سكن اخضر ضمن سكن (أ) مع استيفاء بدل تعويض بقيمة دينار واحد للمتر المربع الواحد ومن خلال الدائرة القانونية قبل تصديق المخطط وكما هو موضح على المخطط في منطقة (صويلح) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٨٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ الموافقة على إبداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٤٧٨/٢٠٠٤/وادي السير) المتضمن : تحويل استعمال من صناعات خفيفة إلى صناعات خفيفة بأحكام خاصة ومن صناعات إلى صناعات خفيفة ضمن حوض (١٤) الدريبات شريطة الإفراز والتوحيد قبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٨١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ الموافقة على إبداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٣٠٠/٢٠٠٤/خريبة السوق) المتضمن : إستحداث وإلغاء شوارع أمام القطع ذوات الأرقام (١٠١، ١٠٣، ١٠٤) حوض (٩) جدار البلد حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (خريبة السوق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٨٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ الموافقة على إبداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/١٩٢/٢٠٠٤/شفايدران) المتضمن : تغيير صفة استعمال قطع الأراضي المبينة لرقامها ضمن الأحواض (٦) الذهبية (١٠) طاب كراع من سكن (أ) ومن سكن (أ) بأحكام خاصة (الارتداد الجانبي) (٤) متر إلى سكن (ب) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (شفايدران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٨٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ الموافقة على إبداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/١٩٢/٢٠٠٤/الجبيلة) المتضمن : إعطاء حكم خاص بعدم فتح أبواب على تقاطع الجامعة للقطعة الناتجة من توحيد القطع (٢٣٠٧٦٨، ٧٦٧، ٧٦٦) حوض (١١) بركة وحوض (١٠) أم زعرورة حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (الجبيلة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

هكذا في الأصل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٣٨٩) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/١٣٢/٢٠٠٤/النصر) المتضمن : استحداث طريق سعة أربعة أمتار من القطعة (٣١٣) حوض (٩) برقع حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (النصر) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٩٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٦/٢٠٠٤/بدر) المتضمن :- تحويل الاستعمال من سكن (ب) إلى سكن (ب) بإحكام خاصة (طابقين ورواف) ضمن حوض (٤٠) جحرة الشمالي لوحة (٤١ ، ٤٢) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (بدر) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٣٩٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/١٠١/٢٠٠٤/العبدلي) المتضمن : استحداث طريق سعة (٧) متر لخدمة القطع نوات الأرقام (٥٠٠، ٧٦٨، ٧٦٩) حوض (٣٣) المدينة حي (١) جبل اللويذة شريطة استيفاء قيمة الاقتطاع من المستفيدين وقبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (العبدلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٣٩٩) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٤٨/٢٠٠٤/الديرموك) المتضمن : استحداث توسعة للشارع المار ضمن قطع الأراضي المبينة أرقامها في حوض (٥) الشعبية لوحة (٦) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (الديرموك) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٠٠) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٢٣/٢٠٠٤/طارق) المتضمن : تحويل الإستعمال من تجاري محلي ضمن سكن (أ) إلى تجاري محلي ضمن سكن (ب) بإرتداد أسامي (٥) متر لقطع الأراضي ذوات الأرقام (١٦٠٣، ٤٠٣، ١٦٧٣) حوض (٨) الميالة واستيفاء تعويض بواقع دينار واحد للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة الواحدة بالإستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (طارق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٠١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٣٦٣/٢٠٠٤/تلاع العلي) المتضمن :- الغاء شارع للاراضي بين القطع (٢٥٠، ٢٥٩) من حوض (٤) الذهبية حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاع العلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

محكمة من الأصل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امارة عمان الكبرى باتها قررت بقرارها رقم (٤٠٢) تاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٤ الموافق على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٩٤/٢٠٠٤/شفا بدران) المتضمن : إلغاء واستحداث جزء من شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٨٠٢٠١٩) حوض (٣) أم شطيرات لوحة (٢) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (شفا بدران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امارة عمان الكبرى باتها قررت بقرارها رقم (٤٠٣) تاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٤ الموافق على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٩٣/٢٠٠٤/شفا بدران) المتضمن : تحويل استعمال من سكن (ب) إلى سكن (ج) وذلك لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٨) مرج الأجرب لوحة (١٥) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (شفا بدران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امارة عمان الكبرى باتها قررت بقرارها رقم (٤٠٤) تاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٤ الموافق على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٤٧٩/٢٠٠٤/وادي السير) المتضمن : إلغاء جزء من شارع أمام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (١٣) السهل حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امارة عمان الكبرى باتها قررت بقرارها رقم (٤٠٥) تاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٤ الموافق على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٤٨٢/٢٠٠٤/وادي السير) المتضمن : إلغاء واستحداث أجزاء من شارع ضمن قطع الأراضي المبينة أرقامها في حوض (١٩) الظهير شريطة عدم مطالبة الأمانة باستملاك النتفة من القطعة رقم (٣٦) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امارة عمان الكبرى باتها قررت بقرارها رقم (٤٠٦) تاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٤ الموافق على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٤٨٠/٢٠٠٤/وادي السير) المتضمن : إلغاء واستحداث جزء من شارع ضمن قطع الأراضي المبينة أرقامها في حوض (١٤) الدريبات حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امارة عمان الكبرى باتها قررت بقرارها رقم (٤٠٧) تاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٤ الموافق على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٤٨١/٢٠٠٤/وادي السير) المتضمن : إلغاء واستحداث شوارع هيكلي ضمن قطع الأراضي المبينة أرقامها في الأحواض (٣) أبو النعير وحوض (٥) البلد وحوض (١) خربة الصيرة حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤١٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٤٦٢/٢٠٠٤/وادي السير) المتضمن إلغاء واستحداث أجزاء من شارع ضمن حوض (١٠) الذراع لوحة (١٥) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (وادي السير) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤١٩) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/١٩٥/٢٠٠٤/أم قصير) المتضمن إستحداث شوارع وتحويل صفة استعمال من سكن (أ) إلى سكن (ب) بأحكام خاصة طابقيين وروف واعطاء صفة استعمال سكن (ب) بأحكام خاصة طابقيين وروف لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن الأحواض (٤) الرهوانية (٥) الحوية (٣) مرج الفلاح (٢) للفتاوية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (أم قصير) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٢٠) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢١٨/٢٠٠٤/طارق) المتضمن إلغاء واستحداث أجزاء من شوارع أمن قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن الحوض (٥) المنورة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (طارق) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة اربد أن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٥٢٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٢ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة المنارة رقم (١٩٨) تاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٥ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة المنحنيات الواقعة على تقاطع شرعي شقيق أرشيدات والإشراح كما يلي:-

١- المنحني المار بالقطعة رقم (٥٩٣) من (م٨) إلى (م٦).

٢- المنحني المار بالقطعة رقم (١٦٥٢) من (م٨) إلى (م٤).

وذلك تفادياً لهدم الأبنية القائمة في سعتيها بالحوض رقم (١٦) للمعرض الغربي) من أراضي اربد لوحة رقم (١٤) وعلى قرار اللجنة المحلية لمنطقة الزهراء رقم (٣٢٨) تاريخ ٢٠٠٤/٤/١٠ المتضمن الموافقة على تعديل المنحنيات الواقعة على شرعي سعيد الشرايري مع شارع شقيق أرشيدات كما يلي:-

١- المنحني الواقع على القطعة رقم (٥٩٥) من (م٨×م٨) إلى (م٢×م٢).

٢- المنحني الواقع على القطعة رقم (٧٢٠) من (م٨×م٨) إلى (م٤×م٤). ضمن الحوض رقم (١٥) /المعرض الشرقي.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة الزهراء ومنطقة المنارة إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

المهندس ولید المصري

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية

بلدية اربد الكبرى

إعلانات

صادرة عن مدير الشؤون البلدية/ رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة السلط

المهندس سالم علي الحباري

• يعلن لاطلاع العموم بملئضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الصبيحي لبلدية العارضة الجديدة لسنة ٢٠٠٤. قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل الطريق التنظيمي ذو السعة (م٤) المار بين القطعتين (٧٠٦، ٢٢٤) من الحوض رقم (٨) مروج سيحان تجنباً لهدم البناء القائم مقابل تعديل الدوار أمام القطعة (٢٢٤). للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

مكذبا من الأصل

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة بصفقتها لجنة محلية ولوائية. قررت الموافقة على إيداع إعلان المخطط المصدق تصديقاً مؤقثاً بقرار رقم (١/١٩١) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٠ مشروع اسكان المغارب حوض (٨٢) حجر الطايح/السلط.

للاعتراض لمدة أسبوعين لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة اللوائية المشتركة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة بصفقتها لجنة محلية ولوائية. قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط الطريق التنظيمي المصدق تصديقاً مؤقثاً بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٢٠٢) تاريخ ٢٠٠٣/١١/٩ ضمن الحوض رقم (٩٠) زغب السلط. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة اللوائية المشتركة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٠/٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة بصفقتها لجنة محلية ولوائية. قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط للشارع المصدق تصديقاً مؤقثاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١/٢٣٤) تاريخ ٢٠٠٢/٣/١٧ ضمن الحوض رقم (٥) المعطر. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة اللوائية المشتركة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة بصفقتها لجنة محلية ولوائية. قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط الطريق التنظيمي المصدق تصديقاً مؤقثاً بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٦٢٢) تاريخ ١٩٩٥/٥/٢٩ ضمن الحوض رقم (٩٩) غلة الصخر/السلط. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة اللوائية المشتركة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٣. قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (٧٥٤، ٧٥٣، ٧٥٩) حوض رقم (٤) البلد من أراضي الصبيحي من سكن (ج) بأحكام خاصة إلى سكن (د) بأحكام خاصة وكذلك القطع ذوات الأرقام (١٩٥، ١٩٦) وجزء من القطعة رقم (٤١) حوض رقم (٥) مرج الراشد من سكن (ج) إلى سكن (د). للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

إعلان

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٦/٥) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٤ في المنطقة (الثانية) والمخطط التنظيمي المتضمن تعديل مسار شارع (١٦) المار من خلال القطع ذوات الأرقام (٢٩، ٥٩، ٥٧) من حوض عوجان الشرقي لوحة (٢٦) من أراضي الزرقاء والقطعة رقم (٢٣) حوض (٤) للمصالح لوحة رقم (٣) من أراضي عطل الرصيلة وذلك تسهيلاً لحركة المرور في المنطقة وكذلك استحداث شارع بعرض (١٤) يمر من خلال القطعة (٤٩، ٥٤) حوض (٤) المصالح لوحة رقم (٣) من أراضي عطل الرصيلة يربط شارع الاتومستراك بشارع (١٦) المذكور أعلاه وجميع القطع تقع ضمن لوحة تنظيمية رقم (١٠) وحسب المخطط المرفق.

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٥٦/٧) لسنة (٢٠٠٤) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المملوء عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين، ويجوز لأي العالقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس سالم جوامات

رئيس بلدية الزرقاء

ورئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

مكنا من الأصل

إعلان

طلعت اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٣٢/٢) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٥ في المنطقة الرابعة والمخطط التنظيمي والمتضمن تغيير صفة الاستعمال للواجهة الأمامية للقطع ذوات الأرقام (٢١١١، ٢١٠٤، ٣٤٨) والقطعة رقم (٢١٠٣) الواقعة على دوار حديقة الملكة نور وذلك من صفة استعمال سكن باء إلى صفة استعمال تجاري طولي بمعنى (م٤) وكذلك تغيير صفة الاستعمال للواجهة الأمامية للقطعة رقم (٢١٨٦) الواقعة على نفس الدوار المذكور وذلك من صفة استعمال سكن (ج) إلى صفة استعمال تجاري طولي بمعنى (م٤) وجميع القطع المذكورة تقع ضمن حوض (١١) الزواهرة لوحة رقم (١١)، من أراضي عطل الزرقاء والرصيفة لوحة تنظيمية رقم (٤) وذلك بناء على طلب أصحاب القطع المذكورة شريطة أن يتم استيفاء مبلغ دينار واحد عوائد تنظيم عن كل متر مربع من مساحة الأرض المحولة إلى تجاري طولي وحسب المخطط المرفق. يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة الولائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٣٢/١) لسنة (٢٠٠٣) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي، وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بجواز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس صالح جرادات

رئيس بلدية الزرقاء

ورئيس اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية

إعلان

اطلعت اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (١٧/١) تاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٦ في المنطقة (الثانية) المتضمن تعديل الأحكام التنظيمية الخاصة بمشروع الإسكان إسكان جبل طارق / الزرقاء والمصدق بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٨/٤٩٥) تاريخ ٢٠٠٠/٤/٩ والذي ينص على اعتماد الارتداد الأمامي (م٢) لتصف الواجهة الأمامية و(م٤) للتصف الآخر في القطع التي تكون عرض الواجهة لها على الشارع (م١٠) بحيث يصبح (٢ متر بدلاً من ٢ متر ٥٠% من الواجهة و٤ متر ٥٠% من الواجهة) وكذلك إلغاء البلد الخاص بالقطع التي تكون عرض الواجهة لها على الشارع (م١٢) الموضح على الجدول رقم (١) الخاص بأحكام البناء للقطع المنظمة سكن بأحكام خاصة وذلك تفادياً للنس الذي يحصل من خلال دمج قطعين أو أكثر حيث تتغير أبعاد الواجهات الأمامية مما يؤدي إلى الانتقال من حكم إلى آخر. يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة الولائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٧/١) لسنة (٢٠٠٤) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بجواز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس وأفت دليوان المجالي

ورئيس البلدية

ورئيس اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية

إعلان

يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة معان وبعد الإطلاع على قرار اللجنة المحلية للتنظيم/ بلدية الشراء رقم (١٨/٢) تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٢ والمتضمن الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي وقلب النهاية المغلقة في الشارع للتنظيمي الآخر ضمن القطعة (١١) حوض (٣٤) خردبه من أراضي القاسمية وذلك حسب المخطط المعد من قبل القسم الفني في البلدية.

وقررت اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة معان الموافقة وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية والصحف المحلية. ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية الشراء وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم للجنة المحلية وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس جمال أبو عرويش

مدير الشؤون البلدية لمحافظة معان

ورئيس اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة معان

* * * * *

إعلان

اجتمعت اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في بلدية المفرق الكبرى بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٥ واطلعت على القرار رقم (٧١/م.ف) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ الصادر عن اللجنة المحلية لمنطقة المفرق والمتضمن: استحداث طريق سعة (٣م) مقتطع من القطعة رقم (٩١) من حوض رقم (٤) المفرق الجنوبي وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية.

وبعد التداول قررت اللجنة الولائية بقرارها رقم (٧٨) لعام ٢٠٠٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأنف الذكر. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. بجواز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة المفرق وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

د. محمد جبري الخلايلة

ورئيس اللجنة الولائية في بلدية المفرق الكبرى

ورئيس بلدية المفرق الكبرى

مكزن الأصل

إعلان

اجتمعت اللجنة الولائية للتنظيم والإنية في بلدية المرقى الكبرى بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٣٠ واطلعت على القرار رقم (٤٢/م) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٤ الصادر عن اللجنة المحلية لمنطقة المرقى والمتمضمن:

تقليص سعة الشارع المحلي للقطع ذوات الأرقام (٧٦، ٧٧) من حوض رقم (١) السبع من الجهة الجنوبية، وأيضاً تقليص سعة الشارع المار ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٤، ١٩) من حوض رقم (٢) مضحي ثلجي من الجهة الجنوبية من (١٦م) إلى (١٢م) بحيث يكون التقليص (٤م) من الجهة الشمالية للشارع. وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية.

وبعد التداول قررت اللجنة الولائية بقرارها رقم (٧٥) لعام ٢٠٠٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآتية الذكر. وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة المرقى وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

دمم يحیی القایلة

رئيس اللجنة الولائية في بلدية المرقى الكبرى

رئيس بلدية المرقى الكبرى

إعلان

اجتمعت اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة المرقى بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ واطلعت على المخطط المصدق تصديقاً مؤقتاً بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٤٨٧) تاريخ ١٩٩٣/٥/٩ والمتمضمن إحداث شوارع ومخارات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٤) من أراضي أم النعام وكذلك اطلعت اللجنة على المخطط المقترح من قبل مديرية الشؤون البلدية لمحافظة المرقى والمتمضمن إحداث شارع تنظيمي وذلك بتوسعة الطريق الزراعي من (٦م) إلى (١٤م) والمعد على الواقع والمار بالقطع ذوات الأرقام (٧، ٩، ٢٧، ٢٥، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٤٢) وجميعها من حوض (٨) من أراضي أم النعام.

وقررت اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة المرقى بقرارها رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٤ الموافقة على المخططين المذكورين وإيداع إعلانهما للاعتراض لمدة (١٥ يوماً) اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة المرقى/ في مبنى مديرية الشؤون لمحافظة المرقى وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمود عرفات حجازي

مدير الشؤون البلدية لمحافظة المرقى

رئيس اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة المرقى

إعلان

اجتمعت اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة المرقى بتاريخ ٢٠٠٤/١/٥ واطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم لمنطقة الدجلة/ بلدية ارحاب الجديدة رقم (٤/٣٨) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٣ والمتمضمن الموافقة على إحداث شارع سعة (١٢م) مناصلة ما بين القطع ذوات الأرقام (٥١، ٥٢، ٥٦) من حوض رقم (٨) من جهة والقطع ذوات الأرقام (١٥، ١٨) من الحوض رقم (٩) من جهة أخرى وإحداث طريق سعة (٦م) مناصلة ما بين القطع ذوات الأرقام (١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢) من حوض (٩) من جهة والقطع ذوات الأرقام (١٨، ٢٨) من حوض (٨) من جهة أخرى وذلك في بلدة الدجلة.

وقررت اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة المرقى بقرارها رقم (٧) لعام ٢٠٠٣ الموافقة على المخطط المقترح المشار إليه أعلاه. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة المحلية لمنطقة الدجلة/ في بلدية ارحاب الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمود عرفات حجازي

مدير الشؤون البلدية لمحافظة المرقى

رئيس اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة المرقى

إعلان

اجتمعت اللجنة الولائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٤ واطلعت على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة مغير السرحان بلدية السرحان رقم (٢٨) تاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٠ والمتمضمن الموافقة على تقليص الشارع التنظيمي من (١٢م) إلى (٨م) بواقع مترين من كل جهة لتفادي الأضرار عن القطعة رقم (٧٠٧) حوض رقم (٥) الحباب الجنوبي من أراضي مغير السرحان.

وقررت اللجنة الولائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية بقرارها رقم (٤١) لعام ٢٠٠٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية المشار إليه وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية السرحان وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمود عرفات حجازي

مدير الشؤون البلدية لمحافظة المرقى

رئيس اللجنة الولائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية

مكتبة الأصل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية/ رئيس بلدية الطفيلة الكبرى

المهندس رضوان يعلى المدني

يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية في بلدية الطفيلة الكبرى قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة البقيع رقم (٤٤) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩. والمتضمن استحداث طريق لخدمة القطعة رقم (٤٠٠) من الحوض (٦٥) البلد بعرض (٢) من القطعة رقم (٩٦) من نفس الحوض لتتربط مع الطريق (الدرج) السار بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٣٩٩، ٣٩٨، ٣٩٧، ٣٩٦، ٤٧) من نفس الحوض وبعرض (٢). وبعد البحث والمداولة قررت اللجنة الموافقة على القرار ونشره للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى بلدية الطفيلة الكبرى وتقديم اعتراضه لسكرتير اللجنة المحلية (منطقة البقيع) إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض خلال الفترة القانونية للاعتراض.

* * * * *

يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية في بلدية الطفيلة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة العين البيضاء رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٤/٤/١٤. والمتضمن إضافة تنظيم بأحكام سكن (ب) للقطعة رقم (١٤٦) والأجزاء المتبقية من القطع ذوات الأرقام (١٧٤، ٤٩١، ١٣٦) واستحداث شارع بسعة (٨) من القطعة رقم (١٧٤) وبين القطع ذوات الأرقام (٤٩١، ١٤٦) وتوسعة الطريق الأفرازي من (٣) إلى (٦) واعتمادها تنظيمياً ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٩١، ٤٩، ٤٨٩) وتوسعة الطريق الزراعي السار في القطع ذوات الأرقام (١٣٢، ١٣٢) من (٣) إلى (٦) ضمن الحوض (٢٣) الحثالة، وحسب المخطط الكروكي المرفق. وبعد البحث والمداولة قررت اللجنة الموافقة على القرار ونشره للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى بلدية الطفيلة الكبرى وتقديم اعتراضه لسكرتير اللجنة المحلية (منطقة العين البيضاء) إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض خلال الفترة القانونية للاعتراض.

* * * * *

يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية في بلدية الطفيلة الكبرى قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة العيص رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤. والمتضمن استحداث طريق بسعة (٦) ضمن القطعة رقم (٢١) من الحوض (٥٧) الزرايعيات مع استحداث نهاية مظلة للدوار في القطعة رقم (٢٢٢) من نفس الحوض وذلك لتسهيل الوصول إلى القطعة رقم (٣٢٢) العالدة ملكيتها للجمعية الوطنية للهلال الأحمر والسراد استغلالها لمشروع الجمعية ولكون الشوارع التنظيمية التي تخدم القطعة المذكورة يصعب تنفيذها.

وبعد البحث والمداولة قررت اللجنة الموافقة على القرار ونشره للاعتراض لمدة (٢١) ولحد وعشرين يوماً اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى بلدية الطفيلة الكبرى وتقديم اعتراضه لسكرتير اللجنة المحلية (منطقة العيص) إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض خلال الفترة القانونية للاعتراض.

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية/ رئيس بلدية جرش الكبرى

المهندس وليد عادل العتوم

تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٢٣) بلد (٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٦ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش رقم (١٩/١٤) تاريخ ٢٠٠٤/٤/١٣ والمتضمن الموافقة على تحويل شارع البركتين من سكن (ج) وسكن (د) إلى تجاري طولي بكامل القطعة بداية من التقاءه بشارع الملك حسين وحتى القطعة رقم (٢٧٧) حوض رقم (٦) البلد كون معظم الأبنية قائمة على الشارع بشكل تجاري وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم في البلدية. فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

* * * * *

تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٤٤) بلد (٣) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٧ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش رقم (١٧/٣٩) تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٥ والمتضمن الموافقة على اعتماد الطريق ذات السعة (٦) تنظيمياً محاذية للقطع ذوات الأرقام (١٧٠، ١٧١، ٤٢٨) حوض رقم (٨) المضبعة مع ترسيم طريق بسعة (٦) مكملة لهذه الطريق لتوصيل الشارع ذو السعة (١٢) مع الشارع ذو السعة (١٤) من الجهة الغربية محاذية للقطع المذكورة وكذلك القطعة (١٨) من نفس الحوض وذلك للفرق المنسوب العالي بين الشارع ذو السعة (١٢) من الجهة الشرقية والقطع المذكورة وخدمة المنازل القائمة على القطع المذكورة وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم في البلدية. فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

هكذا في الأصل

تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء فصبية جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٢٠) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٦ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش رقم (١٤/٢٠) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٨ والمتضمن الموافقة على إلغاء التجاري المحلي والمساحات على القطعة رقم (١٢) حوض رقم (٣) ببناء عجرة وتحويلها إلى تجاري طولي بارتداد أمامي (٣) بداية من الشارع ذو السعة (١٦) إلى الشارع ذو السعة (١٢) ضمن القطع (١٢، ١٣) من نفس الحوض وتحويل الأجزاء المتبقية إلى سكن (ج) حسب السكن المجاور وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم في البلدية. فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش

المهندس مازن قطيشات

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (١٠) بند (٤) تاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية المعراض/منطقة الحداده رقم (١/٢٠٠٣/٢٥) تاريخ ٢٠٠٣/١١/٦ والمتضمن تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٦) المار بالقطع ذوات الأرقام (٩٩، ٩٨، ٧٣) من حوض رقم (١٦) العزب من أراضي الكثة ليضم في سعته للشارع المعبد على الواقع وحسب الترسيم المعد من قبل بلدية المعراض. فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية في بلدية المعراض خلال مدة الاعتراض.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (٨) بند (٤) تاريخ ٢٠٠٤/٣/١٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية المعراض/منطقة ساكب رقم (٢٠٠٣/١٨) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٧ والمتضمن الموافقة على تعديل الشارع سعة (٢) المار بالقطع ذوات الأرقام (٣٠٥، ٣٢٧، ٢٥٩، ٦٢، ٢٥٨، ٣٠٦، ٣٢٦، ٣٠٧، ٢٧٣) وجميعها من حوض رقم (٦) المسرب من أراضي ساكب، حيث تبين بعد مقارنة المخطط الهيكلي مع مخططات الأراضي أن الشارع ملسر وإن الانحرافات لا تتطابق مع المخطط وبما أن الشارع مفتوح ومعد حسب ما هو مقرر على لوحات الأراضي وحسب الترسيم المعد من قبل البلدية. فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإيداعه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية في بلدية المعراض خلال مدة الاعتراض.

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (١٧) بند (٨) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية المعراض/منطقة الحداده رقم (١١/٢٠٠٤/١١) تاريخ ٢٠٠٤/٤/٢١ والمتضمن تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٦) المار بالقطع ذوات الأرقام (٤٦، ٤٥، ٤٧، ٧٢، ٥٣، ٥٢، ٥٠، ٤٩) من حوض رقم (١١) أبو شحتيت من أراضي الكثة والقطع ذوات الأرقام (١٤٢، ١٣٨، ٤٥) من حوض رقم (٥) الجانين من أراضي الكثة ليضم في سعته الأجزاء المعبد من الطريق الزراعي سعة (١٠) وكذلك تعديل مسار الطريق التنظيمي سعة (١٦) المار بالقطع ذوات الأرقام (٥٣، ٥٢، ٥٠، ٤٩، ٤٨) من حوض رقم (١١) أبو شحتيت ليتناسب مع الشارع المفتوح على الواقع والمعد وحسب الترسيم المعد من قبل البلدية. فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية في بلدية المعراض خلال مدة الاعتراض.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (٢٣) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية برما رقم (٧١) بند (١١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٩ والمتضمن ما يلي:

١- إلغاء الشارع التنظيمي سعة (١٢) المار بالقطع ذوات الأرقام (٣٢، ٣٤) حوض رقم (٣) أبو عماره والقطع ذوات الأرقام (٦، ٣) حوض رقم (٦) الزيتون بسبب ترسيم الشارع على الوادي ويصعب فتحه مع إبقاء الوادي على سعته.

٢- إلغاء الطريق التنظيمي سعة (١٦) المارة بالقطعة رقم (٣٢) بسبب وجود بناء بسعته.

٣- ترسيم طريق سعة (١٦) المار بالقطع ذوات الأرقام (٣٣، ٣٤) حوض رقم (٣) أبو عماره وكما هي مقترحة ومعدة على الواقع وحسب الترسيم المعد من قبل البلدية.

٤- ترسيم طريق سعة (١٦) مار بالقطعة رقم (٣) حوض رقم (٦) وذلك لخدمة القطعة رقم (٦) حوض رقم (٦) الزيتون وحسب الترسيم المعد من قبل البلدية.

فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية في بلدية برما خلال مدة الاعتراض.

* * * * *

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (٢٢) بند (١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية التميم منطقة الكلفا رقم (١٠٧/١) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٤ والمتضمن إزاحة الشارع التنظيمي سعة (١٢) والذي يمر من خلال القطعة رقم (٢٢) والقطعة (٢٥) حوض رقم (١٨) إلى الجهة الشرقية، حيث أن القطعتين (٢٢، ٢٥) تعود للملك مع تغيير مسلة الاستعمال لجزء من القطعة رقم (٢٢) من سكن (أ) إلى سكن (ب) وحسب الترسيم المعد من قبل بلدية التميم. فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية في بلدية التميم خلال مدة الاعتراض.

مكزن الأصل

إعلان

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (٤) بند (٧) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمدينة المعراض منطقة الحدادة رقم (٢/٢٠٠٣/٢٩) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٨ والمتضمن تعديل الطريق التنظيمي سعة (٦م) والمار بالقطع ذوات الأرقام (١٧٥، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ٨٤، ١٤٥، ٨١، ٨٠، ٢٠٠) وجميعها من حوض رقم (١٠) المرش من أراضي الكنة وذلك بسبب وقوع عدة منازل بسعتها وكذلك إلغاء الدوار الواقع على القطع ذوات الأرقام (٢٠٠، ٨٠) لعدم الحاجة له ليتناسب مع الواقع القائم وحسب الترسيم المعد من قبل البلدية. فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين. حيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية في بلدية المعراض خلال مدة الاعتراض.

الدكتور المهندس هشام أحمد الشوم

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم / رئيس بلدية عجلون الكبرى

المهندسين وليد طعيمه

يعن لإطلاع العموم في منطقة (عجلون) بلدية عجلون الكبرى ان اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية عجلون الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٥٢) تاريخ ٢٠٠٤/١/١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة (عجلون) بلدية عجلون الكبرى رقم (٢٣) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٣٠ والمتضمن الموافقة على إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً وذلك بتعديل مسار الشارع وبنفس سعة والمار بالقطع ذوات الأرقام (٤٠٦، ٢٠٨، ٥٥، ١٩٩) حوض (١٠) وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة عجلون خلال المدة القانونية مرفقه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

يعن لإطلاع العموم في منطقة (عجوة) بلدية عجلون الكبرى ان اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية عجلون الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٤٧) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة (عجوة) بلدية عجلون الكبرى رقم (٢٤) بند (١) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١١ والمتضمن الموافقة على إلغاء الطريق التنظيمي سعة (٤م) المارة بوسط القطعة رقم (٧٤) حوض (٧) الريزقوله وإلغاء الطريق سعة (٤م) المار بالقطع ذوات الأرقام (٢٤١، ٢٤٢) وجزء من القطعة رقم (٩٢) المحاذي للقطعة رقم (٧٤) وحتى بداية القطعة (٧٥) من الحوض نفسه مع إحداث نهاية مظلة ضمن القطعة رقم (٩٢) وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة عجوة خلال المدة القانونية مرفقه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

يعن لإطلاع العموم في منطقة (عين جنا) بلدية عجلون الكبرى ان اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية عجلون الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٤٨) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة (عين جنا) بلدية عجلون الكبرى رقم (١٩) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٣ والمتضمن الموافقة على اعتماد الطريق الإلزامي المار بالقطع (٩٣، ٩٤، ٨١) حوض (١٨) واعتمادها طريق درج تنظيمية وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة عين جنا خلال المدة القانونية مرفقه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

إعلان

بناء على قرار اللجنة المحلية في بلدية برهش رقم (١/٢٣) تاريخ ٢٠٠٣/١/١٤ والمتضمن:-
إيداع إعلان الشارع المصدق تصديقاً مؤكثاً بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٠٧٣) تاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٨ والمار بالقطع ذوات الأرقام (٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٣٧، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ١٢١، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ١١٦، ٣١، ١٠٢، ٩٨، ٩٩، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ١٢٢) من حوض رقم ٤/ العراوب الجنوبي.

قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية برهش منطقة كفرعوان خلال المدة القانونية على أن تكون مدعمة بالمخططات التوضيحية.

المهندس ساري مهيدي

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية برهش

رئيس بلدية برهش

إعلان

يعن للعموم بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الاشرافية رقم (٣/٢٢) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٨، والمخطط التعديلي المتضمن الموافقة على تغيير مسار طريق تنظيمي سعة (٦م)، والمار بالقطع ذوات الأرقام (١٢٧، ٨١، ٨٦) حوض رقم (١١) البلد، وحسب الترسيم، حيث أن القطعة رقم (١٢٧) يوجد فيها شارع تنظيمي يمر بها، فأصبح هناك فضلة في طرفها من الجهة الجنوبية، وعند تخفيض الشارع من (١٢٢) إلى (٨٦) وتقدم صاحب القطعة رقم (١٢٧) لشراء فضلة الشارع الناتجة عن التخفيض، وحيث أن الفضلة والجزء المتبقي من الفضلة رقم (١٢٧) حوض (١٢٧) البلد لا تصلح للبناء بعد التوحيد. قررت اللجنة المحلية تغيير مسار الطريق ليصبح على حد الفضلة رقم (١٢٧) من الجهة الجنوبية، حتى يتمكن صاحب القطعة رقم (١٢٧) من شراء الفضلة وضمها إلى القطعة الكبيرة (١٢٧) من الجهة الشمالية. قررت اللجنة اللوائية (الموافقة) وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة الاشرافية ضمن المدة القانونية، على أن يكون الاعتراض مدعماً بالمخططات اللازمة.

المهندس مسعود الروابدة

رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية

بلدية دير أبي سعيد الجديدة

مكزن الأصل

إعلانات

صادره عن رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا / رئيس بلدية الرمثا الجديدة

المهندس جميل المومني

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الرمثا بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم ٢٠٠٤/١٥/٢٣ تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٠ والمتضمن الموافقة على تثبيت الطريق سعة (٤م) المارة بالقطعة رقم (٧٦) من الحوض رقم (٢٨) الجلمه من أراضي الرمثا تنظيميا ومدها حتى تصل بين الشارع ذو العرض (١٦م) والشارع ذو العرض (١٢م) كما هي على الواقع. وذلك حسب المخططات المعده من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وإثاء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة البويضة بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم ٢٠٠٤/٩/١٧ تاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في منطقة البويضة رقم ٢٠٠٣/١١/٩ تاريخ ٢٠٠٣/١١/٩.

والمتضمن الموافقة على احداث طريق بسعة (٦م) وبنهاية مظلة ضمن القطعة رقم (١) من الحوض رقم (١١) من أراضي البويضة لخدمة المنازل القائمة على القطعة المذكورة.

وذلك حسب المخططات المعده من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وإثاء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الرمثا بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم ٢٠٠٤/٢٠/٤٣ تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في منطقة الرمثا رقم ١٢٤ تاريخ ٢٠٠٤/٧/٦.

والمتضمن الموافقة على تعديل خط الشارع التنظيمي المار بالقطع ذوات الأرقام (٣١٧، ٣١٦، ٨٨) من حوض (٢٨) الدوار من أراضي الرمثا والقطع ذوات الأرقام (٤٦، ٤٤) من حوض (٢٤) لم السداتر بحيث يتوافق مع خطوط الإفرار وذلك تجلباً لأمنية القائمة على القطعة رقم (٣١٦) من حوض (٢٨) الدوار .

حسب المخططات المعده من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة الرمثا خلال المدة القانونية وإثاء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء بني كنانة

المهندس يوسف العمري

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (١٩/٧) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٩ الموافقة على ابداع اعلان المخطط التعديلي لتخفيض سعة الشارع التنظيمي عرض "م" إلى ١٠م. والمار بالقطع ذوات الأرقام (١٦، ٧٩، ٧٨، ٦٦، ٧٤، ٥٨، ١٠١، ١٠٠) من حوض رقم (١٢) عين الجمل/ مما الروسان وإزالة الشارع الذي سبته (٦م) إلى جهة الشمال والمار بالقطع ذوات الأرقام (١٠١، ٥٨) من نفس الحوض ونفس المنطقة واهدات منحى للقطعة (٥٥) وتوسيع المنحى المار في القطعة (١٦) من نفس الحوض ونفس المنطقة الذي يتقاطع مع نفس الشارع المراد تخفيضه اعلاه.

وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة سما/ بلدية السرو وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومه بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية مغنونه باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة سما/ بلدية السرو خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٢٠/٦) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٦ الموافقة على ابداع المخطط التعديلي لاهدات طريق تنظيمي سعة (٦م) بين القطعتين (٨، ٩) حوض رقم (٤) من أراضي حريما وذلك بانقطاع مترين من القطعة رقم (٨) وأربعة امتار من القطعة رقم (٩) من أراضي حريما.

وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة حريما/ بلدية اليرموك الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومه بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية مغنونه باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة حريما/ بلدية اليرموك الجديدة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

مكتبة الوثائق الأصل

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٢/٥) تاريخ ٢٠٠٤/١/١٤ الموافقة على ايداع اعلان مخطط التعديلي لتغيير صفة استعمال اجزاء من القطع ذوات الأرقام (٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٤، ٤٥، ٢٢، ٢٣، ٩، ٨، ٧، ١١، ٤٧، ٤٨، ٢، ١٢٥، ١، ١٤) وكامل القطعة رقم (٤٩) من الحوض رقم (٢) الذئبية من سكن (ج) الى تجاري طولي واجزاء من القطع ذوات الأرقام (٢٩، ٢٨، ٢٧، ١٥، ١٣، ١٠، ٢) وكامل القطع ذوات الأرقام (٢٤، ٢٣، ١٧، ١٦، ١٢، ١١، ٨، ٠٦، ٥، ٤، ٣) من الحوض رقم (١١) البلد من سكن (د) الى تجاري طولي وجزء من القطعة رقم (١) من الحوض رقم (١١) البلد من مباني عامة الى تجاري طولي. وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة سمر/ بلدية الشغلة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معطونه باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة سمر/ بلدية الشغلة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٢١/٧) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢ الموافقة على ايداع اعلان المخطط التعديلي لتخفيض الشارع التنظيمي سعة "١٢" لينطبق على شارع الجزيرة سعة (١٠)م والمار بالقطع ذوات الأرقام (١٨، ١٩) حوض رقم (٤) الاعواج/ ايدر والقطع ذوات الأرقام (٧٠١، ٧١٥، ٧١٦) من لوحة رقم (١٢) و(٧٠٩، ٧١٧، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٦) من لوحة رقم (٨) حوض رقم (٣) والقطع رقم (١٩، ١٨) حوض رقم (٤) من اراضي ايدر. وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة حاتم/ بلدية السرو وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معطوله باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة حاتم/ بلدية السرو خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لبلدية خالد بن الوليد قررت بقرارها رقم (١٤/٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٣ الموافقة على ايداع اعلان مخطط الغاء شارع تنظيمي سعة (٦)م والمار بمنتصف القطعة رقم (٨٨) حوض (٦) المزرعة للشرقي من اراضي المخيبة التحتا واستحداث شارع بدول ضمن القطعة نفسها وحسب المخطط التنظيمي التعديلي المعد من قبل البلدية. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة المخيبة التحتا وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لمن لهم مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معطونه باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة المخيبة التحتا خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس معاوية خذاعله

ونيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية

بلدية خالد بن الوليد

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الشجرة/ بلدية سهل حوران بان اللجنة اللوائية التنظيمية لبلدية سهل حوران قررت بقرارها رقم (٢٤/١٦/٢٤) تاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٢ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة (الشجرة) رقم (١٤/٦٧) تاريخ ٢٠٠٤/٤/١١ والمتضمن:- الموافقة على احداث شارع سعة (١٠)م ضمن القطعة رقم (١٢) من حوض رقم (١٠) المحاريب الشرقي لتسهيل خدمة القطعة المذكورة ولتسهيل المرورها ضمن تنظيم سكن (ج) وذلك حسب المخططات المقترحة للمرفقة والمعدة من قبل المنطقة. وبعد البحث والمناقشة قررت اللجنة اللوائية التنظيمية لبلدية سهل حوران الموافقة على قرار اللجنة المحلية المذكور اعلاه. واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار والمخططات وتقديم اقتراحاتهم واعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في منطقة الشجرة خلال المدة القانونية واثاء ساعات الدوام الرسمي على ان تكون مدعومة بالأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس اسامه عبيدات

ونيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية سهل حوران

ونيس بلدية سهل حوران

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم ان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في بلدية مؤتة والمزار قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة الطيبة رقم (٢٠٠٤/١٠/٢) والمتضمن الموافقة على اضافة الجزء المتبقي من القطعة رقم (٦٤) حوض رقم (٣١) المزارع من اراضي منطقة الطيبة الى حدود التنظيم وتحويلها من زراعي الى سكن (ب) لكي يتمكن ملكي للقطعة من الافراز وذلك لوجود ابنية على القطعة وقررت اللجنة بقرارها رقم (٧٨/٣) تاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٩ الموافقة على ذلك. واعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات المعدة لهذه الغاية لدى قسم التنظيم في مركز البلدية وتقديم اقتراحاتهم واعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة الطيبة خلال الفترة القانونية للاعتراض.

المهندس نايض اللهون

ونيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية

في بلدية مؤتة والمزار

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية المزار الجديدة (منطقة زوبيا) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية المزار الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٤٠) تاريخ ١٢/٨ تاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لبلدية المزار الجديدة منطقة زوبيا رقم ١٢/٨ تاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٤ م والمتضمن:- الموافقة على تعديل مسار الطريق التنظيمي سعة (٦) م والمار بين القطع ذات الأرقام (٧٠٦، ٧٠٥، ٧٠٣، ٧٠١، ٧٠٧، ٧٢١، ٧١٠، ٧٠٩، ٧٠٨) من حوض البلد رقم (٣) واعتماد الطريق الأفريقي كطريق تنظيمي وذلك كون الطريق مفتوح ومعد في المكان المعد وتجنباً لحدوث فضلات وتخفيف الضرر عن القطع (٧٢١، ٧١٠، ٧٠٩) وذلك حسب المخطط المرفق. وقررت اعلاؤه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة اعلاه الى مكاتب اللجنة المحلية مدعاه بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس نواف الجمال

رئيس بلدية المزار الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية المزار الجديدة

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية المزار الجديدة (منطقة جحفية) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية المزار الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٥٩) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لبلدية المزار الجديدة منطقة جحفية رقم ١/١٨ تاريخ ٢٠٠٤/٥/٦ م والمتضمن:-

١ - الموافقة على إزالة الشارع التنظيمي بعرض (١٠) م والمار بالقطعة رقم (٤) من حوض (١٠) الشياح الى الجهة الغربية من نفس القطعة وذلك لوجود اعمدة كهرباء ضغط عالي مما يشكل البلدية لسؤال باهضة.

٢ - تعديل مسار الشارع بحيث يكون التعديل من الطرفين ويأخذ من القطعة رقم (٤) سبعة امتار. من القطع ذات الأرقام (٢٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠) من حوض رقم (١٠) الشياح (٣).

٣ - تعديل مسار الدخلة بعرض (٦) م والمارة بالقطع ذات الأرقام (١٦، ٢٥) من حوض (١٠) الشياح بحيث يكون التعديل من القطعتين وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

قررت اعلاؤه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة اعلاه الى مكاتب اللجنة المحلية مدعاه بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس نواف الجمال

رئيس بلدية المزار الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية المزار الجديدة

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للواء الطيبة

المهندس حسني مساعده

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للواء الطيبة قد قررت بقرارها رقم (٦٨/٢) تاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٣ وبعد اطلاعها على قرار اللجنة المحلية لتنظيم منطقة صما رقم (٣٥/٣) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية المذكور اعلاه ومضمونه الموافقة على احداث منحى يربط بين طريق بسعة (٦) م وشارع بسعة (١٠) م بحيث تكون توسعة للمنحى من القطعة (٧٠٤) حوض (٨) من اراضي صما.

بحق لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم مرفقه بالأوراق الثبوتية اللازمة لدى اللجنة المحلية لمنطقة صما ولمدة شهر اعتباراً من تاريخ صدورهما في الجريدة الرسمية والجراند المحلية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للواء الطيبة قد قررت بقرارها رقم (٧٧/٤) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لتنظيم منطقة دير السعنه رقم (٦٩/٢) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٣ ومضمونه بعد الاطلاع على تنظيم الشارع المحاذي لقطعة الارض رقم (٧٠٦) حوض رقم (٤) البلد من اراضي بلدة دير السعنه تبين ان الشارع المحاذي لها هو شارع تنظيمي حسب واقع الأثر وبعد دراسة تنظيم القطعة المذكورة تبين ان الشارع يتعدى حدود القطعتين رقم (٧٠٦، ٧٠٧) لذلك تقرر اللجنة المحلية إلغاء جزء من الشارع التنظيمي المار بالقطعتين المذكورتين لسوء تنظيم باقي الشارع حسب المخطط المرسوم لهذه الغاية. بحق لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم مرفقه بالأوراق الثبوتية اللازمة لدى مكاتب اللجنة المحلية لمنطقة دير السعنه ولمدة شهر اعتباراً من تاريخ صدورهما في الجريدة الرسمية والجراند المحلية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للواء الطيبة قد قررت بقرارها رقم (٥٦/١) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣٠ وبعد اطلاعها على قرار اللجنة المحلية/منطقة دير السعنه الاول رقم (٥٠/١) تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية المذكور اعلاه ومضمونه (الموافقة على استحداث شارع سعة (١٢) م وحسب المخطط المرسوم والذي يمر بقطع الاراضي ذات الأرقام (٤، ٥١، ٥٠، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠) استحداث كسرات لسي الجزء الجنوبي الشرقي من القطعة رقم (١٠٠) والواقع في الحوض رقم (١٥) من اراضي بلدة دير السعنه حيث يوجد كثلة سكانية في المنطقة وكذلك يوجد عدد كبير في الجهة الشرقية كما هو موضح ذلك على المخطط المرسوم وتوسيع التنظيم الى الجهة الشمالية. وبغير صفة الاستعمال فيها من خارج التنظيم الى السكن (١) وذلك حسب السكن المجاور وبعد مناقشة قرار اللجنة اللوائية الموافقة على قرار اللجنة المحلية المذكور اعلاه ورفع المعاملة لاعلاؤه للاعتراض لمدة شهر بحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم مرفقه بالأوراق الثبوتية اللازمة لدى اللجنة المحلية للمنطقة دير السعنه ولمدة شهر اعتباراً من تاريخ صدورهما في الجريدة الرسمية والجراند المحلية.

مكذبا من الأصل

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة الولائية للواء الطيبة قد قررت بقرارها رقم (٧٤/٢) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم منطقة دير السعنة الاول رقم (٥٨/١) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٦ تغيير صفة الاستعمال في اجزاء من قطع الاراضي ذوات الأرقام (٦، ٧، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٩) من حوض رقم (٥) ابو القرام من اراضي بلدة دير السعنة وذلك من سكن ريفي الى سكن (أ) حسب السكن المجاور لكثرة الابنية القائمة في تلك المنطقة كما هو مبين على المخطط المرسوم لهذه الغاية. يحق لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم مرفقة بالأوراق الثبوتية اللازمة لدى مكاتب اللجنة المحلية لمنطقة دير السعنة ولمدة شهر اعتباراً من تاريخ صدورها في الجريدة الرسمية والجرائد المحلية.

* * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة حوفا الوسطية ان لجنة التنظيم اللوائية لبلدية الوسطية قررت بقرارها رقم (٩/١) تاريخ ٢٠٠٤/٣/٨ المتضمن الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة حوفا رقم (٧/٧) تاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٥ المتضمن الغاء الشوارع المحدثة بقرار مجلس التنظيم الاعلى رقم (٦٣٤) تاريخ ٢٠٠١/٥/١٣ واعادة تحويل صفة الاستعمال الى سكن ريفي فسي القطع ذوات الأرقام (١٢٧، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ٢٧، ٢٨، ١٤٠، ٧٥) من حوض رقم (٢) الحمر الشمالي من اراضي بلدة كفرعان وذلك حسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية.

واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى لجنة التنظيم المحلية في منطقة كفر اسد - بلدية الوسطية إذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس محمد مرادشدة

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الوسطية

إعلان

• يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في بلدية سحاب قررت بقرارها رقم (٢٠٠٤/٣/٢٠) لعام ٢٠٠٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والابنية رقم (٢٠٠٤/٣/١٨) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٥ والمتضمن على تغيير صفة الاستعمال للقطع ذوات الأرقام (١٢، ٣٠، ٣١، ٢٠١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢٩) حوض رقم (٥) سلوود من اراضي سحاب من سكن (ب) الى تجاري طولي وذلك لخدمة المنطقة ولوجود عدة ابنية تجارية قائمه على بعض القطع اعلاه وحسب المخطط التعديلي المرفق والمعد لهذه الغاية.

ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في بلدية سحاب خلال شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين مرفق بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس هديشة الغريشه

رئيس بلدية سحاب

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لبلدية سحاب

إعلان

• يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في بلدية سحاب قررت بقرارها رقم (١/١/١٦) لعام ٢٠٠٤ تاريخ ٢٠٠٤/٤/١٢ الموافقة على تعديل مسار الطريق الواقع في قطعة الارض رقم (١٢) حوض (٥) سلوود من اراضي سحاب بحيث تصبح مناصلة بين القطعتين (١٢، ٣٠) حوض رقم (٥) سلوود كونها تخدم القطعتين وحسب المخطط التعديلي المرفق. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في بلدية سحاب خلال مدة شهر مرفق بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس هديشة الغريشه

رئيس بلدية سحاب

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لبلدية سحاب

* * * *

إعلان

• تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الموقر باتها قررت بقرارها رقم (٦١) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢١ الموافقة على معمله احداث شوارع وطرق وتعديل شارع ضمن الحوض رقم (٤) بركة مغاير سعود من اراضي لواء الموقر حسب المخططات المعده لهذه الغاية.

واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مديرية الشؤون البلدية للواء الموقر اثناء الدوام الرسمي وتقديم الاعتراضات ان وجدت الى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة مدعاه بالوثائق المطلوبة خلال الفترة القانونية.

المهندس بلال حسن المومني

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الموقر

* * * *

إعلان

• تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الموقر باتها قررت بقرارها رقم (٦٢) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢١ الموافقة على احداث شارع ضمن الحوض رقم (٨) المطبة من اراضي لواء الموقر حسب المخططات المعده لهذه الغاية.

واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مديرية الشؤون البلدية للواء الموقر اثناء الدوام الرسمي وتقديم الاعتراضات ان وجدت الى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة مدعاه بالوثائق المطلوبة خلال الفترة القانونية.

المهندس بلال حسن المومني

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الموقر

مكاتب الأصل

إعلان

- تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الموقر بأنها قررت بقرارها رقم (٤٥) لعام ٢٠٠٤ الموافقة على قرار مجلس التنظيم الاعلى رقم (٢٤٧) تاريخ ٢٠٠٤/٣/٩ والمتضمن الموافقة على احداث طرق سعة (٦)م ضمن الحوض رقم (٨/ المطبه) من اراضي لواء الموقر. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مديرية الشؤون البلدية للواء الموقر اثناء اوقات الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة اللوائية المشتركة في المكان المشار اليه اعلاه خلال الفترة القانونية.

الدكتور المهندس مالك المومني

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الموقر

* * * * *

إعلان

- تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الموقر بأنها قررت بقرارها رقم (٣٩) لعام ٢٠٠٤ الموافقة على قرار مجلس التنظيم الاعلى رقم (٣٣٥) تاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٨ والمتضمن الموافقة على احداث شارع سعة (١٠)م ضمن الحوض رقم (٦/ الفالج) والحوض رقم (٧/ الزبارة) من اراضي لواء الموقر. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مديرية الشؤون البلدية للواء الموقر اثناء اوقات الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة اللوائية المشتركة في المكان المشار اليه اعلاه خلال الفترة القانونية.

الدكتور المهندس مالك المومني

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الموقر

* * * * *

إعلان

- قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لبلدية لواء الموقر بقرارها رقم (٢٠٠٤/٦٨) بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة ام بطمة رقم (٢٠٠٤/٢٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٨ والمتضمن الموافقة على تصديق الطريق المحدث بموجب قرار مجلس التنظيم الاعلى رقم (٢٦٦) بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٤ بسعة (٦)م ضمن الحوض رقم (٨) ام بطمة وتصديقه تصديقاً نهائياً. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور اعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ام بطمة اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال الفترة القانونية.

المهندس ابراهيم المصبرات

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لبلدية لواء الموقر

إعلان

- قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لبلدية لواء الموقر بقرارها رقم (٢٠٠٣/١٢) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة المفاير رقم (٢٠٠٣/٣) بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٦ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال من تجاري طولي الى سكن (أ) في القطعتين رقم (١٣، ١٦٧) حوض (١) مغاير منها الشرقي والغاء طريق سعة (٦)م في القطعتين ذات الأرقام (١٣، ١٦٧) واستحداث اخر بديل في القطعة رقم (١٣) حوض (١) مغاير منها الشرقي وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور اعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة المفاير اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال الفترة القانونية.

المهندس ابراهيم المصبرات

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لبلدية لواء الموقر

* * * * *

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ناعور

المهندس عماد العبدالات

- يعن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية المشتركة للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في بلدية ام البساتين رقم (٢٠٠٤/٣٢) تاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٠ المتضمن الموافقة على تخفيض وتعديل سعة ومسار الشارع التنظيمي (١٢)م الى (٨)م ولما بالقطع ذوات الأرقام (٤٤، ٤٣، ٤١، ٣٩) من الحوض رقم (٦) المرهف/ منطقة السامك وحسب المخطط التعديلي المقترح مع تخفيض سعة المنحنى بالقطع (٤٤)، (٤٣) وذلك لتخفيف الضرر عن القطعة رقم (٤٤) ولتجنب اهلاك صندوق البلدية من أي تعويضات او مطالبات مستقبلاً. قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٨٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية ام البساتين اثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

- يعن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية المشتركة للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في بلدية ام البساتين رقم (٢٠٠٤/٤٦) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ المتضمن الموافقة على استحداث طريق سعة (٦)م ضمن القطعة رقم (٨٥) حوض رقم (٥) صباحاً من اراضي ام البساتين وذلك استمرارية للطريق المقطوع والمحاذي للقطعة رقم (٨٣) من نفس الحوض كشارع ربط وتخدمة الابنية القائمة على القطعة. قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٨٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية ام البساتين اثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

مكذبا من الأصل

• يعلن للعموم بان اللجنة الولائية للتنظيم والابنية المشتركة للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والابنية لمنطقة المشقر في بلدية ناعور الجديدة رقم (٢٠٠٤/٤١) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٣ المتضمن الموافقة على اضافة شريط تنظيمي في القطعة رقم (١) حوض رقم (٧) المناخ وتحويله من زراعي خارج التنظيم الى سكن (ج) واحداث شارع تنظيمي بسعة (١٢) م بين القطع ذوات الأرقام (١) حوض (٧) المناخ والقطعة رقم (٧٢) حوض (٣) العذسية واحداث طريق تنظيمي بسعة (٦) م وبنهاية مظلة في القطعة رقم (١) حوض (٧) المناخ وكما هو موضح على المخططات التعديلية المرفقة. قررت اللجنة الولائية بقرارها رقم (٧٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في منطقة بني هاشم في بلدية ناعور الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

* * * * *

• يعلن للعموم بان اللجنة الولائية للتنظيم والابنية المشتركة للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في بلدية أم البساتين رقم (٢٠٠٤/٤٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٨ المتضمن الموافقة على تخصيص مسعة التقاء الشوارع (١٦) م ضمن القطعة رقم (٣٢) حوض (٥) صبحا من اراضي أم البساتين وذلك لتخفيف الاكتظاظات. قررت اللجنة الولائية بقرارها رقم (٩٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية أم البساتين أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

* * * * *

• يعلن للعموم بان اللجنة الولائية للتنظيم والابنية المشتركة للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والابنية لمنطقة المشقر في بلدية حسان الجديدة رقم (٣/١) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٠ المتضمن الموافقة على توسيع الطريق الزراعي ذو مسعة ٦ م والمار بالقطع ذوات الأرقام (١، ٧، ٩) حوض (٢) الوسيه ليصبح مسعته (١٢) م مناصفه حسب ما ورد بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم ج/١٦/٩/٢٣٨٣٥ تاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٩ واعتماده تنظيمياً واحداث طريق مسعه (٦) م بنهايه مظلة ضمن القطعة رقم (١) حوض (٢) الوسيه حسب المخططات التعديلية المرفقة. قررت اللجنة الولائية بقرارها رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة المشقر في بلدية حسان الجديدة حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

• يعلن للعموم بان اللجنة الولائية للتنظيم والابنية المشتركة للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والابنية لمنطقة المشقر في بلدية حسان الجديدة رقم (٢١/٢) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٣ المتضمن الموافقة على تعديل الشارع مسعه (١٢) م المار بالقطع ذوات الأرقام (٣٦، ٣٧، ٣٨) حوض (٢) الوسيه من اراضي المشقر تفادياً لهدم البناء القائم وذلك حسب المخططات التعديلية المرفقة.

قررت اللجنة الولائية بقرارها رقم (٩٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة المشقر في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية لمنطقة المشقر في بلدية حسان الجديدة حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

* * * * *

• يعلن للعموم بان اللجنة الولائية للتنظيم والابنية المشتركة للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والابنية لمنطقة حسان في بلدية حسان الجديدة رقم (١٥/١) تاريخ ٢٠٠٤/٤/١٣ المتضمن الموافقة على إلغاء جزء من الشارع ذو مسعه (١٠) م الواقع ضمن اراضي حسان لوجود بناء قائم وسور دكة في مسعته وإلغاء الطريق ذو المسعه (٦) م لوجود قبر وبناء في مسعته وذلك تفادياً لهدمها وذلك ضمن القطعة رقم (٥) حوض (٢) الشولمر من اراضي حسان وذلك حسب المخططات التعديلية المرفقة.

قررت اللجنة الولائية بقرارها رقم (٥٩) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة حسان في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية لمنطقة حسان في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

* * * * *

• يعلن للعموم بان اللجنة الولائية للتنظيم والابنية المشتركة للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والابنية لمنطقة حسان في بلدية حسان الجديدة رقم (١٥/٣) تاريخ ٢٠٠٤/٤/١٣ المتضمن الموافقة على إلغاء جزء من الشارع ذو مسعه (١٠) م المار بالقطع ذوات الأرقام (٨٠، ١٠٦، ١٠٨) حوض (٣) للمربط لوقوعه في بركة أثرية والموافقة على تغيير صفة استعماله بعد إغلقه من شارع إلى سكن (أ) حسب السكن المجاور وتوسيع الطريق الأفرازي مسعه (٣) م لتصبح (٦) م وهي معدة على الموقع واعتمادها تنظيمياً المرة بالقطع ذوات الأرقام (٨٠، ١٩٠) مناصفه حسب المخططات التعديلية المرفقة.

قررت اللجنة الولائية بقرارها رقم (٦٩) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة حسان في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية لمنطقة حسان في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

مكتبة الأصل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في مرج الحمام

المهندس غسان خريسات

يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (١٣٦) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨ الموافقة على ايداع إعلان مخطط تطابق الشارع التنظيمي مع الشارع الإفرازي للقطع ذوات الأرقام (٢٨٤، ٢٨٣، ٢٩٠، ٢٩١) حوض رقم (٥) المرصص والقطعة (٤٨) حوض رقم (٤) المشبك. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

.....

يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (١٣٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٧ الموافقة على ايداع إعلان مخطط تطبيق أحكام سكن (د) على القطعة رقم (١٢٢٦) حوض رقم (٢) الطبقة باستثناء الارتداد الأممي يبقى بأحكام سكن (ا). للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

.....

يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (١١٠) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٣ الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي سعة (١٦م) والمار ضمن القطعة رقم (٢٠) حوض (٨) أم السماق واستحداث شارع آخر بعرض (١٠م) من نفس القطعة محاذي للنفخة المارة بالقطع ذوات الأرقام (٢٠، ٨٦٨، ٨٦٦، ٨٦٥) بحيث تصبح سعة الشارع (١٦م) واحداث ملحق شارع من القطعة رقم (٨٦٨) من نفس الحوض. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في مرج الحمام قد قررت بقرارها رقم (١٣٠) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٧ الموافقة على ايداع إعلان مخطط تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (٣٠٩، ٣١٣، ٣١٦) وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (١٠٠٦، ٩٨٤) حوض رقم (٦) المدورة من سكن (ا) إلى تجاري طولي بارتداد أممي (م).

للاعتراض لمدة اسبوعين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة مرج الحمام خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

.....

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة

المهندس محمد عبد المحسن أبو القم

تعين اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة بصلتها لجنة محلية للتنظيم والابنية بأنها قررت بقرارها رقم (٤٥٤/ل.م) لعام ٢٠٠٤ الموافقة على استحداث شارع بسعة (٦) م لغاية الخدمات والمار من القطع ذوات الأرقام (٥٧، ٥٦، ١٦، ٣١) حوض رقم (٣) والمحاذي للقطع ذوات الأرقام (١، ١٨٢) حوض رقم (٤) من اراضي الدبيلة وإيداع إعلان الشارع المصدق تصديقاً مؤقثاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٦٢٠) تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٦ م ، للاعتراض لمدة (١٥ يوم) من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية.

لغلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية / للواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي ، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض ، تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعونة إلى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

.....

قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة بصلتها لجنة محلية للتنظيم والابنية الموافقة على ما جاء بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم (٩٥٣٥/١/٦١/ج) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢ والمتضمن الموافقة على إضافة تنظيم صناعات متوسطة واحداث شوارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٧، ٣٠، ١٠٢، ٢٩، ١٠١، ١٠٨، ٦٨، ٢٥، ٢٤، ٧، ٨، ٦) من الحوض رقم (٥) المنفحة من اراضي المشفى وإضافة للقطع ذوات الأرقام (٤١٠، ٤٠) من نفس الحوض وإيجالها ضمن تنظيم صناعات متوسطة ، وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية .

عكاز من الأصل

تعلن اللجنة الولائية المشتركة للواء الجيزة بصفتها لجنة محلية للتنظيم والابنية بأنها قررت بقرارها رقم (م.د/٢٤٥) لعام ٢٠٠٤ الموافقة على تغيير صفة استعمال من ارتداد إلى تجاري محلي وتخفيض جزء من شارع من (١٠٠م) إلى (٦١م) من جهة القطع ذوات الأرقام (٨٠٧) وإلغاء شارع سعة (١٠م) مار بالقطعة رقم (٨) حوض رقم (٢٠) من أراضي الدامخي ، وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية.

فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة الولائية المشتركة في مبنى بلدية الجيزة الجديدة/لواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي ، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض ، تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعلونة إلى رئيس اللجنة للولاية المشتركة للواء خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

.....

تعلن اللجنة الولائية المشتركة لبلديات لواء الجيزة للتنظيم والابنية بأنها قررت بقرارها رقم (٦٧) لعام ٢٠٠٤ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة أم الرصاص رقم (١٤) لعام ٢٠٠٤ م المتضمن الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي لمار بالقطعة رقم (٧٠٩) (٧٠٨) (٤٠) حوض رقم (٣) من أراضي الجميل وإعلان للاعتراض لمدة شهر من نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة الولائية المشتركة في مبنى بلدية الجيزة الجديدة /لواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي ، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض ، تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعلونة إلى رئيس اللجنة للولاية المشتركة للواء خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

.....

إعلان

يعلم لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة الولائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٢٢٥) حوض رقم (٥) البلد من أراضي مويص من سكن (ج) إلى تجاري طولي وإحداث ارتداد أمامي بعرض (٣م). وإعلانه للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معلونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية .

المهندس خليل محمد الدياس

رئيس بلدية عين الباشا الجديدة

رئيس اللجنة الولائية المشتركة / لواء عين الباشا

إعلان

يعلم لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة الولائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على إضافة القطع ذوات الأرقام (٨٢٦، ٨٢٨، ٧٥٥) حوض رقم (٦) للفرشا إلى حدود التنظيم بحيث تصبح سكن (ج) أسوة بالمجاور ولوجود أبنية قائمة وتخفيض سعة الشارع المار أمام القطع ذوات الأرقام (٧٥٥، ٤٨، ٨٢٨، ٨٢٦، ٣٥٧، ٤٣١، ٤٣٠، ٤٢٩) حوض رقم (٦) للفرشا من سعة (٣٠م) لتصبح سعة (٢٠م) واعتماد شارع الأشغال سعة (٢٠م) وحسب المخطط الكروكي المرفق.

وإعلانه للاعتراض لمدة أسبوعين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة عين الباشا وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معلونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة عين الباشا خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية .

المهندس خليل محمد الدياس

رئيس بلدية عين الباشا الجديدة

رئيس اللجنة الولائية المشتركة / لواء عين الباشا

.....

إعلان

يعلم لاطلاع العموم في منطقة (الإشرافية) بأن اللجنة الولائية للتنظيم والابنية لبلدية الصالحية ونابغة قررت بقرارها رقم (٢٧/ن) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة (نابغة) رقم (٥٣/٢٠٠٤) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٦ والمتضمن :-

الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي بسعة (١٢م) والمار بالقطع (٧٢٣، ٧٢٤) حوض (٣٤) الشرابي الغربي والقطعة رقم (٧١٦) حوض (٢٤) الشرابي من أراضي الإشرافية / منطقة نابغة وذلك لوجود ثلاثة قبور ضمن سعة هذا الشارع حيث تم استحداث شارع بديل عنه وبسعة (١٢م) ضمن القطع ذوات الأرقام التالية (٧٢٣، ٧١٦، ٧٢٤) حوض (٣٤) الشرابي الغربي والقطعة رقم (٧١٦) حوض (٢٤) الشرابي محاذي للشارع المراد إلغاءه .

وكما هو مبين على المخطط المعد لهذه الغاية وإعلان ذلك للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ صدوره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة (نابغة) خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس علي السامح

رئيس بلدية الصالحية ونابغة

رئيس اللجنة الولائية للتنظيم والابنية لبلدية الصالحية ونابغة

مكذون الأصل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء كفرجة

الدكتور المهندس زياد العقيلي

يعلن للعموم في بلدة كفرجة منطقة (بلاص) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرجة قد قررت بقرارها رقم (٤٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٩ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرجة منطقة (بلاص) رقم (٢١) بند (١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٩ المتضمن إلغاء طريق تنظيمي المسار بالقطع (١٤٨، ١٤٦) حوض (١١) بلاص وإعطاء الأجزاء الملغية صفة استعمال السكن المجاور وذلك حسب الترسيم المعد بذلك. وإيداع إعلاؤه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

.....

يعلن للعموم في بلدة كفرجة منطقة (راجب) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرجة قد قررت بقرارها رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٥ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرجة منطقة (راجب) رقم (١) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٠ المتضمن الموافقة على استحداث طريق تنظيمي بمساحة (٦م) ضمن القطعة رقم (٨٥) حوض (٤) البهل من أراضي راجب لإواء كفرجة وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلاؤه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

.....

يعلن للعموم في بلدة كفرجة منطقة (كفرجة) بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرجة قد قررت بقرارها رقم (٤٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٢ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرجة منطقة (كفرجة) رقم (٢٢) بند (٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٦ المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال من سكن (ج، د) إلى تجاري طولي للقطع ذوات الأرقام (٣٨٧)، وجزء من القطعة (٨٠٢، ٨٠١)، وكامل القطع رقم (٣٨٦، ١٥٥، ٣٦٤) وجزء من القطعة (٣٨٥) وكامل القطع (٢٩٢، ٢٨٥) وجزء من القطعة (٢٦٨) وكامل القطعة رقم (٢٨٧) وجزء من القطعة (١٤٦) وجميعها من الحوض رقم (٤) وحسب الترسيم المعد لذلك. وإيداع إعلاؤه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

إعلان

يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية الفحيص رقم (١٠٨) لسنة ٢٠٠٤ قررت الموافقة على إدخال الأجزاء المتبقية من القطع ذوات الأرقام (٢٨٣، ١٢، ١١) حوض (١٧) الدبر إلى حدود التنظيم وتنظيمها بأحكام سكن (أ) وإعلان المخطط. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة بسكن بلدية الفحيص، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات توضيحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي ضمن المدة القانونية.

المهندس محمود النصور

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

للواء هص والفحيص

.....

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية شرحبيل بن حسنة

المهندس خالد عناب

اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية شرحبيل بن حسنة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة كريمة رقم (٢٦/٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٣٠ والمتضمن إجراء تعديل تنظيمي على الشارع التنظيمي وذلك بتخليص سعة الشارع من (١٢، ١٠) م إلى (٦) م وإلغاء جزء كامل واستحداث دخلة تنظيمية بعرض (٦) م ضمن تنظيم كريمة / حي الأميرة سلمى لوحة رقم (٤) حوض (١٨) البركة، وقررت الموافقة على ذلك وإعلاؤه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية حبيب بن حسنة /منطقة كريمة خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

.....

اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية شرحبيل بن حسنة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة وادي الرين رقم (١٧/١) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٢ والمتضمن إلغاء الدخلة التنظيمية الإفرالية بمساحة (٢) م والتي تخدم القطع (٢٥، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢) وبيعها للمجاورين وذلك كون القطعة رقم (٢٢) المستفيدة من الدخلة مخدومة بدخلة تنظيمية بمساحة (٤) م وإن الدخلة غير مفتوحة على الواقع وذلك لوجود الشاؤات القديمة على سطحها واستحداث دخلة تنظيمية بمساحة (٤) م وإلغاء جزء من دخلة تنظيمية بمساحة (٤) م ضمن تنظيم وادي الرين /أبو هابيل لوحة رقم (١) حوض (٢١) البركة الشرقية.

وقررت الموافقة على ذلك وإعلاؤه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية شرحبيل بن حسنة /منطقة كريمة خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

هكذا في الأصل

اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في بلدية شرجيل بن حسنة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة كريمة رقم (١٩/٨) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٢م والمتضمن استحداث دخلة تنظيمية بعرض (٤) م ضمن تنظيم كريمة/ حسي الأميرة سلمى لوحة رقم (٣) حوض (١٨) البراك، وقررت الموافقة على ذلك. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، بجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية شرجيل بن حسنة /منطقة كريمة خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

.....

إعلان

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (٦/٢٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢ الموافقة على تغيير صفة استعمال من تجاري إلى سكن (ب) للقطع أو أجزاء من القطع نوات الأرقام رقم (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩) وكذلك تغيير صفة الاستعمال من زراعي إلى سكن (ب) للأجزاء المتبقية من القطعتين (٧٠٧، ٧٠٩) وجميع القطع الواردة بالقرار تقع ضمن الحوض رقم (٧) لوحة رقم (١٢) من اراضي المثلثة وكما هو موضح بالمخطط المعد لهذه الغاية وإيداع إعلان المخطط. للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين هذا ويحق لأصحاب العلاقة الاطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة اللوائية المشتركة وسكرتير اللجنة المحلية لمنطقة ذيبان /بلدية ذيبان الجديدة/ لواء ذيبان مدعمين اقتراحاتهم واعتراضاتهم بالوثائق والأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة آتية الذكر.

المهندس حسين الجباري

رئيس بلدية ذيبان الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان

.....

إعلان

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (٤/٢٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢ الموافقة على تغيير صفة استعمال من حديقة إلى سكن (ب) للقطعة رقم (٧٢٦) وأجزاء من القطعتين (٧١٥، ٧٢٧) من الحوض رقم (٧) لوحة رقم (١١) من اراضي المثلثة وكذلك الموافقة على تغيير جزء آخر من مقبرة إلى سكن (ب) ضمن القطعتين (٧١٥، ٧٢٧) المبينتين أعلاه وكما هو موضح بالمخطط المعد لهذه الغاية وإيداع إعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين هذا ويحق لأصحاب العلاقة الاطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة اللوائية المشتركة وسكرتير اللجنة المحلية لمنطقة ذيبان /بلدية ذيبان الجديدة/ لواء ذيبان مدعمين لقراراتهم واعتراضاتهم بالوثائق والأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة آتية الذكر.

المهندس حسين الجباري

رئيس بلدية ذيبان الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ذيبان

إعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء لقوق واطلعت على المخطط التنظيمي الهيكلي لمنطقة صرفا وعلى قرار اللجنة المحلية لمنطقة صرفا رقم (٢٨) تاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٤م والمتضمن الموافقة على احداث طريق خدمات بسعة (٦) م وبنهاية مغلقة في القطعة رقم (٢) حوض رقم (٢٧) وذلك للحاجة الماسة. وبعد التداول والوقت اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والابنية في لواء لقوق على احداث طريق خدمات بسعة (٦) م وبنهاية مغلقة في القطعة رقم (٢) حوض رقم (٢٧) وذلك للحاجة الماسة. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

المهندس علام الجباشنة

رئيس بلدية عبد الله بن راحة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والابنية في لواء لقوق

.....

إعلانات

صادرة عن رئيس لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة

المهندس محمد القضاة

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة القاسية رقم (١٩٩/القاسية) لسنة ٢٠٠٤ والمخطط التنظيمي المتضمن الموافقة على إلغاء الطريق المخترق للقطعة رقم (١٩٣٢) حوض (٢) المعمر من اراضي عطل الزرقاء والرصيفة لرلع الضرر عن البناء المقام في سعة الطريق ضمن القطعة وهي بسعة (٦) م. يعن لاطلاع العموم بأن لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٢٢/٢) لسنة ٢٠٠٤ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي المرفق وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

.....

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة القاسية رقم (٢٠٩/القاسية) لسنة ٢٠٠٣ والمخطط التنظيمي المتضمن:-

١. الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي ضمن حوض (٢) المعمر من اراضي عطل الزرقاء والرصيفة والواقع أمام القطع (٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٩ و ٧٢٨ و ٧٢٧) وذلك حسب الشارع الإفرزي وبنفس السعة (١٢) م.
٢. تعديل مسار الشارع التنظيمي ذو سعة (١٢) م والمخترق للقطع نوات الأرقام (٧١٢ و ٧١١ و ٧١٥ و ٧٠٤ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠١) حسب الشارع الإفرزي وذلك لوجود أبنية معتدبة على سعة الشوارع التنظيمية وكون الشوارع الإفرزية ملتوحة ومعدة على الواقع وعدم تطابق المخطط التنظيمي مع المخطط الإفرزي والواقع.

يعن لاطلاع العموم بأن لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٢٩/٤) لسنة ٢٠٠٣ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي المرفق وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية ولتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

هكذا من الأصل

لذا قررت اللجنة اللوائية الموافقة على القرار المذكور أعلاه وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين .
يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى اللجنة اللوائية لبلدية بلعما الجديدة واللجنة المحلية لمنطقة المزرعة ومنطقة الزينة وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعياً بالوثائق الثبوتية.

المهندس محمد عيسى عوييدات
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء
والتراخيص والإجازات لبلدية بلعما الجديدة

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للواء الحسا

المهندس صفير الصفور

بعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء للواء الحسا قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لبلدية الحسا والمخطط المقترح المتضمن إلغاء الشارع التنظيمي سعة ١٢ م والمار بمحاذاة القطعة رقم (٧٤٧) حوض الميدان ١٤ والقطعة رقم (٧٤٦) حوض الميدان ١٤ من أراضي بلدة الحسا وذلك لوجود أشجار وخزان مياه أسملت في سعة الشارع .

قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء الموافقة على المخطط المقترح وإيداعه للاعتراض لمدة (شهر) اعتباراً من تاريخ نشر إعلانه في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية الحسا إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد سكرتير اللجنة المحلية خلال المدة القانونية .

بعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء للواء الحسا قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لبلدية الحسا والمخطط المقترح المتضمن تغيير صلة استعمال الجزء المنظم تنظيم حدائق من القطعة رقم (٧٥٦) حوض الميدان ١٤ من أراضي بلدة الحسا إلى سكن "ج" أسوة بالسكن المجاور وتغيير صلة استعمال الجزء المنظم تنظيم تجاري من القطعة أعلاه إلى سكن "ج" أسوة بالسكن المجاور وإلغاء الطريق سعة ٦ م بين التجاري من جهة وبين سكن "ج" وحدائق من جهة أخرى وإلغاء طريق سعة ٦ م والفاصل بين سكن "ج" وحدائق .

قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء الموافقة على المخطط المقترح وإيداعه للاعتراض لمدة (شهر) اعتباراً من تاريخ نشر إعلانه في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية الحسا إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد سكرتير اللجنة المحلية خلال المدة القانونية .

بعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء للواء الحسا قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لبلدية الحسا والمخطط المقترح المتضمن إلغاء الطريق سعة ٤ م والمار بالقطعتين رقم (٥١، ٥٠) حي الجامع الشمالي ٣ حوض البلد ١ من أراضي بلدة الحسا وذلك لوجود مبنى في سعة الطريق واستحداث سكن "ج" على الطريق المراد إلغاءه.

قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء الموافقة على المخطط المقترح وإيداعه للاعتراض لمدة (شهر) اعتباراً من تاريخ نشر إعلانه في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدية الحسا إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد سكرتير اللجنة المحلية خلال المدة القانونية

إعلان

اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة الهاشمية رقم (٥٠/٧١) بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٣ م بخصوص تعديل أحكام الارتداد الأمسي للتجاري الطولي والساح بتخصيص البناء بدون ارتداد أمسي (٣) م كون الشارع التنظيمي اقتطع جزء كبير من واجهة القطعة (١٣٣) حوض (٧) السودي الغربي حي (٢) الروضة وكذلك القيع المجاورة ذوات الأرقام (١٢٦، ١٢٧) من نفس الحوض والحي علماً بأن المنطقة المجاورة لها تقع ضمن أحكام تجاري طولي وبدون ارتداد أمسي وللقطعة (١٣٣) مقام عليها بناء مكون من طابقين وواجهة أمامية حجر وبدون ارتداد أمسي. وبعد الاطلاع والمناقشة قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (١٠٠/٢٨/٧٦) تاريخ ٢٠٠٤/١/٦ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية أعلاه ورفع القرار والمخطط والإعلان للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حسب الأصول ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ، مصطحبين معهم المخططات الإيضاحية والوثائق الثبوتية.

المهندس أحمد الحراشنة
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة
لواء الهاشمية

إعلان

اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الهاشمية على الاستدعاء المقدم من المواطن حموده محمد عبد الله والمتضمن طلب تخفيض سعة الشارع لمار أمام القطع ذوات الأرقام (١٣٣، ١٤٣، ١٤٤) من حوض رقم (١٤) المستلث من أراضي القنية من (١٢) م إلى (٦) م . وبعد الدراسة تقرّر اللجنة اللوائية المشتركة بقرارها رقم (٧/١٦) تاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٣ م الموافقة على تخفيض الشارع المذكور من (١٢) م إلى (٦) م تفلياً لهدم أبنية قديمة ولإيجاد الشارع لمار أمام القطع أعلاه وإعلان المخطط والقرار للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التعديلية لدى اللجنة اللوائية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض ، مصطحبين معهم الوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية حسب الأصول .

المهندس أحمد الحراشنة
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة لواء الهاشمية

إعلان

بعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في بلدية مزاب الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة مزاب رقم (٣/١٨) لسنة ٢٠٠٤ والمتضمن الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي بسعة (١٠) م والمار في قطع الأراضي ذوات الأرقام (٣٠، ٣١) حوض رقم (١) الخور والحلبة وقطع الأراضي ذوات الأرقام (٨، ٢٣٠، ٢٦٨، ٢٢٨، ٢٦٩، ١٠) حوض رقم (٤) أبو بريكة كون جميع القطع مكدومة بعدة شوارع تنظيمية وكون الشارع المذكور يقسم كل قطعة إلى قطعتين ولرك استحداث شوارع جديدة حال إفرا القطع. قررت اللجنة اللوائية الموافقة على ذلك. وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم والتراخيص لدى بلدية مزاب الجديدة خلال المدة القانونية و أثناء ساعات الدوام الرسمي مدعياً بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

المهندس محمد الحراشنة
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء لبلدية مزاب الجديدة

هكذا في الأصل

المواصفات القياسية

إعلان

• تثبيت اعتماد مختبر الميتالوغرافي في الجمعية العلمية الملكية
قررت وحدة الاعتماد في مؤسسة المواصفات والمقاييس تثبيت الاعتماد لمختبر الميتالوغرافي في مركز التصميم والتقنية الميكانيكية في الجمعية العلمية الملكية، في مجال فحوصات الميكانيكية والكيميائية والميتالوجية للمعادن والسبائك وفقاً لطرق الفحص المحددة في شهادة الاعتماد رقم (JLAS/003) وذلك بناءً على تعليمات "إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات الفحص والاختبار أو المعايرة والجهات المانحة لشهادات المطابقة" رقم (١) لعام ٢٠٠٢ واستناداً للصلاحيات المخولة للمؤسسة بموجب المادة رقم (٥) بند (أ) فقرة (٧) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٠.

مسؤول وحدة الاعتماد
المهندسة علا الزواتي

البنك المركزي الأردني

بيان موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني كما هي بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٣٠

كل	جزئي	كل	جزئي	للموجودات
١٤٤٢٨٠	١٤٤٢٨٠	١٤٤٢٨٠	١٤٤٢٨٠	١٤٤٢٨٠
المطلوبات الأجنبية				
٢٨٤١٨٨	٢٨٤١٨٨	١١٤٤١٧	١١٤٤١٧	١١٤٤١٧
١٢٥١٨	١٢٥١٨	١٩٤٢٥٨٢	١٩٤٢٥٨٢	١٩٤٢٥٨٢
١٢٨١٤	١٢٨١٤	١٤٨٧٤٢	١٤٨٧٤٢	١٤٨٧٤٢
١٢٧٥٢	١٢٧٥٢	٧٢٨٨٢	٧٢٨٨٢	٧٢٨٨٢
١١٠٤٨	١١٠٤٨	٤٠٢٢٢	٤٠٢٢٢	٤٠٢٢٢
٥٤٢٣٧١	٥٤٢٣٧١	٤٢٣٩٨٧	٤٢٣٩٨٧	٤٢٣٩٨٧
المطلوبات المحلية				
٢٠١٢٠٠٠	٢٠١٢٠٠٠	٧٧٢٢٠١	٧٧٢٢٠١	٧٧٢٢٠١
١٠٤٢٣٧١	١٠٤٢٣٧١	٧٢٢٠١٦	٧٢٢٠١٦	٧٢٢٠١٦
١٢٩٢٢	١٢٩٢٢	٤٠٧١٤	٤٠٧١٤	٤٠٧١٤
٢٥٨٥	٢٥٨٥	١١٠٤٥	١١٠٤٥	١١٠٤٥
٢٩١٨٤	٢٩١٨٤	٤٢١٢٩	٤٢١٢٩	٤٢١٢٩
رأس المال والاحتياطيات				
١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	٧٧٢٢٠١	٧٧٢٢٠١	٧٧٢٢٠١
٧٢٥٤٥	٧٢٥٤٥	٤٠٧١٤	٤٠٧١٤	٤٠٧١٤
١٠٢٢٦٤	١٠٢٢٦٤	١١٠٤٥	١١٠٤٥	١١٠٤٥
رأس المال				
١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	٧٧٢٢٠١	٧٧٢٢٠١	٧٧٢٢٠١
٧٢٥٤٥	٧٢٥٤٥	٤٠٧١٤	٤٠٧١٤	٤٠٧١٤
١٠٢٢٦٤	١٠٢٢٦٤	١١٠٤٥	١١٠٤٥	١١٠٤٥
مجموع المطلوبات				
٥٢٣٩١١٧	٥٢٣٩١١٧	٤٢٣٩٨٧	٤٢٣٩٨٧	٤٢٣٩٨٧
١٧٢٥٩٨	١٧٢٥٩٨	٤٢١٢٩	٤٢١٢٩	٤٢١٢٩
مجموع الموجودات				
١٧٢٥٩٨	١٧٢٥٩٨	٤٢١٢٩	٤٢١٢٩	٤٢١٢٩
مجموع المطلوبات				
١٧٢٥٩٨	١٧٢٥٩٨	٤٢١٢٩	٤٢١٢٩	٤٢١٢٩
مجموع الموجودات				
١٧٢٥٩٨	١٧٢٥٩٨	٤٢١٢٩	٤٢١٢٩	٤٢١٢٩

بمقتضى مرسوم وزير الاقتصاد رقم ٢٠٠٤/١٢/٣٠، الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٣٠، في شأن بيان موجودات ومطلوبات البنك المركزي الأردني كما هي بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٣٠.

مكتبة من الأصل

الإعلانات

إعلان

- يعلن للعموم بأنه تم تسجيل نادي باسم نادي خريجي مدرسة البكالوريا كجمعية عادية وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

المهندس سمير الحياشنة

وزير الداخلية

* * * * *

إعلان

- يعلن للعموم بأنه تم تسجيل جمعية باسم الجمعية الأردنية لمصدري منتجات الزيتون كجمعية عادية وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

المهندس سمير الحياشنة

وزير الداخلية

* * * * *

إعلانات

صادرة عن وزير التنمية الاجتماعية السيد رياض أبو كركي

- ١ - يعلن أنه في اليوم السادس من شهر حزيران من عام ألفين وأربعة ميلادية تم تسجيل جمعية سيدات ام الرصاص الخيرية/ محافظة العاصمة تحت رقم (١٤٣٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٦ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.
- ٢ - يعلن أنه في اليوم العشرين من شهر حزيران من عام ألفين وأربعة ميلادية تم تسجيل جمعية لصدقاء مرضى الغدة الدرقية/ محافظة العاصمة تحت رقم (١٤٤٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.
- ٣ - يعلن أنه في اليوم العشرين من شهر حزيران من عام ألفين وأربعة ميلادية تم تسجيل الجمعية الخيرية الأردنية لدعم نظيره، محافظة عجلون تحت رقم (١٤٤٣) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٠ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

- ٤ - يعلن أنه في اليوم الثاني والعشرين من شهر حزيران من عام ألفين وأربعة ميلادية تم تسجيل جمعية التجمع الخيرية للتنمية الاجتماعية/ محافظة العاصمة تحت رقم (١٤٤٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٢ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

- ٥ - يعلن أنه في اليوم الثاني والعشرين من شهر حزيران من عام ألفين وأربعة ميلادية تم تسجيل جمعية المسافر الخيرية/ محافظة العاصمة تحت رقم (١٤٤٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٢ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

- ٦ - يعلن أنه في اليوم الثاني والعشرين من شهر حزيران من عام ألفين وأربعة ميلادية تم تسجيل جمعية العاقب الخيرية/ محافظة المفرق تحت رقم (١٤٤٦) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٢ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

- ٧ - يعلن أنه في اليوم الثالث والعشرين من شهر حزيران من عام ألفين وأربعة ميلادية تم تسجيل جمعية خالد بن الوليد/ محافظة الزرقاء تحت رقم (١٤٤٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٣ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

- ٨ - يعلن أنه في اليوم الرابع والعشرين من شهر حزيران من عام ألفين وأربعة ميلادية تم تسجيل جمعية الف بقاء الخيرية لبطيطي للتعليم/ محافظة اربد تحت رقم (١٤٤٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٤ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

- ٩ - يعلن أنه في اليوم السادس من شهر تموز من عام ألفين وأربعة ميلادية تم تسجيل جمعية بسمه صناعات الحياة لرعاية الإيتام الخيرية/ محافظة الزرقاء تحت رقم (١٤٤٩) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٦ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

- ١٠ - يعلن أنه في اليوم السادس من شهر تموز من عام ألفين وأربعة ميلادية تم تسجيل جمعية برون الخيرية/ محافظة العاصمة تحت رقم (١٤٥٠) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٦ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

١١- يعلن بأنه في اليوم الثاني عشر من شهر تموز من عام الفين وأربعة ميلادية تم تسجيل جمعية رهبنة الوردية الوطنية/ محافظة العاصمة تحت رقم (١٤٥٤) تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٢ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهياكل الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

* * * * *

١٢- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة مدرسة حليلة السعدية الثانوية الشاملة والمسجلة تحت الرقم (٢٠٤٧) في اليوم السادس من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٤. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.

* * * * *

١٣- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة الإيمان النموذجية/ أريد والمسجلة تحت الرقم (٢٠٤٨) في اليوم السابع من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٤. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.

* * * * *

١٤- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة مدرسة البوويل/ عمان والمسجلة تحت الرقم (٢٠٤٩) في اليوم السابع من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٤. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.

* * * * *

١٥- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة مدرسة عمير بن أبي وقاص/ عمان والمسجلة تحت الرقم (٢٠٥٢) في اليوم الثاني والعشرين من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٤. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.

* * * * *

١٦- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة مدرسة رملة بنت أبي عوف والمسجلة تحت الرقم (٢٠٥٣) في اليوم الثاني والعشرين من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٤. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.

* * * * *

١٧- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة ريام/ الكرك تحت الرقم (٢٠٥٠) في اليوم السادس عشر من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٤. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.

* * * * *

١٨- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة مدرسة ميمونة بنت الحارث تحت الرقم (٢٠٥١) في اليوم السادس عشر من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٤. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.

* * * * *

١٩- يعلن بأنه تم تغيير اسم حضارة تويهي/ عمان والمسجلة تحت الرقم (١١١) في اليوم الثلاثين من شهر أيار لسنة ١٩٩٩. إلى حضارة الحلون على أن تحمل نفس رقم وتاريخ التسجيل.

إعلانات

صادرة عن مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية

السيد عبدالمجيد العجارمة

١- يعلن أن جمعية أصحاب الفنادق البترام السياحية للتعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان، قد سجلت تحت رقم (٢٤١٧) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الخامس عشر من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٤.

* * * * *

٢- يعلن أن جمعية التوار عين للتعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عجلون قد سجلت تحت رقم (٢٤١٩) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثالث والعشرين من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٤.

* * * * *

٣- يعلن أن جمعية صبح للتعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ أريد، قد سجلت تحت رقم (٢٤٢٠) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثالث والعشرين من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٤.

* * * * *

٤- يعلن أن جمعية اسكان موقلي وزارة الصحة للتعاونية محدودة المسؤولية/ عمان، قد سجلت تحت رقم (٢٤٢١) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٤.

* * * * *

٥- يعلن أن جمعية اسكان موقلي دائرة الضريبة العامة على المبيعات للتعاونية محدودة المسؤولية/ عمان، قد سجلت تحت رقم (٢٤٢٢) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٤.

* * * * *

٦- يعلن أن جمعية مزارع لبنان للتعاونية الزراعية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ طاب، قد سجلت تحت رقم (٢٤٢٤) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ٢٠٠٤.

مكزن الأصل

٧ - يعلن أن جمعية العاملين بالسكك الحديدية التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان، قد سجلت تحت رقم (٢٤٢٥) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الأول من شهر تموز لسنة ٢٠٠٤.

* * * * *

٨ - يعلن أن جمعية المهرة التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ جرش، قد سجلت تحت رقم (٢٤٢٦) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الأول من شهر تموز لسنة ٢٠٠٤.

* * * * *

٩ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨. أقر إلغاء تسجيل جمعية الاسرة السعيدة للتعاونية الزراعية محدودة المسؤولية/ المفرق وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد أن تمت تصفيته.

١٠ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

أقرر تصفية جمعية الفلاح التعاونية للمنفعة المتبادلة محدودة المسؤولية/ عمان، وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد عبد الحليم وريكات مصفياً لها وعنوانه مديرية التعاون/المركز على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها، وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.

١١ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

أقرر تصفية جمعية سيدات العطاء التعاونية الانتاجية محدودة المسؤولية/ عمان، وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد منذر القطب مصفياً لها وعنوانه مديرية تعاون/المركز على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها، وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.

١٢ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

أقرر تصفية الجمعية التعاونية لسيدات مركز عصام العجلوني للتنمية الاجتماعية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان، وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد منذر القطب مصفياً لها وعنوانه مديرية التعاون/المركز على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها، وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.

١٣ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

أقرر تصفية جمعية أبناء الدوايمة للتعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان، وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد محمد العدارية مصفياً لها وعنوانه مديرية التعاون/المركز على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها، وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.

١٤ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

أقرر تصفية جمعية موظفي مؤسسة الضمان الاجتماعي التعاونية للإسكان محدودة المسؤولية/ عمان، وذلك اعتباراً من تاريخه، وتعيين السيد منذر القطب مصفياً لها وعنوانه مديرية تعاون/المركز على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها، وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.

١٥ - استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

أقرر تصفية جمعية الصفاة التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان، وتعيين السيد عبد الحليم وريكات مصفياً لها وعنوانه مديرية التعاون/المركز على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها، وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.

١٦- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨ .

أقرر تصفية جمعية الاسيل التعاونية للاسكان محدودة المسؤولية /عمان ، وذلك اعتبارا من تاريخه ، وتعيين السيد كمال الربضي مصفيا لها وعنوانه مديرية التعاون /المركز على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيدا لإلغاء تسجيلها ، وليكن معلوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور .

١٧- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨ .

أقرر تصفية جمعية السابله التعاونية للاسكان محدودة المسؤولية /عمان ، وذلك اعتبارا من تاريخه ، وتعيين السيد عبد الحليم الوريكات مصفيا لها وعنوانه مديرية التعاون -المركز على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيدا لإلغاء تسجيلها ، وليكن معلوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور .

١٨- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨ .

أقرر تصفية جمعية الرويشد التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية /المفرق ، وذلك اعتبارا من تاريخه ، وتعيين السيد عبد الله الجواسرة مصفيا لها وعنوانه مديرية تعاون /المفرق على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيدا لإلغاء تسجيلها ، وليكن معلوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور .

١٩- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨ .

أقرر تصفية جمعية سبأ التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية /عمان ، وذلك اعتبارا من تاريخه ، وتعيين السيد باسم النمر مصفيا لها وعنوانه مديرية التعاون /المركز على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيدا لإلغاء تسجيلها ، وليكن معلوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور .

٢٠- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨ .

أقرر تصفية جمعية الابتكار التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية /عمان ، وذلك اعتبارا من تاريخه ، وتعيين السيد منذر القطب مصفيا لها وعنوانه مديرية تعاون /المركز على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيدا لإلغاء تسجيلها ، وليكن معلوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور .

٢١- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨ .

أقرر تصفية جمعية سيدات جاوا التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية /عمان ، وذلك اعتبارا من تاريخه ، وتعيين السيد كمال الربضي مصفيا لها وعنوانه مديرية تعاون /المركز على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيدا لإلغاء تسجيلها ، وليكن معلوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور .

٢٢- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨ .

أقرر تصفية جمعية مرج الفرس التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية /عمان ، وذلك اعتبارا من تاريخه ، وتعيين السيد كمال الربضي مصفيا لها وعنوانه مديرية تعاون -المركز على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيدا لإلغاء تسجيلها ، وليكن معلوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور .

٢٣- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨ .

أقرر تصفية جمعية الانصار التعاونية للاسكان محدودة المسؤولية /عمان ، وذلك اعتبارا من تاريخه ، وتعيين السيد عبد الحليم وريكات مصفيا لها وعنوانه مديرية التعاون /المركز على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيدا لإلغاء تسجيلها ، وليكن معلوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور .

محذوف من الأصل

٢٤- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨ .

أقرر تصفية جمعية النبلاء التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/عمان وتعيين السيد كمال الرضي مصفيا لها وعنوانه مديرية التعاون/المركز على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيدا لإلغاء تسجيلها ، وليكن معلوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور .

٢٥- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨ .

أقرر تصفية جمعية السعد التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/عمان ، وذلك اعتبارا من تاريخه ، وتعيين السيد محمد العناري مصفيا لها وعنوانه مديرية التعاون/عمان على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيدا لإلغاء تسجيلها ، وليكن معلوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور .

٢٦- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨ .

أقرر تصفية الجمعية التعاونية النبيلة متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/عمان ، وذلك اعتبارا من تاريخه ، وتعيين السيد باسم النمر مصفيا لها وعنوانه مديرية التعاون/المركز على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيدا لإلغاء تسجيلها ، وليكن معلوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور .

٢٧- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤/ج) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨ .

أقرر تصفية جمعية اسكان موظفي وزارة النقل التعاونية محدودة المسؤولية/عمان وتعيين السيد عبد الحليم وريكات مصفيا لها وعنوانه مديرية التعاون/المركز على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيدا لإلغاء تسجيلها ، وليكن معلوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور .

٢٨- استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (١١) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨ ، وبعد استيفاء شروط التعديل المنصوص عليها في المادة المشار إليها أعلاه .

أقرر الموافقة على تعديل المادة (٩) من النظام الداخلي لجمعية معهد الإدارة العامة التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية وذلك باضافة فقرة جديدة للمادة لتصبح على النحو التالي :

المادة (٩) : فصل الاعضاء :

ط: إذا اُتُراف العضو عملاً مخالفاً بالامانة او قام بأي عمل او فعل يتنافى مع اغراض ومصالح الجمعية سواء المادية منها او المعنوية وللجنة الادارة تقدير نوع ومدى الضرر الذي تسبب به العضو واتخاذ الاجراءات المناسبة بحق المتسبب بهذا الضرر بعد توجيه اذار خطي له .

مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية
عبدالمجيد العجارمة

مكتبة الوثائق الأصل

إعلانات
صادرة عن مدير عام مؤسسة المناطق الحرة
السيد علي المداحه

١ - اعلن بان شركة (سامسينك للكمبيوتر) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة

ذات الشخص الواحد) تحت الرقم (٢٨١) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٠.

اسم الشركة : شركة سامسينك للكمبيوتر .

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
امل عبدالله الدباس	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء .

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(٢٠٠٠) مائتان ألف دينار اردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٠٠٤/٥/٢٠

رقم الإيصال المالي :

(٢٧١٧٢) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٠

٢ - اعلن بان شركة (المرفأ البي للتجارة العامة) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة

(ذات الشخص الواحد) تحت الرقم (٢٨٠) تاريخ ٢٠٠٤/١/١.

اسم الشركة : شركة المرفأ البي للتجارة العامة (ذات الشخص الواحد) .

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
جميعه صبحي السيد ابو راشد	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء .

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(٢٠٠٠) ثلاثون ألف دينار اردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٠٠٤/١/١

رقم الإيصال المالي :

(٢٧١٧٢) تاريخ ٢٠٠٤/١/١

٣ - اعلن بان شركة (القراطيس للتجارة العالبيه والتقنيات الحديثة) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية

المحدودة (ذات الشخص الواحد) تحت الرقم (٢٨١) تاريخ ٢٠٠٤/١/١.

اسم الشركة : شركة القراطيس للتجارة العالبيه والتقنيات الحديثة .

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
حسين خوام عبد العباس الفرمود	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء .

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(٢٠٠٠) ثلاثون ألف دينار اردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٠٠٤/١/١

رقم الإيصال المالي :

(٢٧١٧٢) تاريخ ٢٠٠٤/١/١

٤ - اعلن بان شركة (طبيه للطيران) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة (ذات الشخص الواحد)

تحت الرقم (٢٨١) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١.

اسم الشركة : شركة طبيه للطيران .

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
حسين خوام عبد العباس الفرمود	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء .

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(٢٠٠٠) ثلاثون ألف دينار اردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٠٠٤/٥/١

رقم الإيصال المالي :

(٢٧١٧٢) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١

هكذا في الأصل

٥ - أعلن بان شركة (ادون لصناعة الألبسة الجاهزة) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٢٨٤) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢.

اسم الشركة : شركة ادون لصناعة الالبسة الجاهزة .

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
وو تشنج دين	تايلاندي	المنطقة الحرة / الخاصة - جامعة العلوم والتكنولوجيا
مركز الشركة :		
المناطق الحرة / الخاصة - اربد		
مقدار رأسمال الشركة :		
(٥٠٠) خمسون ألف دينار أردني .		
مدة الشركة :		
ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .		
تاريخ ابتداء العمل :		
٢٠٠٤/١/٢٢		
رقم الإيصال المالي :		
(٢٧٧٥٢١) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢		

٦ - أعلن بان شركة (دلمي لطباعة وتطريز الملابس) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص الواحد تحت الرقم (٢٨٤) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١١.

اسم الشركة : شركة دلمي لطباعة وتطريز الملابس .

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
محمد اعظم محمد	هندي	المنطقة الحرة / الزرقاء .
مركز الشركة :		
المناطق الحرة / الزرقاء .		
مقدار رأسمال الشركة :		
(٥٠٠) خمسون ألف دينار أردني .		
مدة الشركة :		
ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .		
تاريخ ابتداء العمل :		
٢٠٠٤/٥/١١		
رقم الإيصال المالي :		
(٢٧٧٧٧) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١١		

٧ - أعلن بان شركة (الفائدة الدولية للتجارة والاستيراد والتصدير) قد سجلت لدينا في سجل الشركات ذات مسؤولية محدودة تحت الرقم (٣٧٥) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٣١ .

اسم الشركة : شركة الفائدة الدولية للتجارة والاستيراد والتصدير .

الرقم	اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ -	سيل ياسل متي اتخون	عراقي	المنطقة الحرة / الكرك

مركز الشركة : المنطقة الحرة / الزرقاء

مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠٠٠٠) خمسون ألف دينار أردني .

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٠٠٤ / ٥ / ٣١

رقم الإيصال المالي :

(٢٩٧٥٨) تاريخ ٢٠٠٤ / ٥ / ٣١

٨ - أعلن بان شركة (يوسف وامجد البستنجي) قد سجلت لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٥٥١) تاريخ ٢٠٠٤/١/٧.

اسم الشركة : شركة يوسف وامجد البستنجي .

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
يوسف احمد علي البستنجي	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
امجد عبد الرحيم جبر البستنجي	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الكرك .

مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠٠) خمسة آلاف دينار أردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٠٠٤/١/٧

رقم الإيصال المالي :

(٢٧٧٧٢) تاريخ ٢٠٠٤/١/٧

مكزن من الأصل

٩- أعلن بأن شركة (الغضراء الأردنية التجارية) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٢٧١) تاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٤.

اسم الشركة : شركة الغضراء الأردنية التجارية .

الاسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
احمد محمود المختار	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء
داليا جاسم حمود المحمود	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠٠٠) خمسون ألف دينار أردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٤/٥/٢٠٠٤

رقم الإحصاء المالي :

(٢٧٧-٢١) تاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٤

١٠- أعلن بأن شركة (أسوار فلك للتجارة العامة) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٢٧٠) تاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٤.

اسم الشركة : شركة أسوار فلك للتجارة العامة .

الاسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
حسين عبد الرسول مهدي البناء	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء
سمير عبد الرسول مهدي البناء	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(١٠٠٠) مائة ألف دينار أردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٤/٥/٢٠٠٤

رقم الإحصاء المالي :

(٢٧٧-٥٢) تاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٤

١١- أعلن بأن شركة (إيست آف انجلند تريدينج كومباني ليميتد) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات مسؤولية محدودة (الشركات الأجنبية) تحت الرقم (٧) تاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٤ .

اسم الشركة : شركة إيست آف انجلند تريدينج كومباني ليميتد .

الرقم	الاسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١-	جون يوديفوت	بريطاني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢-	مايكل ديفيد توميسون	بريطاني	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة : (فروع) المنطقة الحرة / الزرقاء

مقدار رأسمال الشركة :

(٣٠٠٠٠) ثلاثون ألف دينار أردني .

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٤/٥/٢٠٠٤

رقم الإحصاء المالي :

(٢٩٧١٧٧) تاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٤

١٢- أعلن بأن شركة (دخانبات ايران) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٢٢١) تاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٤.

اسم الشركة : شركة دخانبات ايران .

الاسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
نسرين احمد جويبر العتيبي	أردنية	المنطقة الحرة / الزرقاء
جمال محمد ابراهيم الحسن	أردنية	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(٢٠٠٠) ثلاثون ألف دينار أردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٤/٥/٢٠٠٤

رقم الإحصاء المالي :

(٢٧٧-١٠) تاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٤

مركز الأصل

٣ - أعلن بان شركة (سامي فريد ابو شمط وشريكه) قد سجلت لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٥١٠) تاريخ ٢٤/١/١١.

اسم الشركة : شركة سامي فريد ابو شمط وشريكه .

الجنسية	الاسماء الشركاء	العنوان
أردني	سامي فريد عبد الرؤوف ابو شمط	المنطقة الحرة / الزرقاء
أردني	محمد عزت شحاده عبد العال	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠) خمسة آلاف دينار أردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٤/١/١١

رقم الإيصال المالي :

(١١٧٥١٢) تاريخ ٢٤/١/١١.

١٤ - أعلن بان شركة (اشتد غارت للتجارة العامة) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (١٧٢) تاريخ ٢٤/٥/١٧.

اسم الشركة : شركة اشتد غارت للتجارة العامة .

الجنسية	الاسماء الشركاء	العنوان
أردني	خالد محمد حسين أبو الحاج	المنطقة الحرة / الزرقاء
أردني	عمر محمد حسين أبو الحاج	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(٢٠٠٠) ثلاثون ألف دينار أردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٤/٥/١٧

رقم الإيصال المالي :

(١١٧٠٧٥) تاريخ ٢٤/٥/١٧.

١٥ - أعلن بان شركة (شوكت الزعبي وشريكه) قد سجلت لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٥١٢) تاريخ ٢٤/١/١١.

اسم الشركة : شركة شوكت الزعبي وشريكه .

الجنسية	الاسماء الشركاء	العنوان
أردني	شوكت ناصر احمد الزعبي	المنطقة الحرة / الزرقاء
أردني	محمد ابراهيم علي التادر	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠) خمسة آلاف دينار أردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٤/١/١١

رقم الإيصال المالي :

(١١٧٥٧٨) تاريخ ٢٤/١/١١.

١٦ - أعلن بان شركة (ابناء سالم الرمحي) قد سجلت لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٥١٨) تاريخ ٢٤/١/١١.

اسم الشركة : شركة ابناء سالم الرمحي .

الجنسية	الاسماء الشركاء	العنوان
أردني	احمد سالم محمد جاد الله	المنطقة الحرة / الزرقاء
أردني	جمال سالم محمد الرمحي	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠) خمسة آلاف دينار أردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٤/١/١١

رقم الإيصال المالي :

(١١٧٢١٠) تاريخ ٢٤/١/١١.

هكذا في الأصل

١٧- اعلن بان شركة (العاصي لتجارة السيارات) قد سجلت لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٥١٧) تاريخ ٢٤/١/٢٤.

اسم الشركة : شركة العاصي لتجارة السيارات .

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
محمد وليد صادق العاصي	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
فاطمة زوجة محمد وليد العاصي	اردنيه	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠٠) خمسة آلاف دينار اردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٤/١/٢٤

رقم الإحصاء المالي :

(١٢٧٥١٧) تاريخ ٢٤/١/٢٤.

١٨- اعلن بان شركة (ما بين النهرين لتجارة المعدات الفنية والمهندسية) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (١٧١) تاريخ ٢٤/١/٢٤.

اسم الشركة : شركة ما بين النهرين لتجارة المعدات الفنية والمهندسية .

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
عبد اللطيف عبد الرزاق احمد الصافي	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء
زيد عبد اللطيف عبد الرزاق الصافي	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠٠) خمسون ألف دينار اردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٤/١/٢٤

رقم الإحصاء المالي :

(١٢٧٢٦) تاريخ ٢٤/١/٢٤.

١٩- اعلن بان شركة (التوريدات والخدمات الطبية الأردني) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٢٧٢) تاريخ ٢٤/٥/٢٠.

اسم الشركة : شركة التوريدات والخدمات الطبية الأردني .

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
شركة التوريدات والخدمات الطبية المحدودة	سعوديه	المنطقة الحرة / الزرقاء
شركة التجهيزات الطبية المتطورة	اردنيه	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(٢٠٠٠) ثلاثون ألف دينار اردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٤/٥/٢٠

رقم الإحصاء المالي :

(١٢٧١٣٧) تاريخ ٢٤/٥/٢٠.

٢٠- اعلن بان شركة (محمد القيسي والسيد عبد الحليم) قد سجلت لدينا في سجل شركات التوصية البسيطة تحت الرقم (١٨) تاريخ ٢٤/١/٢٧.

اسم الشركة : شركة محمد القيسي والسيد عبد الحليم .

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
محمد "محمد سمح" شهاب القيسي	اردني	المنطقة الحرة الخاصة / المدينة الاعلامية
السيد عبد الحليم ابراهيم	مصري	المنطقة الحرة الخاصة / المدينة الاعلامية

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠٠) خمسة آلاف دينار اردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٤/١/٢٧

رقم الإحصاء المالي :

(١٢٧١١) تاريخ ٢٤/١/٢٧.

٢١ - اعلن بان شركة (فلاح وعمر حسن عمر) قد سجلت لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٥٦١) تاريخ ٢٤/١/٧٢.

اسم الشركة : شركة فلاح وعمر حسن عمر .

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
فلاح حسن عمر	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء
عمر حسن عمر	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(١-٠) مائة ألف دينار اردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٤/١/٧٢

رقم الايصال المالي :

(٦٩٧٥٢٧) تاريخ ٢٤/١/٧٢.

٢٢ - اعلن بان شركة (البليورة لتجارة السيارات) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٢٧٦) تاريخ ٢٤/٥/٧٢.

اسم الشركة : شركة البليورة لتجارة السيارات .

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
علاء عبد علوان الجوراني	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء
محمد يوسف موسى الرواش	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(٢-٠) ثلاثون ألف دينار اردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٤/٥/٧٢

رقم الايصال المالي :

(٦٧٠٨) تاريخ ٢٤/٥/٧٢.

٢٣ - اعلن بان الشركة (العربية لتجارة الآليات (فرع) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٢٨٢) تاريخ ٢٤/١/٧٢.

اسم الشركة : الشركة العربية لتجارة الآليات (فرع) .

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
قيس فؤاد سعد ابو جابر	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
هاني موسى ذيب سويدان	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(٢-٠) ثلاثون ألف دينار اردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٤/١/٧٢

رقم الايصال المالي :

(٦٩٧١٥) تاريخ ٢٤/١/٧٢.

٢٤ - اعلن بان شركة (الدانوب للتجارة العامة والخدمات) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٢٧٦) تاريخ ٢٤/١/٧٢.

اسم الشركة : شركة الدانوب للتجارة العامة والخدمات .

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
رامي رياض فهمي الصبفي	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
سيد محمد نسيم الدين احمد	هندي	المنطقة الحرة / الزرقاء
علي بارو كونجو محمد كونجو	هندي	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(١-٠) مائة ألف دينار اردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٤/١/٧٢

رقم الايصال المالي :

(٦٩٧٧٠) تاريخ ٢٤/١/٧٢.

٢٥ - أعلن بأن شركة (عصام المنسي وأحمد السردية وشريكهم - فرع) قد سجلت لدينا في سجل شركات التوصية البسيطة تحت الرقم (٩٦) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٣١ .

اسم الشركة : شركة عصام المنسي وأحمد السردية وشريكهم .

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ -	خالد نصر سليمان جديع	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢ -	عصام صبري محمد المنسي	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٣ -	أحمد محمد سليمان السردية	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة : المنطقة الحرة / الزرقاء

مقدار رأسمال الشركة :

(١٠٠٠) ألف دينار أردني .

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ البدء العمل :

٢٠٠٤ / ٦ / ١

رقم الإحصاء العالي :

(٦٩٧٨٦) تاريخ ٢٠٠٤ / ٦ / ١

٢٦ - أعلن بأن شركة (محمود العرابزة وشركاه) قد سجلت لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٥٢٢) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢ .

اسم الشركة : شركة محمود العرابزة وشركاه .

أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
محمود مخلح محسن العرابزة	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
خالد عوض بدوي عبد الرزاق	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
حسين علوان حسين عطير	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(٢٠٠) ثلاثة آلاف دينار أردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٠٠٤/١/٢٢

رقم الإحصاء المالي :

(٦١٧٥٨٢) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢

٢٧ - أعلن بأن شركة (البقعة المضيفة الاستثمارية للتجارة العامة) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٢٨٧) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٨ .

اسم الشركة : شركة البقعة المضيفة الاستثمارية للتجارة العامة .

أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
خايل حامد فياض	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء
حارث عبدالله جعفر	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء
عثمان اسماعيل خايل	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(١٥٠٠) مائة وخمسون ألف دينار أردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٠٠٤/١/٢٨

رقم الإحصاء المالي :

(٦١٧٢٥٤) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٨

٢٨ - أعلن بأن شركة (الألفيه للتعبئة والتغليف) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٢٨٦) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢ .

أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
إيمان نادر عبد اللطيف الذهبي	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
لبنى لوي محمد خليفة	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
أمجد نادر عبد اللطيف الذهبي	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة :

(٢٠٠) ثلاثون ألف دينار أردني .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل :

٢٠٠٤/١/٢٢

رقم الإحصاء المالي :

(٦١٧٥٨٠) تاريخ ٢٠٠٤/١/٢٢

مركز الأصل

٢٩- أعلن بأن شركة (رايات للاستثمارات العامة) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (١٨٥) تاريخ ٢٤/١/٢٢.

اسم الشركة : شركة رايات للاستثمارات العامة .

الاسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
رمزي عبد الحليم عبد المجيد	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء
علي عبد الجبار الطبقجلي	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء
حيدر محيي البياتي	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :
المناطق الحرة / الزرقاء .
مقدار رأسمال الشركة :
(١٥٠٠٠) مائه وخمسون ألف دينار أردني .
مدة الشركة :
ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .
تاريخ ابتداء العمل :
٢٤/١/٢٢
رقم الإحصاء المالي :
(١٢٧٥٢٢) تاريخ ٢٤/١/٢٢.

٣٠- أعلن بأن شركة (السفحيان الصناعية التجارية) قد سجلت لدينا في سجل الشركات ذات مسؤولية محدودة تحت الرقم (٣٦٩) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٢ .

اسم الشركة : شركة السفحيان الصناعية التجارية .

الرقم	الاسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ -	ديما نضال سفحيان	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢ -	داره نضال سفحيان	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٣ -	عمود نضال سفحيان	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة : المنطقة الحرة / الزرقاء
مقدار رأسمال الشركة :
(٢٠٠٠٠) ثلاثون ألف دينار أردني .
مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .
تاريخ ابتداء العمل :
٢٠٠٤ / ٥ / ٢٢
رقم الإحصاء المالي :
(٦٩٧٠٠٧) تاريخ ٢٠٠٤/ ٥ / ٢٢

٣١- أعلن بأن شركة (باصيد للتجارة الدولية) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٢٧٨) تاريخ ٢٤/١/٢٢.

اسم الشركة : شركة باصيد للتجارة الدولية .

الاسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
محمد اسعد ذيب مشاقي	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
طارق محمد اسعد مشاقي	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
خالد محمد اسعد مشاقي	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
حمزة محمد اسعد مشاقي	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :
المناطق الحرة / الزرقاء .
مقدار رأسمال الشركة :
(٥٠٠) خمسون ألف دينار أردني .
مدة الشركة :
ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .
تاريخ ابتداء العمل :
٢٤/١/٢٢
رقم الإحصاء المالي :
(١٢٧٤٤١) تاريخ ٢٤/١/٢٢.

٣٢- أعلن بأن شركة (حربي ابو عمر وشركاه) قد سجلت لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٥٥٢) تاريخ ٢٤/١/٢٢.

اسم الشركة : شركة حربي ابو عمر وشركاه .

الاسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
حربي محمد غازي حربي ابو عمر	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
حسن محمد حسين ابو حمدي	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
مشار حمدان طلال احمد	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
مرعي حسن عابد النعيمي	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة :
المناطق الحرة / الزرقاء .
مقدار رأسمال الشركة :
(٥٠٠) خمسة آلاف دينار أردني .
مدة الشركة :
ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .
تاريخ ابتداء العمل :
٢٤/١/٢٥
رقم الإحصاء المالي :
(١٢٧٤٥٨) تاريخ ٢٤/١/٢٢.

٣٣- أعلن بأن شركة (السيدية للتجارة) قد سجلت لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (١٧٤) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٠.

اسم الشركة : شركة السيدية للتجارة .

الجنسية	العنوان	اسماء الشركاء
عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء	قحطان عبد الجبار عمر الفتيان
عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء	عمر قحطان عبد الجبار الفتيان
عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء	علي قحطان عبد الجبار الفتيان
عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء	عبدالله قحطان عبد الجبار الفتيان

مركز الشركة :
المناطق الحرة / الزرقاء .
مقدار رأسمال الشركة :
(٢٠٠٠) مئتان ألف دينار أردني .
مدة الشركة :
ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .
تاريخ ابتداء العمل :
٢٠٠٤/٥/٢٠
رقم الإحصاء المالي :
(١٧٧٤٥) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٠.

٣٤- أعلن بأن شركة (حاتم الزعبي وتوفيق الفاصل وشركاهم) قد سجلت لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٥٦١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤.

اسم الشركة : شركة حاتم الزعبي وتوفيق الفاصل وشركاهم .

الجنسية	العنوان	اسماء الشركاء
أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء	حاتم عبد الرزاق مفلح الزعبي
أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء	توفيق خالد أحمد الفاصل
أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء	خالد عبد الرزاق مفلح الزعبي
أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء	أحمد عبد الكريم يوسف الزعبي

مركز الشركة :
المناطق الحرة / الزرقاء .
مقدار رأسمال الشركة :
(٢٠٠٠) ألف دينار أردني .
مدة الشركة :
ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .
تاريخ ابتداء العمل :
٢٠٠٤/٦/١٤
رقم الإحصاء المالي :
(١٧٧٦٠) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤.

٣٥- أعلن بأن شركة (كاربوغاز لصناعة وتجارة الكربون دي أوكسيد والجليد الجاف) قد سجلت لدينا في سجل الشركات ذات مسؤولية محدودة (الشركات الأجنبية) تحت الرقم (١) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٣.

اسم الشركة : شركة كاربوغاز لصناعة وتجارة الكربون دي أوكسيد والجليد الجاف .

الرقم	اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١-	اسماعيل أيتمز	تركي	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢-	حسين أيتمز	تركي	المنطقة الحرة / الزرقاء
٣-	ابراهيم جوكخان	تركي	المنطقة الحرة / الزرقاء
٤-	محمد أيتميز	تركي	المنطقة الحرة / الزرقاء
٥-	علي أيتميز	تركي	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة : (فرع) المنطقة الحرة / الزرقاء
مقدار رأسمال الشركة :
(٧٥٠٠٠) خمسة وسبعون ألف دينار أردني .
مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .
تاريخ ابتداء العمل :
٢٠٠٤ / ٥ / ٢٣
رقم الإحصاء المالي :
(٦٩٧٠٠٦) تاريخ ٢٠٠٤/ ٥ / ٢٣

٣٦- أعلن بأن شركة (قاسم العواقله وشركاه) قد سجلت لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٥١٤) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤.

اسم الشركة : شركة قاسم العواقله وشركاه .

الجنسية	العنوان	اسماء الشركاء
أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء	قاسم أحمد قاسم العواقله
أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء	مفلح محمد مفلح المياص
أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء	علي فهمر سليمان الحباشنة
أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء	محمد فهمر الحمد الشرع
أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء	متعب خلف حمود الدبوبي
أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء	سليمان محمد ذيب سمارة
أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء	عبدالله محمد قاسم ابو عاقوله

مركز الشركة :
المناطق الحرة / الزرقاء .
مقدار رأسمال الشركة :
(٥٠٠) خمسة آلاف دينار أردني .
مدة الشركة :
ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .
تاريخ ابتداء العمل :
٢٠٠٤/٦/١٤
رقم الإحصاء المالي :
(١٧٧٥١٢) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤.

مكنا من الأصل

إعلان

صادر عن مدير عام الجمارك

• تعلن دائرة الجمارك بأن البضائع والأشياء المنرجة بأدناه قد مضى على وجودها في جسر ك عمان المدة القانونية الممنوحة بالمادة (١١٢، ١١٩، ٢٣٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وستطرح للبيع بالمزاد العلني بعد مضي شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية سناً لأحكام المادة (١١٢) من القانون المذكور إذا لم يبادر أصحاب العلاقة بالتخليص عليها قبل انتهاء هذه المدة.

دائرة الجمارك

اسم صاحب العلاقة	المحتويات وعدد الطرود
NABI LKHOMAX	البسة ٢ باليت
BASHIER PHYORNY	ماتورات ١ طرد
ALRONM	قطع غيار ٥ طرود
ENGINEERINE	بطاريات محولات عدد ٥ طرود
PARZUSHALL	قطع غيار عدد ٢ طرد
MRROGEK	متنوعات عدد ١ باليت
NTCOZAS	ماكينة عدد ١ طرد
ABDALARRAK	صبايات ماتورات عدد ٢ صندوق
ASAADH-A	صبايات ماتورات عدد ٢ صندوق
MANI	القمشة عدد ١٢ باليت
MILLWORID	ماكينات عدد ٣ طرود
ALAMMAR	اكواع مواسير عدد ٩ صناديق
ESKIDYA	لوازم صناعية عدد ٢ طرود
مجهول	خشب لوحات ١ باليت
مجهول	مواسير بعجلات ٥ ربطه
مجهول	لوازم ابواب وشبابيك عدد ٢١ طرد
مجهول	ثلاجة منزل عدد ١
مجهول	منظر زجاجي عدد ١
مجهول	مضارب جولف عدد ١

أمر تسوية

صادر بموجب المادة ٥ - ٥ - من قانون تسوية

الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢

- يعلن المصوم أن عمل تسوية الأراضي سيشرح به في القطعة رقم (ب مؤقت) من الحوض رقم (١ مؤقت) حي رقم (/) في قرية موقع مراعي العائشية التابعة لمحافظة معان. أن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة أعلاه سيبلغون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه.

المهندس عبدالمعلم سماره الزعبي
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

* * * * *

إعلان تسوية

صادر بموجب المادة ٦ - ٦ - من قانون تسوية

الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢

- ١ - يعلن أن عمل التسوية للأراضي الموصوفة أدناه بدأ في اليوم ٢٠٠٤/٧/١. الوصف: القطعة رقم (ب مؤقت) من الحوض رقم (١ مؤقت) حي رقم (/) من أراضي قرية موقع مراعي العائشية التابعة لمحافظة معان المبينة حدودها على المخطط المعلق لسخة عنه في كل من دارة الأراضي والمساحة ودائرة تسجيل أراضي معان ومكتب مأمور التسوية المختص.
- ٢ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي والمساحة الذي سيكون موجوداً في نفس القرية.
- ٣ - إن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو متنازعاً فيه.

المهندس عبدالمعلم سماره الزعبي
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

هكذا في الأصل

أمر تسوية

صادر بموجب المادة - ٥ - من قانون تسوية
الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢

- يعلن للعموم أن عمل تسوية الأراضي سيشرع به في القطعة رقم (ب مؤقت) من الحوض رقم (١ مؤقت) حتى رقم (/) في قرية مزارع المدورة التابعة لمحافظة معان.
أن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة أعلاه سيبلغون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه.

المهندس عبدالمعتم سماره للزعي
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

* * * * *

إعلان تسوية

صادر بموجب المادة - ٦ - من قانون تسوية
الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢

- ١ - يعلن أن عمل التسوية للأراضي الموصوفة أدناه بدأ في اليوم ٢٠٠٤/٧/١.
الوصف: القطعة رقم (ب مؤقت) من الحوض رقم (١ مؤقت) حتى رقم (/) من أراضي قرية مزارع المدورة التابعة لمحافظة معان المبينة حدودها على المخطط المعلق نسخة عنه في كل من دائرة الأراضي والمساحة ودائرة تسجيل أراضي معان ومكتب مأمور التسوية المختص.
٢ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي والمساحة الذي سيكون موجوداً في نفس القرية.
٣ - إن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو متنازعاً فيه.

المهندس عبدالمعتم سماره للزعي
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

أمر تسوية

صادر بموجب المادة - ٥ - من قانون تسوية
الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢

- يعلن للعموم أن عمل تسوية الأراضي سيشرع به في القطعة رقم (ج+د) من الحوض رقم (٢ مؤقت) حتى رقم (/) في قرية مزارع المدورة التابعة لمحافظة معان.
أن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة أعلاه سيبلغون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه.

المهندس عبدالمعتم سماره للزعي
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

* * * * *

إعلان تسوية

صادر بموجب المادة - ٦ - من قانون تسوية
الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢

- ١ - يعلن أن عمل التسوية للأراضي الموصوفة أدناه بدأ في اليوم ٢٠٠٤/٧/١.
الوصف: القطعة رقم (ج+د) من الحوض رقم (٢ مؤقت) حتى رقم (/) من أراضي قرية مزارع المدورة التابعة لمحافظة معان المبينة حدودها على المخطط المعلق نسخة عنه في كل من دائرة الأراضي والمساحة ودائرة تسجيل أراضي معان ومكتب مأمور التسوية المختص.
٢ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي والمساحة الذي سيكون موجوداً في نفس القرية.
٣ - إن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو متنازعاً فيه.

المهندس عبدالمعتم سماره للزعي
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

هكذا في الأصل

أمر تسوية

صادر بموجب المادة - ٥ - من قانون تسوية

الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢

- يطن للعموم أن عمل تسوية الأراضي سيشرع به في القطعة رقم (١ مؤقت) من الحوض رقم (١ مؤقت) حي رقم (/) في قرية مزارع المدورة التابعة لمحافظة معان.
- أن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة أعلاه سيبلغون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه.

المهندس عبدالمعزم سمارة الزعبي
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

* * * * *

إعلان تسوية

صادر بموجب المادة - ٦ - من قانون تسوية

الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢

- ١ - يطن أن عمل التسوية للأراضي الموصوفة أعلاه بدأ في اليوم ١/٧/٢٠٠٤.
- الوصف: القطعة رقم (١ مؤقت) من الحوض رقم (١ مؤقت) حي رقم (/) من أراضي قرية مزارع المدورة التابعة لمحافظة معان المبينة حدودها على المخطط المعلق نسخة عنه في كل من دائرة الأراضي والمساحة ودائرة تسجيل أراضي معان ومكتب مأمور التسوية المختص.
- ٢ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي والمساحة الذي سيكون موجوداً في نفس القرية.
- ٣ - إن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو متنازعاً فيه.

المهندس عبدالمعزم سمارة الزعبي
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

المطالبات

إعلان

- يطلب من السادة المذكورين أعلاه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء اسم كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة رقم (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل بالمملكة
أراد القضاء

الرقم	اسماء المالكين للتابعين لمديرية (المفرق)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السلوات
			للس	دينار	
١	أحمد حمد سليمان شهاب	٠١٢٣٠٥٠٨١	٧٣٠	٤٥٥	٢٠٠٠-٩٥
٢	سالم ذبيب سويدي صويدي	٠١٢٣٢٧١٨٢	٣١٦	٩٤٢	٩٠٠-٨٠
٣	عبدالله عبد الغني عبد الرحمن لشرقي لبن	٠١٢٣٠٧١٠٦	٩٣٠	٦٤٩	٩٩-٧٩
٤	عماد محمد حسين النباشيشه	١٠٢٢٣٠٨٨	٦٩٩	٥٦٨٣	٢٠٠١-٩٨
٥	أحمد ملضي فراج ديبالنه	٠١٢٣٠٠٤٣٨	٥٠٢	٢١٤٨	٢٠٠١-٩٨
٦	أحمد خير عواد جدران الشرفات	٠١٢٣٧٢٦٩٢	٤٠٠	١٢٥	٩٥-٩٣
٧	سالم منصور سلامة أبو ناموس	٠١٢٣٠٤٧٥١	٠٧٤	١٨٦	٢٠٠٠-٨٨
٨	موسى محمد خندان قاسم أبو الرب	٠١٢٥٦٤٦٨٠	٥٠٠	١٢٦	٢٠٠٠-٩٦
٩	معتز يوسف شكري الأرملي	٠١٢٣٦٧١١٧	١٢٦	١٠١	٢٠٠٠-٩٩
١٠	يوسف إبراهيم يوسف خليل	٠١٢٣٤٣١٥	٦٢٠	٦٢٢	٩٦-٩٢

هكذا في الأصل

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء اسم كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجر المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة رقم (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل بالوكالة
أياد القضاة

اسماء المكلفين التابعين لمديرية (جنوب عمان)	الرقم الضريبي	المبلغ المستحق	السنوات
بسام صبحي حميدان ابوهيكل	١٣٩١٧١٢	٤٣٧٥	١٩٩٥-١٩٨٧
زهير محمد جبر الرازم	٦٣٩٦٧٢	١٤١٢	٢٠٠٠
فواد اسعد سعيد النشنة	١٥٢٩٠٣٠	١٦٥٥	٢٠٠٠-١٩٩٩
شركة ورثة وجيه سليم الزغول	٤٧٠٨٢٧٠	١٠٨٦	٢٠٠٠
مصطفى مصباح شتيوي	٨٩٦١٣٦	١٠٣٠	١٩٧٩-١٩٧٧
محمد أمين صالح حسين	٦١٩٢٦٤	١٠٦١	١٩٨٩
محمد احمد داود سلامة	٢٨٧١٧٢	١٠٦٦	٢٠٠٠
ابراهيم احمد سليم شخاترة	١٥٥٨٥٤٤	١٤٤١	١٩٩٨
ناجح نزال سعيد ابوديالك	٦٠١١٥٠٠	١٥٢٠	٢٠٠١-١٩٩٩
حسين عبدالغني عيسى الطباخي	٨٦٦٥٠٤	١٦٠٠	١٩٩٨
سامي علي سالم المصري	١٧٢٦٣٤	٦٠٠٢	٢٠٠٠-١٩٩٨
ذيب محمد الحاج ذيب العتيقاري	٥٩٠٩٨٩٩	١٢٦٩	١٩٩٨
محمود عبدالله محمد خلاد	٧٦٦٧٤٧	١٤٠	٢٠٠٠
بشير راغب عبدالرحمن مرتجي	١٥٢٨٥٧٢	٦٤٠	٢٠٠١
نصر سعيد محمد خضير	٦٧٦٨٨٨	٣٤٥	١٩٩٩
محمود بدوي احمد الميخي	٨٨٦٩٠٤	٣٩٨	٢٠٠٠-١٩٩٨
فائق محمد طلب ابو حويج	١٧٨١٠١٤	٤٧٤	٢٠٠٠-١٩٩٩
احمد علي عطالله السعدوني	١٥٤٦٢٠١	٤١٣	٢٠٠٠
مصطفى زكي يوسف الصباغ	٢٣٧٧٠١	٣٧٩٨	١٩٩٩

اسماء المكلفين التابعين لمديرية (جنوب عمان)	الرقم الضريبي	المبلغ المستحق	السنوات
سليمان محمد عليان الطلاع	١٩٣١٦٧٩	١٧٠	٢٠٠٠-١٩٩١
سفيان اسعد سعيد النشنة	١٥٥٥٦٦٩	٧٦٥	٢٠٠٠
احمد عبدالجليل فاضل احمد	١٩٣٠٩٩٠	١٠١	٢٠٠٣-١٩٩٦
جمعة محمود عبداللطيف نلدي	٤٦٩٩٩٨	١٤٣	٢٠٠٣
خليل صلاح شاكور ابو عوض	٧١٧٨٦١٨	١٣٠	١٩٩٩
حبيب ميشيل سلاكاري	٥٢٦٩١٦	٣٧٩	١٩٩٧-١٩٨١
مريم محمد حسين عبدالهادي	١١٥٢٥٠٥	١٥٣٠	٢٠٠١
صنقي صائق عبدالكريم الامام	٦٥٩٦٠	٥٠٤٨	١٩٩٥-١٩٧٨
قرة بت مكرديج مهران سلتانيان	١٥٤١٤٦٣	١١٠	٢٠٠٠
رنتي مكرديج مهران سلتانيان	١٥٤١٤٥٥	١١٠	٢٠٠٠
احمد محمد صابر احمد سليمان	١٧٨٧١٤٤	١٤٤	٢٠٠١
علي عفة علي الصاروم	٤٤٦٤٩١	٢١٧	١٩٩٨
مصطفى محمد ابراهيم المصري	٧٩٤١٧١	٢٦١	١٩٩٩
شركة طالب عودة و شركة	٤٩٦٠٣٨٦	٥٠٢	٢٠٠٠
دلال احمد عبديرة الصرايرة	١٦٥٣١٩٩	٦١٤	٢٠٠٠-١٩٩٨
شركة عبدالمطلب رمضان والولادة	٤٦٢٢٠٠٦	٤٥٤٧	١٩٩٩-١٩٩٦
علي محمود الحاج ابراهيم قرنفلة	١٨٩٣٧١٨	١٢٨	٢٠٠٠-١٩٩٤
عوض محمد عوض صبيح	١٥٢٦٧٦٦	٣٤٤	١٩٩٩
محمد محمود السيد عيسى	١٥٨٨٢٧٣	٢١٨٤	١٩٩٩-١٩٩٧
كمال احمد محمد ابوهدية	١٥١٩٣٣٦	١٨٤٣	١٩٩٨
احسان فواد محمد بقبلة	١٥٦٧٩٥٠	١٠٠٩	٢٠٠١-٢٠٠٠
منار سالم سليمان النجار	١٥٤٥٥٤٠	٢٢٦	٢٠٠٠
علمر فواد محمد ابوالننادي	٦٠٥٤٥٩٥	٦٤٠٠	٢٠٠٠-١٩٩٧
خليل عودة مصطفى موعى	٧٦٣٠٥٥	١٤٧	٢٠٠٠
شاهين محمد عليان الطلاع	١٩٣١٧٤١	٢١٤	٢٠٠٠-١٩٩١
عبيد سالم محمد بغدادي	١٦٤٠٥٦٩	١٠٨	٢٠٠١
نعيم درويش مصطفى	٧٧٣٠٠٠	٣٢٨	٢٠٠٢-١٩٩٤

هكذا من الأصل

اسماء المكلفين التابعين لمديرية (جنوب عمان)	الرقم الضريبي	المبلغ المستحق	السنوات
احمد يوسف محمد البلاصي	١٥٨٨٢٧٣	١٢٢ ٠٠٠	١٩٩٨
شوقي جريس بديوي تارمن	١٠٧٧٤٢٢	١٤٣٨ ٠٠٠	٢٠٠٠-١٩٧٩
مصطفى زايد مطلق الحاتمة	١٥٨١٩٤٥	٢٤٢ ٠٠٠	٢٠٠١
عطاء الله محمود مرزوق ابوسبيتان	١٦٥٨٢٩٨	٤٩٦ ٠٠٠	١٩٩٧-١٩٩٠
هشام محمد ياسين خضر الكيلاني	٦٠٢١٤٦٨	٣٤٣ ٠٠٠	٢٠٠١-١٩٩٤
ضيف الله مقلح سلمان الهملان	٧٥٤٥١٠	١٤٤ ٠٠٠	١٩٩٨

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء إسم كل منهم، يرجى تسديدها خلال سنتين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة رقم (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل بالوكالة
أياد القضاة

اسماء المكلفين التابعين لمديرية (شرب عمان)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
تيسير سلامة سليمان الحمصي	٩٠٧٧٤٠	٣٨٣	١٦٦٦٩	٩٦-٩٣
عبد احمد عابد رمان	٧٧١٥٨٧٠	٦٢٠	٨٧٦	٢٠٠١
عليان خليل محمد ابو الحاج	٦٨٦٠٩٣	-	٨٢٧	٢٠٠١
يونس خليل حسن ابو الحاج	٤٤٩٨٩٠	٥٠٠	٤٠٧	٢٠٠١
فارس اسعد عبدالله حواري	١٢٥٥٧٧٠	٨١٩	٧١٥	٢٠٠١
عماد مجيد جورج يارد	٨١٧١٤٧	٤٩٤	٢٦٧	٢٠٠٢-٢٠٠٠
شريف رشوان عارف الحجار	٣٠٣٢٠٨٦	١٠٠	١٩٠٢	٢٠٠٠
علي محمود ابراهيم نخله	٣٠٤٠٧٣٩	٦٤	٢٣٠	٢٠٠٠
طارق عثمان عبدالمطي بركات	٣٠٤٧٠٦٧	٥٠٠	٣٦٠	٢٠٠١-١٩٧
محمد ابراهيم موسى بغادنه	٣٠٨٦٦٨٢	٥٠٢	٢٤٨	٢٠٠٠
تمام بشير عبد الكامل حمدان	٧٩٩١٥٧	١٤٦	٢٠١	٢٠٠١

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء إسم كل منهم، يرجى تسديدها خلال سنتين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة رقم (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل بالوكالة

أياد القضاة

اسماء المكلفين التابعين لمديرية شرق عمان	الرقم الضريبي	المبلغ المستحق		السنوات
		فلس	دينار	
١ عبده حنا عبده المصري	٣٨٧٢٦٦	٩١٢	٨٥٩٧	٢٠٠١-١٩٨
٢ اسامه غازي نووير النير	٨٨٢٣٣٠	-	٣٢٠	٢٠٠١
٣ حمدي محمد درويش القوقا	١٣١١١٣	٧٠٠	١٩٧٧٧	٢٠٠٠-١٩٨
٤ صادق محمد ابراهيم منصور	١٣٧٩٢٢٤	٩٥٠	٢٦٩٦	٢٠٠٠-١٩٧
٥ شركة محمود ابراهيم علي القولة	٤٧٠٤٩٩١	١٠٠	٢٦٧٩	٢٠٠١-١٩٦
٦ خالد علي سلام النعاسي	٩٠٤٦٧٧١	٤٠	٧٧٢	٢٠٠٢-١٩٩
٧ محمد سالم عبد القادر ابو خضر	٩٠٥٢٤٩٦	٥٠٠	٤٢٣	٢٠٠٠-١٩٢
٨ عبد المنعم فايز محمد ابراهيم	١٠٢١٨٨٩٠	٥٠٠	٣٦٨	٢٠٠٠
٩ عوني كمال سليم النير	١٥٢٠٩٣٠٠	١٩٥	٦٢٤	٢٠٠١-١٩٩
١٠ الفضل حافظ بدر احمد	٢٥٥٦٦١	٥٠٠	٤٣٦	٢٠٠١-١٩٩
١١ صالح محمد صالح صباغ	٩١٠٧٤٥٢	١٤٠	٤٩٧	٢٠٠٠-١٩٨

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء إسم كل منهم، يرجى تسديدها خلال سنتين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة رقم (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل بالوكالة

أياد القضاة

اسماء المكلفين التابعين لمديرية (جنوب عمان)	الرقم الضريبي	المبلغ المستحق	السنوات
بشير ماجد حنا حدادين	١٩٩٥	٧٨	١٩٩٥
ورثة المرحوم شوقي عبدالقادر خليل صلاح بالإضافة للتركة	٢٠٠٠-١٩٩	٤٧٣,١٥	١٩٩٥
فارس ماضي حسن ياسين	٩٩-٩٣	٢٤٤٧٤	١٩٩٣
يوسف احمد محمد نجم	٩٣-٩٢	٦٠,٥	١٩٩٢
محمد رافت محمد طه الحسيني	٩٦-٩٥	٦٦	١٩٩٥
جميل عوف حسن الخواجا	٢٠٠١	٩٢	٢٠٠١
كاتبة عبدالله سليم مرزوق	٢٠٠٠-٩٣	٨٢	١٩٩٣
شركة للخدمات والنقل البري المتحدة	٨٩-٨٧	٧٤٦٢٨	١٩٨٧

مكشوف من الأصل

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء اسم كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة رقم (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ ولقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل بالوكالة

أيداء القضاة

الترتيب	اسم المكلف	رقم الضريبة	أرصدة الضريبة	السنوات	مديرية
١	ناصر موسى ضيف الله الخراج	٠٠٧٣٥٣٣٩١	٣٠٠	١٥٦	معان
٢	تيسير إبراهيم عبد السلام الخوار	٠١٥٠٢٤٣٩٣	٧٠٠	٤١٩	معان
٣	صلاح عواد أحمد كريم	٠١٥٠٠٧٥٩٦	-	١٦٣	معان
٤	رياض محمود سليمان الفايخ	٠١٥٠٠٣٠١٩	٩٨	١٦٨	معان
٥	زهير عبد الوالي أحمد الرفوع	٠١٥٢٠٦٤٤٠	٧٢٣	٧٧٧	معان
٦	عبد الله حسن محمد البدر	٠١٠١٧١٩٦٧	-	٣٩٤	معان
٧	علياء هارون سحيمان الجازي	٠١٥٠٣١١٩٥	٧٢٥	١٠٧	معان
٨	غندوره هارون سحيمان الجازي	٠١٥٠٣١٢١٧	٢٠٠	١٠١	معان
٩	ملك عثمان محمد أبو ركية	٠١٥٠٢٩٧٨٩	٦٨٠	٨٠٦	معان
١٠	وليد إبراهيم سليمان أبو عجم	٠١٥٠٢٨٣١٣	٤١٤	٢٣٦	معان
١١	عادل صالح خليل أبو طه	٠١٥٠١٧٠٦٠	٩٤٠	١٢١	معان
١٢	الممثل الشرعي لورثة المرحوم / زيدان حسن علي أبو الزيت	٠١٥٠١١١٠٠	٤٠٠	٤١٥	معان
١٣	عبد السلام إبراهيم عبد السلام الخوار	٠٠١٧٨٦٥٩٨	٨٠٠	٥٨٣	معان
١٤	شركة جمعية الاسراء للتعاونيه	٠١٦٧٨٠٩٢٠	٥٦٠	٣٦٤	معان
١٥	شركة باصات الحاج عوض دايج لمرافق	٠١٦٧٨١٠٨٢	-	١٠٠	معان
١٦	موسى عبدالله خليل عبد الدليم	٠١٥٠١٣٧٧٤	١٣٢	١٢٨٧	معان
١٧	صديق توفيق ناجي أبو الفرات	٠١٥٠٠٦٣٥٢	-	٩٦٣	معان
١٨	الممثل الشرعي لورثة المرحوم / إبراهيم سليمان هارون الهوارين	٠١٥٠١٠٧٣٢	٨٨٠	٦٢٢	معان
١٩	عصام بديع طابع عساف	٠١٥٠٢٠٥٠٩	٦٠١	١٠٠	معان
٢٠	عيسى عديريه احمد كرشان	٠١٥٠٢٠٩٤٠	٥٠٠	١٤٢	معان
٢١	الممثل الشرعي لورثة المرحوم / محمود عديريه إبراهيم سعد الله	٠٠٩٨٧٨٨٨١	-	١٠٩٨	معان
٢٢	تركلي صباح إبراهيم كرشان	٠١٥٠٠٩٩٨٠	٩٣٧	٨٥٢	معان
٢٣	عبد الله محمد حامد صلاح	٠١٥٠١٣٨٣٩	٥٠٠	٤٥٢	معان

* * * * *

إعلان

يرجى من السيد عبدالهادي حامد العارمين والمدين للمؤسسة التعاونية الاردنية/ مديرية التحصيلات بمبلغ (٧٩٠٠) دينار. المبادرة الى دفع ما هو مستحق عليك للمؤسسة خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ولا منظر اسفين تتحجز على أموالك المنقولة وغير المنقولة عملاً بأحكام المادة (٢٠) من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧.

المدير العام
عبد المجيد العجارمة

مطالبات

صادرة عن مدير عام الجمارك

يتحقق بذمة السادة/ الشركة العالمية لعدادات مكاتب التكمسي والأجهزة الالكترونية اصحابها كل من ١ - تلجي عيسى الحمدان العدالات ٢ - محمد عبدالرحمن سليمان خريسات ٣ - احمد محمد سعيد العدالات ٤ - احمد عبدالكريم عبدالرحيم العدالات ٥ - فلاح فواز ملضي خريسات ٦ - عيسى عبدالرحيم احمد الحديدي. مبلغ (٨٣٠ ر ٤٥٨٧) اربعة الاف وخمسمائة وسبعة وثمانين ديناراً و (٨٣٠) للسا رسوم جمركية وضريبة عامة على المبيعات نتيجة للتدقيق لللاحق بموجب لائحة رقم (٢٠٠٢/٧٠٧). فعلى المذكورين المبادرة إلى تسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقاً للقانون تحصيل الأموال الأميرية.

* * * * *

يتحقق بذمة السادة/ شركة محمد الاشقر ومحمد فايز دولاتي مبلغ (٩٦٣٤ ر ٥٠٦) تسعة الاف وستمئة واربعه وثلثين ديناراً و (٥٠٦) للسا وذلك فرق رسوم جمركية وضريبة عامة على المبيعات نتيجة للتدقيق لللاحق لديوان المحاسبة، فعلى المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقاً للقانون تحصيل الأموال الأميرية.

* * * * *

يتحقق بذمة السادة/ شركة الهندسة الميكانيكية الاردنية تحت التصفية مبلغ (٤٧٩٧٤) سبعة واربعين الفاً وتسعمائة واربعه وسبعين ديناراً لصالح الخزينة وذلك بدلات خدمات عن السنوات من (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤). فعلى المذكورين المبادرة الى تسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقاً للقانون تحصيل الأموال الأميرية.

* * * * *

يتحقق على:

منذر محمود محمد المقله/ اردلي

مبلغ (٤٧٠٥ ر ٦٠٠) اربعة الاف وسبعمائة وخمسة دنانير و ٦٠٠ للسا سداداً لقرار محكمة الجمارك البدلية رقم ٢٠٠٢/١٦٩ المصدق بقرار الاستئناف رقم ١٠٢/٢٠٠٢ للمبلغ لاصحاب العلاقة. فعلى المذكور اعلاء المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

هكذا في الأصل

● يتحقق على:

متعب محمد جمود سلامة الخالدي
مبلغ (٢٤٢ ر ٨٣٩) ثمانية وتسعة وثلاثين ديناراً و ٤٢٠ فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية
٢٠٠٢/١٦١ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً
لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

محمد علي عبدالرحمن خريوش/ اردني
مبلغ (١٠٥٢٩ ر) خمسة الاف وسبعة وتسعين ديناراً و ١٠٠ فلس سنداً لقراري تحصيل وتفسير
المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً
لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

احمد ذيب بدر الاخرس
مبلغ (٢٠٥٧٧ ر) خمسمائة وسبعة وسبعين ديناراً و ١٢٠ فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم
٢٠٠٠/٣٨٠ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً
لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

صالح حسين صالح خيران/ يمني الجنسية
مبلغ (٢٠٠٢ ر ٢٤٥٠) الفين وأربعمائة وخمسين ديناراً و ٠٠٢ فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية
٢٠٠١/٢٦٧ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً
لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

رالد محمد عبدالرحمن عيسى/ اردني سكان الرصيفة هاتف (٣٦١٠٩٢٧)
مبلغ (٨٦ ر ٧٠٩) سبعمائة وتسعة وثلاثين و ٨٦٠ فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠١/٨٩
المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً
لتحصيله بالطرق القانونية.

● يتحقق على:

سعد جاسم محمد الصافي/ عراقي
مبلغ (٨٤٠) ثمانية وأربعين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠١/١٣٠ المبلغ لأصحاب
العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً
لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

بهاء مهرباب محمد عظيم/ باكستاني الجنسية
مبلغ (١٠٨٦) الف وستة وثلاثين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠١/٢٤٤ المبلغ لأصحاب
العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً
لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

شاكر حسن نقاوه الساعدي/ عراقي الجنسية
مبلغ (١٢٧٣) الف ومائتين وثلاثة وسبعين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٠/٢٧٨ المبلغ
لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً
لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

احمد عيسى علي الخوالجا/ جبل عمان
مبلغ (٨٦٠) ثمانية وستين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٠/٤ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً
لتحصيلها بالطرق القانونية.

• يتحقق على:

عبدالكريم سالم العمراني/ سعودي
مبلغ (٩٦٣ ٥٩) تسع مائة وثلاثة وستين ديناراً و ٥٩٠ فلساً سنداً لقرار تغريم المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيًا
لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

مهنا خلف محمد الدماطي/ اردني
مبلغ (٣٨٥٣) ثلاثة آلاف وثمانمائة وثلاثة وخمسين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم
٢٧١/٢٠٠١ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيًا
لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

تيسير موسى الغزالي/ الوحدات
مبلغ (١١٧٥ ٥) ألف ومائة وخمسة وسبعين ديناراً و ٥٠٠ فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم
٢٠٠١/٤٨ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيًا
لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

١ - محمد خليل محمد نور الدين/ اردني
٢ - مهنا خليل محمد نور الدين/ اردني
مبلغ (٤٣٩٣٦ ٥) ثلاثة وأربعين ألف وتسعمائة وستة وثلاثين ديناراً و ٥٠٠ فلس سنداً لقرار تحصيل المبلغ
لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكورين اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية
تلافيًا لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

١ - غازي عطيه غياض الحمادة/ سكان جبل النظيف
٢ - احمد عبدالرحمن كامل سار/ سكان طبربور/ مدينة طاري
٣ - اسماعيل عطيه غياض الحمادة/ جبل النظيف
مبلغ (٨١٥ ٣) ألف وسبع مائة وثلاثة دنانير و ٨١٥ فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم
١٩٩٦/٢٧٩ والمصدق بقرار الاستئناف رقم ٢٠٠٢/٨٢٥ والمؤيد بقرار التمييز رقم ٢٠٠٢/٨١٥ المبلغ
لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكورين اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية
تلافيًا لتحصيلها بالطرق القانونية.

إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال
الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته .

يرجى من السادة المذكورين بالكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ المنحقة
عليهم لحساب إيرادات الخزينة والمبينة إزاء إسم كل منهم خلال فترة أقصاها
(60) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال
تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة .
عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
٢٠٠٤	٢٦٨	نبيل احمد محمد ابراهيم	٢٠٠,٠٠٠	
٢٠٠٤	٢٦٩	عتلان عبدالرزاق ابراهيم السور	٢٣٥,٣٠٠	
٢٠٠٤	٢٨٤	معن طه سعد الرضحي	١٣٥,٠٠٠	
٢٠٠٤	٢٨٥	محمود عبدالرزاق مبارك السوالقة	١٣٥,٦٢٣	

إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم
(٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته .

يرجى من السيد/السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ
المتحققة عليهم لحساب امانات/قروض جامعة اليرموك

لدى وزارة المالية-مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة إزاء اسم كل
منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة
الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة .

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
٢٠٠٣	٢٠١	محمود محمد حميدان القوقا	١٨,٠٠٠	احمد جمعة محمد قنونا
٢٠٠٣	١٤٢٣	نور الدين زكريا سليمان الصمادي	٧٩,٠٠٠	وسام زكريا سليمان الصمادي
٢٠٠٣	١٥٨٢	مائل شلائح محمد الرواس	٢١٨,٠٠٠	مجدى شلائح محمد الرواس
٢٠٠٣	١٦٠٧	دولت خالد حبيد الله الخلف اللابح	٩٦,٠٠٠	مائل خالد حبيد الله اللابح

مكتبة وزارة العدل

إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (6) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (6) لسنة 1952 وتعديلاته .

يرجى من السادة المذكورين بالكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب إيرادات الخزينة والمبينة إزاء أسم كل منهم خلال فترة أقصاها (60) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ الإجراءات القانونية اللازمة .

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

اسم الكفيل	المبلغ	اسم المكلف	رقم	سنة
قاسم عبدالله محمد المومني	١٥٧,١٥٠	قاسم عبدالله محمد المومني	٤٠٢	٢٠٠٤
فلروق حسني رجا ياسين	٤١,١٨٤	فلروق حسني رجا ياسين	٤٠٣	٢٠٠٤
عصام احمد جمعة محمود	٣٧٢,٦٢٥	عصام احمد جمعة محمود	٤٠٥	٢٠٠٤
محمد نور هود علي القضاة	٢٦٣,٤١٧	محمد نور هود علي القضاة	٤٠٦	٢٠٠٤
طليل محمد دلعان الرواشدة	٥٥,٤٠٣	طليل محمد دلعان الرواشدة	٤٠٧	٢٠٠٤
ليالي حسين مطلب المزايده	١٦١,٨٤٧	ليالي حسين مطلب المزايده	٤٠٨	٢٠٠٤

إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (6) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (6) لسنة 1952 وتعديلاته .

يرجى من السيد/ السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب امانات/هيئة تنظيم قطاع النقل العام والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (60) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة .

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

اسم الكفيل	المبلغ	اسم المكلف	رقم	سنة
شركة احمد ابوالسعود وحيد ابوزيد وشركاهم	١٠٠,٤٤٥,١٤٧	شركة احمد ابوالسعود وحيد ابوزيد وشركاهم	٦٢	٢٠٠٤
شركة علي ابراهيم علي عوده وشركاهم	٩٥٨٧٤,٨١٧	شركة علي ابراهيم علي عوده وشركاهم	٦٣	٢٠٠٤
شركة وافي ومحمد الدناف وشركاهم	٣٦٥٨٤,٣٢٨	شركة وافي ومحمد الدناف وشركاهم	٦٤	٢٠٠٤
شركة موسى ويوسف اصليح وشريكهم	٢٢٣٣٥٥,٧٤٠	شركة موسى ويوسف اصليح وشريكهم	٦٥	٢٠٠٤
شركة ابوزيد والمصري	٣٤٢١٩,٠٠٠	شركة ابوزيد والمصري	٦٦	٢٠٠٤
شركة الهويدي والخراطة والحياصات	٥٣٦٢,٠٠٩٢	شركة الهويدي والخراطة والحياصات	٦٧	٢٠٠٤
شركة شحاده وسطام المرموطي وشريكهم	٢٢٢٢٤٩,٤٦٦	شركة شحاده وسطام المرموطي وشريكهم	٧٠	٢٠٠٤

إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته .

يرجى من السيد/السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب امانات/لروض جامعة البرموك

لدى وزارة المالية-مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة .

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

اسم الكفيل	المبلغ	اسم المكلف	رقم	سنة
اكرم سليم محمد حياش	٢٧٤,٠٠٠	صاد احمد سليم ابو حياش	١٥٢	٢٠٠٤
زيد محمد الاحمد طائله	٢٨٨,٠٠٠	اشرف عبد الفتاح محمود عبد الميز	١٥٣	٢٠٠٤
علي احمد عبد قزير علي				
كيسر غازي السكار				
اسامه محمد احمد الربايه	٢٨٤,٠٠٠	مزيوم محمد احمد ربايه	١٥٤	٢٠٠٤
ابريد كركي مصطفى حيدان	٨٤,٠٠٠	شاهر كمال فالح احمد	٢٠٠	٢٠٠٤
حسن محمود حمدان طومرات	٩٦,٠٠٠	مها واسم خضر جرار	٢٧١	٢٠٠٤
عمر محمد حسن شابي	٤٠,٠٠٠	اياد احمد سليمان ابو حوران	٣٧٢	٢٠٠٤
سليمان سالم عبد ابو قديري	٤٨٧,٠٠٠	داود عبد عطيه ابو قديري	٣٩٤	٢٠٠٤
عطيه احمد عطيه ابو قديري				

إعلان

• عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته،
يرجى من السادة المذكورين بالكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات.
والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

الرقم	سنة	الرقم	اسم المكلف	المبلغ
١	٢٠٠٤	٤١٦	ناصر يونس حسن صبره	١٢٤,٦٠٥
٢	٢٠٠٤	٤١٧	احمد ماجد احمد العتوم	١٢٨,٧٤٣
٣	٢٠٠٤	٤١٨	ضرار عبدالجليل سليمان سلامه قواسمه	٧٩,١٥٠

إعلان

- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السيد/ السادة المذكورين تألياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الامانات. والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة انقضاءها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

الرقم	سنة	الرقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١	٢٠٠٤	٤٠٠	شركة الاتحاد العامة للتجارة	٢٩٤,٢٦٠	احمد جمعه عبدالله العمري
٢					عطاف خليل محمود هرماس
٣					ماجده يوسف عبدالحمد الشريف

* * * * *

إعلان

- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السادة المذكورين بالكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب ايرادات الخزينة. والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة انقضاءها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

الرقم	سنة	الرقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١	٢٠٠٤	٤٠١	ريفا محمد صالح الحسني	١٢٨٠,٠٠٠	خمس صالح يوسف الحسني
٢	٢٠٠٤	٤٠٩	فاطمة صالح ماضي المحمود	٦٠٠٠,٠٠٠	صالح ماضي ذياب الحمود بني هاشم

* * * * *

إعلان

- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السيد/ السادة المذكورين تألياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم ايرادات للخرنبة/ غرامات مخدرات. لدى وزارة المالية مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة انقضاءها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

الرقم	سنة	الرقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١	٢٠٠٤	٣٩٢	عبدالله منصور سلامة الدباوي	١,٠٠٠,٠٠٠	
٢	٢٠٠٤	٣٩٦	احمد عواد راشد الشرعه	٣٠٠,٠٠٠	

إعلان

- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

يرجى من السيد/ السادة المذكورين تألياً المبادرة لدفع المبالغ

المتحققة عليهم لحساب امالات/قروض جامعة العلوم والتكنولوجيا

لدى وزارة المالية-مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة انقضاءها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

الرقم	سنة	الرقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١٢٠٢	٢٠٠٢	٤٥٠,٠٠٠	عزير محمود عبدالرحمن محمد ليون	٤٥٠,٠٠٠	محمود عبدالرحمن عبدالله
١٢٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠,٠٠٠	صهيب محمود جميل الخطيب	٢٠٠,٠٠٠	محمود جميل احمد الخطيب
١٢٠٤	٢٠٠٢	١٥٠,٠٠٠	اوي سامي صادق عبدالغني	١٥٠,٠٠٠	سامي صادق حسن عبدالغني
١٢٠٥	٢٠٠٢	١٥٠,٠٠٠	بالل ابراهيم محمد المسلماني	١٥٠,٠٠٠	اسامة ابراهيم محمد المسلماني
١٢٠٦	٢٠٠٢	٢٠٠,٠٠٠	مجنولين سعيد جمعه علق	٢٠٠,٠٠٠	سعيد جمعه ابراهيم علق
١٢٠٧	٢٠٠٢	٨٥٠,٠٠٠	محمد غازي عبدالله الربيع	٨٥٠,٠٠٠	بالل غازي عبدالله الربيع
					محمد خير سليمان المحمد
					مراد سلامة حمد
					غالب محمد محمود رباحه
١٢٠٨	٢٠٠٢	١٥٠,٠٠٠	واضي ادريس عبداللطيف محمود	١٥٠,٠٠٠	علي صلاح عبدالله الجبازي
١٢٠٩	٢٠٠٢	٢٠٠,٠٠٠	علام الدين احمد محمد مشاكه	٢٠٠,٠٠٠	احمد محمد اللاتي مشاكه
١٢١١	٢٠٠٢	٢١٠,٠٠٠	سفيان قاسم محمد سويلان	٢١٠,٠٠٠	محمود قاسم محمد سويلان
١٢١٢	٢٠٠٢	٤٥٠,٠٠٠	احمد عيسى احمد الشبول	٤٥٠,٠٠٠	جمال عيسى احمد الشبول
					صقر عيسى احمد الشبول
١٢١٦	٢٠٠٢	١٥٠,٠٠٠	ديما سمير عايد عويس	١٥٠,٠٠٠	سمير عايد موسى عويس
١٢١٧	٢٠٠٢	١٥٠,٠٠٠	مائل ربيعي محمد خريسات	١٥٠,٠٠٠	ربيعي محمد علي خريسات
١٢١٩	٢٠٠٢	٢٠٠,٠٠٠	محمد سليمان محمد مقدادي	٢٠٠,٠٠٠	خالد ابراهيم عبدالله
١٢٢٠	٢٠٠٢	١٥٠,٠٠٠	محمد محمود صر ملاح	١٥٠,٠٠٠	عبدالله محمود صر ملاح
١٢٢٣	٢٠٠٢	٢٥٠,٠٠٠	سمير غالب سالم ابومعود	٢٥٠,٠٠٠	خالد احمد سلامة ابوالنجم
١٢٢٥	٢٠٠٢	٢٥٠,٠٠٠	فادي احمد عيسى الصباهي	٢٥٠,٠٠٠	احمد عيسى احمد الصباهي
					سمير عيسى احمد الصباهي
١٢٢٦	٢٠٠٢	١٥٠,٠٠٠	علاء الدين حسني خليل الربيع	١٥٠,٠٠٠	اوسل خليل صالح الربيع
١٢٢٧	٢٠٠٢	٢٤٠,٠٠٠	اويس محمود عبدالفتاح مجد	٢٤٠,٠٠٠	احمد علي احمد سرطاري
١٢٢٨	٢٠٠٢	٢٤٠,٠٠٠	وزن يعقوب سلامة حجازين	٢٤٠,٠٠٠	يعقوب سلامة حجازين
١٢٢٩	٢٠٠٢	٢٥٠,٠٠٠	نواف ناصر ذياب عايد	٢٥٠,٠٠٠	خالد ناصر ذياب عايد
١٢٣٠	٢٠٠٢	٤٥٠,٠٠٠	مهله محمد احمد القواسمه	٤٥٠,٠٠٠	محمد احمد القواسمه
١٢٣١	٢٠٠٢	٢٠٠,٠٠٠	محمد عبدالرحيم محمود لسور	٢٠٠,٠٠٠	سليمان شحاده سليمان
١٢٣٣	٢٠٠٢	١٥٠,٠٠٠	اميرين نور محمد عبد الكردي	١٥٠,٠٠٠	نور محمد عبد الكردي
١٢٣٤	٢٠٠٢	٧٥٠,٠٠٠	ليال اندرود توما عويس	٧٥٠,٠٠٠	ايول حسان شكري هداد
					اندرود توما عويس

مكذبا من الأصل

٢٠٠٣	١٢٣٥	٩٦,٠٠٠	نضال عبداللطيف محمود
٢٠٠٣	١٢٣٧	١٥٠,٠٠٠	نضال عبداللطيف محمود
٢٠٠٣	١٢٣٨	١٥٠,٠٠٠	محمد صالح محمود الرشدان
٢٠٠٣	١٢٣٩	٢٥٠,٠٠٠	شادن قاسم عبدالعزيز الدرايسه
٢٠٠٣	١٢٤٠	١٥٠,٠٠٠	ايمن احمد عبدالرحمن كداره
٢٠٠٣	١٢٤١	٢٠٠,٠٠٠	قاسم محمد قاسم ابو عيسى
٢٠٠٣	١٢٤٢	٢٠٠,٠٠٠	محمد قاسم يوسف ابو عيسى
٢٠٠٣	١٢٤٣	٢٠٠,٠٠٠	احمد راضي الاثري
٢٠٠٣	١٢٤٤	٢٠٠,٠٠٠	احمد راضي الاثري
٢٠٠٣	١٢٤٥	٢٠٠,٠٠٠	احمد عادل عبداللطيف سعيد
٢٠٠٣	١٢٤٦	١٥٠,٠٠٠	رامي عمر محمد عوض
٢٠٠٣	١٢٤٧	١٥٠,٠٠٠	مائل احمد عواد الطحير
٢٠٠٣	١٢٤٨	٢٩٠,٠٠٠	احمد راشد حسن الرشد
٢٠٠٣	١٢٤٩	٨٧,٠٠٠	اسماء نبيل منصور الحايك
٢٠٠٣	١٢٥٠	٩٦,٠٠٠	جيهه سليم يوسف الصبره
٢٠٠٣	١٢٥١	١٠٧,٠٠٠	علاء مروح محمد مصطفى
٢٠٠٣	١٢٥٢	٣٧٨,٠٠٠	احمد كوسير حسين شرادقه
٢٠٠٣	١٢٥٣	٤٥٠,٠٠٠	ماهر كوسير حسين شرادقه
٢٠٠٣	١٢٥٤	٤٥٠,٠٠٠	سعيد علي محمد جبيلي
٢٠٠٣	١٢٥٥	٤١٠,٠٠٠	طالب صالح محمد ابوسماعيل
٢٠٠٣	١٢٥٦	٩٥٠,٠٠٠	احمد محمود حمد نصيرات
٢٠٠٣	١٢٥٧	٩٥٠,٠٠٠	المصطفى محمود حمد نصيرات
٢٠٠٣	١٢٥٨	١٢٠,٠٠٠	نضال محمود حمد نصيرات
٢٠٠٣	١٢٥٩	١٢٠,٠٠٠	هدى ضرار بركات بطاينه
٢٠٠٣	١٢٦٠	٢٦٠,٠٠٠	احمد خالد احمد عجيل
٢٠٠٣	١٢٦١	٨٤٠,٠٠٠	توحيد احمد صالح الصل
٢٠٠٣	١٢٦٢	٤١٠,٠٠٠	فائق محمود عباس ابوسردانه
٢٠٠٣	١٢٦٣	٢٨٠,٠٠٠	ريا صالح احمد جرادات
٢٠٠٣	١٢٦٤	٢٩٠,٠٠٠	عامر محمد مصطفى عبايه
٢٠٠٣	١٢٦٥	٢٩٠,٠٠٠	امجد ابراهيم عوده الله القليلات
٢٠٠٣	١٢٦٦	١٣٠,٠٠٠	عبدالله محمد محمود عبدالحميد منصور
٢٠٠٣	١٢٦٧	٧٧٠,٠٠٠	ميرين امين عبدالرحمن فاخوري
٢٠٠٣	١٢٦٨	٤٢٠,٠٠٠	دعاء وليد سالم الخطيب
٢٠٠٣	١٢٦٩	٤٢٠,٠٠٠	مائل خالد احمد الناصر
٢٠٠٣	١٢٧٠	١٣٠,٠٠٠	وليد خالد احمد الناصر
٢٠٠٣	١٢٧١	١٣٠,٠٠٠	نسبه حسن ملاح الخطيب
٢٠٠٣	١٢٧٢	١٥٠,٠٠٠	عائشه حمد محمد ربابه
٢٠٠٣	١٢٧٣	٤٣٠,٠٠٠	ريما سامي عبدالله المصري
٢٠٠٣	١٢٧٤	١٣٠,٠٠٠	ممد خير سامي عبدالله المصري
٢٠٠٣	١٢٧٥	١٣٠,٠٠٠	اخلاص سامي عبدالله المصري
٢٠٠٣	١٢٧٦	١٣٠,٠٠٠	اسيل محمد امين شحماده القضاء
٢٠٠٣	١٢٧٧	١٣٠,٠٠٠	طالب منصور محمد
٢٠٠٣	١٢٧٨	١١٠,٠٠٠	امين حسن محمد ربابه
٢٠٠٣	١٢٧٩	٨٢٠,٠٠٠	سامي احمد حامد الشناق
٢٠٠٣	١٢٨٠	١٥٠,٠٠٠	احمد علي صالح الذبابات
٢٠٠٣	١٢٨١	٥١٠,٠٠٠	ابنيس وليد سالم الخطيب
٢٠٠٣	١٢٨٢	١٤٠,٠٠٠	هدى ابراهيم محمود الحاج علي
٢٠٠٣	١٢٨٣	١٤٠,٠٠٠	انس انيس احمد الشيشاني
٢٠٠٣	١٢٨٤	١٤٠,٠٠٠	حسين فالح طالب الطماني

٢٠٠٣	١٣١٠	١٣٠,٠٠٠	خالد سليمان احمد عبيدات
٢٠٠٣	١٣١١	٤١٠,٠٠٠	خلدون محمود مصطفى الزم
٢٠٠٣	١٣١٢	١٧٠,٠٠٠	جابر ممدوح علقه الطاهات
٢٠٠٣	١٣١٣	١٧٠,٠٠٠	سمر محمد خليل بني بكار
٢٠٠٣	١٣١٤	١٥٠,٠٠٠	مظهر عبدالله حسن الروسان
٢٠٠٣	١٣١٥	١٥٠,٠٠٠	احمد محمد فارس يونس
٢٠٠٣	١٣١٦	٣٩٠,٠٠٠	سور لائق علي الزماوي
٢٠٠٣	١٣١٧	٢٠٠,٠٠٠	مصطفى كامل مصطفى الزبانه
٢٠٠٣	١٣١٨	٥٧٠,٠٠٠	رائد عبدالقادر عبدالرحمن الزبانه
٢٠٠٣	١٣١٩	٢٩٠,٠٠٠	علاء عريف محمد عبيدات
٢٠٠٣	١٣٢٠	٢٩٠,٠٠٠	مهاذ عريف محمد عبيدات
٢٠٠٣	١٣٢١	٤٣٠,٠٠٠	سوليا فيصل محمد الشخاربه
٢٠٠٣	١٣٢٢	٢٩٠,٠٠٠	رشدي محمود علي حدان
٢٠٠٣	١٣٢٣	١٥٠,٠٠٠	قاسم يوسف المصري
٢٠٠٣	١٣٢٤	٢٤٠,٠٠٠	محمد عبدالله عبدالرحمن السيرات
٢٠٠٣	١٣٢٥	٤٢٠,٠٠٠	اياد عبدالفتاح محمد الشريف
٢٠٠٣	١٣٢٦	١٥٠,٠٠٠	محمد غالب عبدالله علي
٢٠٠٣	١٣٢٧	٤٥٠,٠٠٠	احمد علي محمود العقبلي
٢٠٠٣	١٣٢٨	١٥٠,٠٠٠	من محمد علي الجوزاوي
٢٠٠٣	١٣٢٩	٤٥٠,٠٠٠	خلود علي احمد الزغول
٢٠٠٣	١٣٣٠	١٥٠,٠٠٠	بشار حسن محمد المصري
٢٠٠٣	١٣٣١	٣٩٠,٠٠٠	محر حسن فلاح المومني
٢٠٠٣	١٣٣٢	١٥٠,٠٠٠	عبدالحامد محمد حسن القضاء

مذكرة تبليغ متهم

صادرة عن محكمة بداية الكرك

رقم الدعوى ٢٠٠٤/١٨٢

الاسم ومحل الإقامة: سلمان جراح مظلوم/ عراقى الجنسية/ مجهول مكان الإقامة

تعين يوم الأحد الواقع ٢٠٠٤/٨/٨ الساعة التاسعة صباحاً موعداً لرؤية دعوى جزائية التي أُلقيت عليك الحق العام فيقتضى حضورك في الوقت المعين إلى هذه المحكمة وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

* * * *

* * *

مكتبة الأصل

الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

مكتبة الأصل